الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي مالي

بعنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2023)-

من إعداد الطالبة :

- **حلحالي بشرى**

تحت إشراف الأستاذة:

- **د.معط الله أمال**

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
د. مناد امحمد	أستاذ محاضر–ب-	رئيسا
د.معط الله أمال	أستاذة محاضرة –ب-	مشرفة
د. العقعاق مصطفى	أستاذ محاضر–ب-	ممتحنا

السنة الجامعية : 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

قال الله تعالى: " فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ "

الشكر لله أولا وأخيرا، ابتداء وانتهاء

شكرا وحمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه

ياربي لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى وسبحانك من بعثت محمدا مخرجا من ظلمات الجهل إلى أنوار العلم واليقين عليه الصلاة وأزكى السلام والتسليم.

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على انجاز هذا العمل.

ثانيا يقتضي مني المقام أن أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام لأستاذتي الكريمة الفاضلة " أمال معط الله" لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة

كما لا يفوتني أن اشكر أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لتفضلهم لمناقشة هذا العمل.

كما نزف أسمى عبارات الشكر إلى:

كل من ساعدني من بعيد أو قريب على انجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه

خاصة أمي التي كانت سندا لي في كل وقت والى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

جزاكم الله ألف خير

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي

و الحمد لله

اهدي ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة:

"أمي" و " أبي" ..... إخلاصا وتقديرا

إخوتي: صفوان، إسلام، أيوب دمتم لي سندا لا يميل

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه الله ومنفعة الناس.

إليكم اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

حلحالي بشرى

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
المقدمة العامة	5-1
الفصل الأول: عموميات حول التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم نظرية عن التنويع الاقتصادي	20-8
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، أهدافه، محدداته	8
الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	8
الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي	9
الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي	10
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي، درجة قياسه، ميكانزماته	11
الفرع الأول: مؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي	11
الفرع الثاني: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي	12
الفرع الثالث: ميكانزمات التنويع الاقتصادي	15
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي، ومعوقاته	17
الفرع الأول: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي	17
الفرع الثاني: معوقات التنويع الاقتصادي	19
المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي	38-20
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، نظرياته	21
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	21
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	22
الفرع الثالث:النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	22
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي، واهم مصادره	32
الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي	32
الفرع الثاني: مصادر النمو الاقتصادي	33

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي، واهم معوقاته	34
الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي	34
الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي	37
خلاصة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	41
المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	49-42
المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	42
الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية	43
الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن	45
الفرع الثالث: نظرية الدفعة القوية	46
الفرع الرابع: نظريات التغير الهيكلي	47
المطلب الثاني: أهمية علاقة التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	48
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	68-49
المطلب الأول: دراسات حول الجزائر	49
المطلب الثاني: دراسات حول دول أخرى	57
المطلب الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	66
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	71
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2023	82-72
المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	72
الفرع الأول: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات	72
الفرع الثاني: إجراءات متعلقة بالاستثمار	75
المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر	78
الفرع الأول: الفترة 1996-2000	78
الفرع الثاني: مخططات وبرامج دعم النمو الاقتصادي	79

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2023	83-100
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعةARDL	83
الفرع الأول: استقرارية السلاسل الزمنية	83
الفرع الثاني: نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL	88
المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	92
الفرع الأول: تحديد معطيات الدراسة ومصادرها	92
الفرع الثاني: تحديد النموذج والمتغيرات	93
الفرع الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	94
خلاصة الفصل الثالث	101
الخاتمة العامة	103-104
قائمة المراجع	106-120
قائمة الجداول والإشكال	
قائمة الملاحق	
ملخص	

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

في عالم سريع التغير يُعد التنويع الاقتصادي سبيلا آمنا وبوصلة التقدم التي تقود البلدان نحو آفاق جديدة من النمو الاقتصادي و الازدهار، وهو من ابرز المسائل الاقتصادية التي يرتبط بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد،ولذلك أصبحت فكرة التنويع الاقتصادي تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة نظرا للأهمية التي يحظى بها.

يعد كل من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة هدفين رئيسيين، تسعى مختلف الدول إلى تحقيقهما غير أن الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد أو سلعة واحدة لاسيما إذا كانت مهددة بالنضوب و تتسم بتقلبات حادة في أسعارها يشكل عائقا أمام تحقيق هذين الهدفين، مما يجعل الاقتصاد معرضا للآثار السلبية لهذه التقلبات، وهذا ما يؤدي إلى معدلات نمو غير مستقرة ومتذبذبة، فتحقيق النمو المستدام يتطلب الاعتماد على مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات أي التنويع الاقتصادي.

لذلك قد حظي موضوع ترقية التنويع خارج المحروقات باهتمام كبير من قبل الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، فالجزائر تسعى كغيرها من الدول على تفعيله، باعتباره احد اكبر التحديات التي تواجهها في ظل تراجع عائدات النفط وانحصار النشاط الاقتصادي، وبالرغم من المجهودات والسياسات والإجراءات المبذولة لا يزال النمو الاقتصادي مشوها يطغى عليه القطاع النفطي، وبالتالي قد تواجه الجزائر تعقيدات كبيرة بسبب تراجع أسعاره و الذي يكون له تأثير قوي على جوهر اقتصادها .

يعتمد الاقتصاد الجزائري لسنوات طويلة على الريع النفطي، حيث تمثل العائدات النفطية عماد الميزانية العامة (70% من المداخيل)، ركيزة الصادرات (98% من إجمالي الصادرات) ومحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وهذا الاعتماد المفرط جعل الاقتصاد رهينة قطاع المحروقات، وأثّر سلبا على بنيته والقطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر راكدة وتحتاج لوقت طويل لتحريكها حتى يمكن الاعتماد عليها كبديل لقطاع المحروقات، ومع انهيار أسعار النفط وعدم استقرارها نتيجة للشروط التي تفرضها أسواق النفط الدولية، وما نتج عن ذلك من تداعيات سلبية على الوضع الاقتصادي ، أصبح من الواضح استحالة الاستمرار في الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة، مما يبرز الحاجة الملحة للتوجه نحو التنويع الاقتصادي، للتخلص من التبعية النفطية وهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري

وتوجيه الاهتمام و التركيز على تعزيز الجهود في القطاعات الإنتاجية الأخرى، لبناء اقتصاد قوي و متنوع قادر على مواجهة التحديات و تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

من خلال ما سبق يمكن بلورة الإشكالية في التساؤل:

- **ماهو أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2023؟.**

من خلال هذه الإشكالية، يتم طرح الأسئلة الفرعية التي تساهم في فهم مختلف أبعاد الموضوع بشكل أدق:

- كيف يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر بين القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من اجل الإلمام بالموضوع، ومحاولة معالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- هناك أثر إيجابي ومعنوي لعائدات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تساهم القطاعات الاقتصادية الأساسية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في قياس وتوضيح اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من1996-2023، كما أن لدراستنا أهداف فرعية أخرى منها:

- تعميق المعرفة النظرية و التطبيقية لموضوع الدراسة.
- فهم واستيعاب طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي .
- الرغبة في معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوعًا حديث الساعة الذي يثير اهتمام الرأي العام في الجزائر، ألا وهو التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الذي أصبح قضية حتمية لمواجهة التحولات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي من بين عدة مواضيع مطروحة في التخصص نظرا لمجموعة من الاعتبارات منها الموضوعية و الذاتية و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الدوافع الذاتية:** صلة موضوع الدراسة بمجال التخصص، الميول الشخصي للموضوع، تنمية المعرفة الذاتية.
- **الدوافع الموضوعية:** يرجع اختيار هذا الموضوع إلى أن واقع الاقتصاد العالمي اليوم يتطلب على كل باحث في مجال الاقتصاد تحليل وتشخيص مثل هذه الظواهر كميا، وفهم أثرها على الاقتصاد الكلي، كما أنها أصبحت من بين القضايا الرئيسية التي نالت اهتمامًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية في الآونة الأخيرة، وذلك بالنسبة لجميع الدول بشكل عام، وخاصة تلك التي تعتمد على مصدر دخل وحيد مثل النفط، كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- **الإطار المكاني:** الدراسة تخص التنويع في الجزائر وأثره على النمو.
- **الإطار الزماني:** تغطي هذه الدراسة الفترة 1996-2023.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لاستعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة وتطويرها، والأساليب القياسية لاختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فان هذه الدراسة ستعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية و الملتقيات وكذا المواقع الالكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع، إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية

الدولية كالأونكتاد والبنك العالمي، كما سيتم استعمال برنامج Eviews12 كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هيكل البحث:

للإجابة على التساؤل الرئيسي، وبغية التأكد من صحة الفرضيات يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة.

يأتي الفصل الأول من هذه الدراسة تحت عنوان"" عموميات حول التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي"، حيث يتم تقسيمه إلى مبحثين ، يتناول المبحث الأول المفاهيم النظرية عن التنويع الاقتصادي من خلاله عرض الإطار ألمفاهيمي للتنويع الاقتصادي أهدافه، محدداته وإبراز أهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي، مؤشراته، درجة قياسه، ميكانزماته، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى الأسس النظرية للنمو الاقتصادي من خلال عرض أنواع النمو الاقتصادي، محدداته، نظرياته، قياسه واهم مصادره إضافة إلى أهم معوقاته.

أما الفصل الثاني فيأتي تحت عنوان" العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي"، والذي يتضمن مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي واهم الاتجاهات والنماذج الفكرية التي عرفتها علاقة التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ويتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة من خلال التعرض لأهم الدراسات حول الجزائر والتطرق لدراسات مقارنة لدول أخرى.

وأخيرا، يأتي الفصل الثالث الذي يمثل الجانب التطبيقي تحت عنوان" الدراسة التطبيقية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر". والذي يشمل مبحثين، حيث يعرض المبحث الأول واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1996-2023، من خلال الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر و معرفة مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني فيتناول الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2023 من خلال التطرق إلى استقرارية السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL، ثم اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال تحديد معطيات الدراسة ومصادرها، تحديد النموذج والمتغيرات، تحليل ومناقشة النتائج.

صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات الدراسة في:

- صعوبة في تحديد وتطبيق النموذج القياسي المناسب.
- صعوبة في جمع البيانات الإحصائية خاصة تلك المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

الفصل الأول:

عموميات حول التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يُعد التنويع الاقتصادي أحد الأساليب الأساسية لمعالجة الإختلالات التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية الأحادية. يتم ذلك من خلال ضمان الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة في المجتمع، بالإضافة إلى تجنب الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة التي غالبًا ما تنجم عن التقلبات المفاجئة في أسعار المواد الأولية.

بحيث يُعتبر قطاع التصدير ركيزة أساسية لنمو وتطور اقتصاديات الدول، بغض النظر عن مستوى تقدمها أو تأخرها لذلك، تُعد قضية تنمية الصادرات من بين الأولويات الرئيسية التي تركز عليها الحكومات عند إعداد برامجها وسياساتها الاقتصادية، بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام واستنادًا إلى ما تم تقديمه ، سيتم تغطية جميع الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم نظرية عن التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم نظرية عن التنويع الاقتصادي

أصبح التنويع الاقتصادي يمثل مسألة أساسية تؤثر بشكل كبير على نجاح واستدامة التنمية في العديد من الدول، وخاصة تلك التي تعتمد على النفط، فهو من أولويات الدول التي تعتمد على مصدر واحد لذلك قد حظي باهتمام كبير من طرف الخبراء الاقتصاديين و صناع القرار، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع محدد دون القطاعات الأخرى (كالاعتماد على قطاع النفط لتمويل موازنة الدولة) و تعزيز فرص الاستثمار و تقوية جوانب الترابط في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، أهدافه، محدداته

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى: مفاهيم خاصة بالتنويع الاقتصادي، أهم أهدافه، ومحدداته.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

هنالك عدة تعاريف للتنويع الاقتصادي نذكر منها:

- يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: " الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية ، ومصادر للإيرادات، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها و إعطائه دورا رياديا"[1].
- كما يعرف على أنه "عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، و زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية و الخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، مما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية)"[2].
- عرف المعهد العربي للتخطيط التنويع بأنه: " سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى

[1] سيدي محمد شكوري (2012)، "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي:دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجاريةوعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 63.

[2] عبد الحق بدروني، براهيم بلقلة، ومحمد بن مريم(2020)، "تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر"،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23 ،العدد2، جامعة شلف .الجزائر، ص499.

آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة،أو تنويع الأسواق الخارجية"[1].

- حسب صندوق النقد الدولي التنويع الاقتصادي يعرف على أنه:" التحول إلى هيكل إنتاجي أكثر تنوعا، و الذي ينطوي على تقديم منتجات جديدة أو توسيع نطاق المنتجات الموجودة سابقا، بما في ذلك المنتجات ذات الجودة العالية"[2].

من خلال مجموعة التعاريف السابقة يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه عملية اقتصادية واسعة النطاق تهدف إلى توسيع هيكل الاقتصاد،وذلك عن طريق تقليل الاعتماد المفرط على القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، ومن خلال هذه العملية يمكن تحويل بلد يعتمد على مصدر واحد إلى بلد يمتلك مصادر متعددة و متنوعة للدخل، مما يساعد على تقليل الاعتماد على قطاع أو سلعة رئيسية واحدة للحصول على الإيرادات، بحيث يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل،وتعتبر هذه الإستراتيجية ضرورية بشكل خاص للدول التي تعتمد على مصدر واحد غير مستدام مثل النفط، حيث تساعد في تجنب تقلباته من خلال إيجاد بدائل فعالة يمكن لهذه الدول من خلالها تجنب الأزمات الناتجة عن نقص الإيرادات المالية، سعيا للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

يرمي التنويع الاقتصادي إلى بلوغ عدة أهداف منها:

- العمل على ضمان و استدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانزمات الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد و الأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي[3]؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية[4]؛
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات متنوعة؛

---

[1] فاطمة الزهراء طلحاوي، محمد مدياني (2016)،" اثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا"، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد04، العدد02، مخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي، جامعة ادرار. الجزائر، ص147.

[2]Ross, M. L.(2017),"What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?",UCLA and Oxford University,January , p2, available online at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract id=3048585.

[3]محمد مسعودي (2018)، "استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب و نماذج رائدة"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد02 العدد07، جامعة ادرار. الجزائر، ص 228.

[4]ريم عمام، عباس فرحات (2018)، " التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاغواط"، مجلة آفاق للعلوم، المجلد04، العدد13، جامعة زيان عاشور الجلفة.الجزائر،ص261.

- زيادة الفرص الاستثمارية في مجالات متعددة؛
- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها(مورد غير متجدد)[1]؛
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا و إنتاجية أو اقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة[2]؛
- إتاحة فرص العمل تسهم في تحسين و ارتقاء المستوى المعيشي للأفراد؛
- إضافة إلى الأهداف المذكورة أعلاه، هنالك أهداف أخرى للتنويع الاقتصادي مثل: دعم الابتكار والتطور بحيث الاستثمار في مجالات جديدة يساعد على تحسين التكنولوجيا وابتكار أفكار جديدة إضافة إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي وزيادة القوة التنافسية من خلال تطوير مختلف المجالات تجعل البلد قادرا على المنافسة عالميا، وهذا من اجل بناء اقتصاد متنوع وقوي يمكنه الصمود والتعامل مع مختلف التغيرات والتحديات.

- **الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي**

من اجل التعرف على مدى وجود التنويع الاقتصادي أو غيابه، هنالك العديد من المحددات التي تساهم في تقييم نجاح أو فشل هذه العملية ومن بينها نذكر:

1. **الحكم الرشيد:** يُعتبر إنشاء مناخ سياسي وبيئة اقتصادية ملائمة لتلبية احتياجات التنويع الاقتصادي من الأمور الأساسية، يتطلب ذلك وضع سياسات تهدف إلى دعم وتعزيز القطاعات الناشئة، وضمان إمكانية تطويرها في بيئة تتيح لها الاستقرار والنمو في السوق المحلية، بالإضافة إلى فتح آفاق الولوج إلى الأسواق الخارجية، في هذه المرحلة الحساسة يتطلب الأمر فعالية وتنسيقاً بين الهيئات الرسمية ومراكز صنع القرار في الدولة، ضمن إطار عام تحكمه خطة إستراتيجية، كما تلعب الحكومات دوراً مهماً في تعزيز التنويع الاقتصادي والنمو المستدام من خلال تنفيذ الإصلاحات الضرورية[3].

[1] ناجي بن حسين (2007)،" دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،ص77.

[2] الطاهرشليحي، زروق بن موفق (2018)،" المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية"،مجلة الحقيقة، مجلد17، العدد04، جامعة الجلفة. الجزائر،ص200.

[3] عطية خمخام (2022)،" تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، ص78.

2. **القطاع الخاص:** إن للقطاع الخاص يمكنه أيضا أن يسهم في تعزيز التنويع، من خلال دفع عجلة الابتكار و النشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة،فعلى سبيل المثال يمكنه الاستثمار في البحث و تطوير الأنشطة الجديدة بالإضافة إلى ذلك غالبا ما تقتصر الشركات الخاصة على حدود القطاعات الجديدة دون التوغل فيها، حيث تساهم في إدخال الابتكار إلى الاقتصاد[1].
3. **حجم الاستثمارات:** إن حجم الاستثمارات هو من أهم العوامل التي تدل على وجود التنويع الاقتصادي في دولة ما، فكلما زاد حجم الاستثمارات تنوعت القطاعات الاقتصادية وظهرت مجالات جديدة تسهم في تحقيق النمو المستدام.
4. **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة على التنوع الاقتصادي، حيث أن استغلال هذه الموارد يزيد من نطاق الصادرات وتحقيق قيمة مضافة قد تكون غير متحققة عند الإدارة غير المثلى للموارد الطبيعية، وعدم استغلال المكاسب في المزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى[2].
5. **القدرة المؤسسية و الموارد البشرية:** تُعدّ مهمة وضرورية لتعزيز الابتكار في اقتصاد أي دولة، وذلك عن طريق البحث والتطوير والمهارات الإدارية التي تساهم في تحسين جودة المنتجات، إذ يمكن للحكومة والمجتمع المدني دعم هذا التوجه من خلال فتح آفاق الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في تنويع الاقتصاد، مما يتضمن تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات التي تتمتع بفرص نمو مرتفعة[3].

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي،درجة قياسه،ميكانزماته.

سوف نتطرق إلى أهم الفروع في هذا المطلب و هي:

الفرع الأول:مؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي.

لعل أهم المؤشرات التي تدل على التنويع الاقتصادي نجد[4]:

[1] دنيا خنشول (2020)، "التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع و إمكانية التحقيق"، مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 7،العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2.الجزائر، ص203.

[2] UNECA.(2007),"ManagingAfrica 's Natural Resources for Growth and Poverty Réduction", AfricanDevelopmentbank, United Nations Economiic Commission for Africa, ,P:05.

[3] فاطمة زهرة عماري (2020)،"اثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج المحروقات:دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية والتسيير، جامعة المسيلة،ص60.

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2001)،" التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، نيويورك، ص12-13.

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي، التي تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية، مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن.
2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار سعر النفط، ومن المعلوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.
3. تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.
4. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية.
5. تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع.
6. تغيرات القطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي.
7. توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.
8. مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيقها على أنشطة مختلفة في القطاع الخاص.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

غالبية المؤشرات التي وردت سابقا تشير على مدى ونطاق التنويع الاقتصادي لكنها لا تمنحنا درجة التنويع الاقتصادي بالتفصيل وبمنتهى الدقة، لذلك من ابرز المؤشرات المستخدمة و المتبعة في قياس درجة التنويع الاقتصادي نذكر منها:

1. **مؤشرهيرشمان-هيرفيندال(Hedrfindahl-Hirschman)**:هو من ابرز المؤشراتوالأكثر رواجا و استعمالا في قياس التنويع الاقتصادي، و يعرف عنه بالصيغة الآتية[1]:

$$H = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{xi}{x}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}} \qquad (1.1)$$

[1] هيبة الله اوريسي (2018)،" الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016)"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع، جامعة أم بواقي، الجزائر،ص695.

حيث أن:

- N : عدد النشاطات؛
- Xi : قيمة المتغير في النشاط (i)؛
- X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات؛

تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) و الواحد(1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي[1].

و بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال– هيرشمان إلا انه في الواقع يثير عدة إشكالات في اعتماد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات، إضافة لكونه لا يدمج هذا المؤشر معلومات عن حجم الصادرات ولا نوعية الصادرات(أولية،مصنعة،إعادة تصدير،.....) ولا محتواها التكنولوجي وبالتالي، لا يمكن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات[2].

2. **مؤشر فلادمير كوسوف:** كذلك من بين أهم المؤشرات الإحصائية التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي نجد مؤشر أو مقياس فلادمير كوسوف الذي يأخذ الصيغة التالية[3]:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha\, i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta\, i^2}} \qquad (1.2)$$

حيث أن :

α_i :تجسدالأهمية النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

[1] دحمان بن عبد الفتاح، أسماء بللعما (2018)، "استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد01، جامعة احمد دراية ادرار. الجزائر،ص333.

[2] بلقاسم العباس، نواف أبو شماله (2019)،" تقرير التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية "، الإصدار الثالث يونيو2018، تصدر عن مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد21، العدد01، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، ص61.

[3] احمد ضيف ، احمد عزوز (2018)،" واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد14،العدد19، جامعة البويرة.الجزائر،ص24.

β_i :توضح الأهمية النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: تعبر عن قيمة المؤشر، لذلك كلما اقتربت القيمة من 0 يشير ذلك على تغير هيكلي في الاقتصاد، و العكس كلما ابتعدت عن 0 يقصد بذلك وجود نقص تغير هيكل الاقتصاد.

3. **مؤشر جيني(Gini index)**:يعد هذا المؤشر من أفضل مقاييس التركز و ابسطها،ويعرف على أساس نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز (Lorenz) ووتر المثلث القائم(ABC) وهناك عدة صيغ لحساب هذا المؤشر منها[1]:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1}) \qquad (1.3)$$

حيث أن[2]:

xk:التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي.

yk: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي .

تتفاوت قيمة مؤشر جيني بين الصفر و الواحد بحيث :

- الصفر يعبر عن المساواة التامة و الواحد يوضح عدم المساواة التامة في توزيع الظاهرة.
- في حال ارتفعت قيمة المؤشر عن 0.7 تكون عدم المساواة عالية جدا .
- إذا كانت قيمة المعامل بين 0.5 و 0.7 تكون عالية.
- في حال كانت بين 0.35 و 0.5 تكون متوسطة.
- و إذا انخفضت و قلت عن 0.35 تكون ضعيفة.

4. **مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكتاد(UNUCTAD)**:يقاس طبقا لرقم قياسي مركب وهو مؤشر التنويع الاقتصادي،ويعتمد في أساسه على نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، إضافة إلى نصيب الفرد من الاستهلاك

[1] سمية بوصالح (2018)،" إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة(1995-2015)"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،ص15.

[2] سلمى بيطاط (2024)، "اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل،ص39.

التجاري للطاقة[1]، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا بوضع معيارا لتنوع الاقتصاد.

يتكون من أربعة عناصر هي[2]:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- مقدار التركز في الصادرات.

ويعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$Sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2} \qquad (1.4)$$

حيث أن[3]:

- ✓ hij: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j .
- ✓ hi: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي.

و يقيس هذا المؤشر نسيب السلعة i من إجمالي الصادرات.

الفرع الثالث: ميكانزمات التنويع الاقتصادي

يشمل التنويع الاقتصادي على مجموعة من ميكانزمات التي تضم مختلف الآليات التي ينحصر عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي ،إذ تتفاوت و تختلف هذه الآليات من اقتصاد إلى أخر ومن بين تلك الآليات مايلي[4]:

[1] صادق هادي (2014)،" دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000–2012)"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،ص10.

[2] محمد كريم قروف (2016): "قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية في الفترة (1980–2014)"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد09، العدد 02، جامعة غرداية .الجزائر،ص641.

[3] طاهرشليحي ، زروق بن موفق (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[4] توفيق بن الشيخ (2017)،" تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط: حالة الجزائر" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،العدد السابع، جامعة قالمة.الجزائر،ص590.

1. **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** تعتبر الدولة التنموية التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي،إنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي،وانطلاقا من ذاك تؤكد الدور الهام و التدخلي والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.
2. **الشراكة الفعالة بين القطاع العام و الخاص:** إن فعالية و كفاءة الشراكة التي تكون بين القطاع العام والخاص لها دور قوي في بناء اقتصاد مختلط بين القطاعين،وتوسيع نطاق الشراكة والتعاون بينهما يعتبر من أهم آليات التي تقود عملية التنويع الاقتصادي نحو النجاح، فالقطاع الخاص لا يمكنه النمو والتطور إلا إذا كان معه وفي جانبه قطاع عام فعال،قوي، متماسك وهذا ما ينبغي إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي ومساندة القطاع الخاص.
3. **الاستثمار الأجنبي المباشر:**مع تزايد الاعتماد المتبادل في هيكل الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليًا وجود صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، لذا بات من الضروري توسيع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تسهم هذه الاستثمارات في إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها لتحسين أدائها، يتطلب التنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاع الزراعي، الأجهزة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة داخليًا وخارجيًا بهدف زيادة الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى قد يؤثر سلبًا على قطاع المحروقات[1].

4. **الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة و المتوسطة:** يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسا حيويا في بنية الاقتصاد والوقوف في وجه المشاكل الاجتماعية كالبطالة، بحيث تعد آلية فعالة من آليات التنويع الاقتصادي، بحيث تلعب دورا هاما في دعم الاقتصاد القومي في البلدان النامية أو المتقدمة خصوصا في إطار تحرير التجارة و ارتفاع حدة المنافسة بين صادرات الدول و الإنتاج المتصاعد لخلق فرص العمل،حيث إن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يعتمد فقط على الشركات الضخمة و الكبيرة فقط، و إنما وجود بيئة مهيأة للأعمال الريادية وإتاحة شبكة واسعة وممتدة من الموردين التي تمتلك القدرة على تلبية متطلبات واحتياجات الشركات الكبيرة،وما إلى ذلك

[1] أسماء بللعما (2018)،" دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار، ص 27-28.

من الأنشطة التكاملية في أي المجالات والقطاعات الاقتصادية،وهو ماتقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، لذلك كثفت العديد من الدول جهودها للإسراع في تبني سياسات اقتصادية تسعى إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في توسيع نطاق تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى آليات أخرى للتنويع الاقتصادي تتمثل في[2]:

5. **برامج الإصلاح الاقتصادي:** تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج حيث ما تكون الحاجة إليها سواء على الصعيد المالي،النقدي، التجارة الخارجية كلها آليات من شانها دفع عملية التنويع الاقتصادي.

6. **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يستند الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنفذ،وكذلك على المصادر المتجددة التي تنجم عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر من الطاقة ومن ضمن هذه الطاقات على سبيل المثال: الطاقة الكهرومائية ، الطاقة الريحية ، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي و معوقاته

في هذا المطلب سوف نناقش عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وماهي ابرز العوائق أو معوقات التي تقف في وجه نجاحه .

الفرع الأول: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

إن عوامل نجاح التنويع الاقتصادي هي مجموعة من الإجراءات والظروف التي تسهم في تحقيق الدول لنجاح هذا التنويع، يجب أن تتوفر هذه العوامل لضمان انتقال الاقتصاد من الاعتماد على مصدر دخل واحد إلى تنويع مصادر الدخل والتوسع في قطاعات متعددة بشكل فعال ومستدام، ومن المعروف أن الاعتماد على مصادر إنتاجية محدودة يؤدي إلى اقتصاد ضعيف ويعرضه لمخاطر متعددة، كما هو

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمة ناصر(2012)، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد10 ،العدد34، العراق،ص197.

[2] عطاء الله بن طيرش،عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل (2020)،" دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر "،مجلة آفاق للعلوم، المجلد05،العدد18، جامعة زيان عاشور الجلفة.الجزائر ،ص309.

الحال في بعض الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر أساسي للدخل لذا يتضح دور التنويع الاقتصادي وأهميته في تجنب الصدمات الاقتصادية المختلفة.

لقد قامت العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بتنويع اقتصادياتها وهياكلها الإنتاجية وصادراتها، قد نجح بعضها في هذا المجال بينما اخفق البعض الآخر في ذلك، بحيث حققت بعض الدول التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية أو البشرية قفزات نوعية وتقدما ملحوظا في هذا الصدد، في حين أن بعض الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية لم تحقق نفس النجاح، ومن خلال تجارب الدول التي تبنت سياسات إصلاحية لدعم التنويع الاقتصادي، يظهر أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي ساعدت في نجاح هذه التجارب[1] :

- اعتبار الزيادة في مستوى و تنويع الصادرات احد أولويات التنمية الرئيسية.
- اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاختبار المخاطر الكامنة في إستراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.
- إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع والتنمية.

تتأثر قدرة وإمكانية الدول على التنويع الاقتصادي بمجموعة من العوامل، أبرزها ضرورة تقليص تكاليف الإنتاج من خلال سياسات اقتصادية كلية رشيدة، كما يلعب الاستثمار العام دورا حاسما عندما يتم توجيهه بشكل فعال ومدروس، إلى جانب ذلك يسهم الانفتاح على المستثمرين الأجانب والاستفادة من الخبرات الخارجية في تعزيز التنويع الاقتصادي، ومن المهم أيضا ترويج الصادرات بشكل وإدارة سياسة الصرف بحذر وبشكل محكم لتجنب التغيرات المفاجئة أو الارتفاعات الكبيرة في أسعار الصرف الحقيقية ومن ناحية أخرى، يعتمد تحقيق تنويع اقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي متين، وتظهر التجارب المتنوعة أن نتائج هذه العملية ترتبط بشكل كبير على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، حيث تحدد هذه البيئة الأسلوب المتبع في صياغة السياسات وتنفيذها وتقويمها.

بالتالي، تبين أن نجاح التنويع الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الذي تلعبه الدولة في دعم القطاع الخاص، يتجسد هذا الدور بشكل رئيسي في توفير البنية التحتية الضرورية والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال.

[1] محمد أمين لزعر،" سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية"،المعهد العربي للتخطيط ، ص 3 إلى 9 متاح على: http://www.arab-api.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/1/2025.

يعد قطاع العلوم و التكنولوجيا من الركائز الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، ومع ذلك فان هذا القطاع لا يزال غائبا إلى حد كبير عن تجارب التنويع الاقتصادي في الدول العربية بحيث يتطلب تعزيز هذا القطاع الاستثمار في اكتساب المعارف التقنية والتكنولوجية، فضلا عن دعم وتشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد.

تتمثل الأولوية الرئيسية للبلدان العربية وخصوصا تلك المصدرة للنفط في تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات المحتملة، وتنويع إقتصاداتها لتلبية احتياجات سوق العمل التي تشهد نموا سريعا، ومن بين التدابير الأساسية التي يجب تنفيذها لتحقيق هذا التنوع هو توفير بيئة ملائمة للأعمال، بناء قاعدة صناعية قوية، وتقديم تدريب عالي المستوى، فهذه الخطوات تساهم في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات وخلف فرص عمل، كما أن نجاح هذه الدول يعتمد أيضا على تعزيز دور القطاع الخاص الذي يجب أن يتواجد إلى جانب القطاع العام، مما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعا من خلال مشاركة العديد من القطاعات.

- دور الحكم (governance) : يعد الحكم الراشد عنصرا أساسيا في خلق بيئة مناسبة لتنويع الاقتصاد، و يستلزم ذلك وضع سياسات وخطط تهدف إلى متابعة تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تقدمها في بيئة تدعم قدرتها على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني[1].

الفرع الثاني: معوقات التنويع الاقتصادي:

هناك عراقيل ومعوقات تحد من سرعة انجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في بعض الدول خاصة ذات الاقتصاديات الأحادية، ونذكر منها ما يلي[2]:

1. ترتب على غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول إلى ظهور تحديات تتعلق بالحفاظ على الأمن وتامين الحدود في دول أخرى،لإهدار أموال ومبالغ كبيرة التي كان من الممكن استغلالها لتعزيز ودعم مبادرات ومشاريع التنويع الاقتصادي والعمليات التنموية؛
2. افتقار وغياب بنية تكنولوجية محلية من جهة، و العراقيل المتعلقة بنقل و توطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
3. تدني الموارد الزراعية والموارد المائية الطبيعية في بعض الدول، وهو ما أدى إلى وجود عائق يمنع من نجاح القطاع الزراعي في تعزيز التنويع الاقتصادي؛

[1] سيدي محمد شكوري (2012)، مرجع سبق ذكره،ص64.

[2] سلمي بيطاط (2024)،مرجع سبق ذكره،ص30.

4. عدم توافر الموارد البشرية المدربة والمتخصصة بالمهارات اللازمة،والمبالغة في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى؛
5. تدهور سوق رأس المال في الكثير من الدول، مما اثر على فعاليتها وإمكانيتها في تمويل مشاريع التنويع في القطاع العام و الخاص؛
6. القيود والضوابط المفروضة، عدم توفر الظروف المناخية الملائمة والضمانات القانونية المتعلقة بهذا الاستثمار؛
7. تعاني الكثير من الدول التي تعتمد على مورد واحد في اقتصادها، من عدم وجود توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة؛
8. قلة نسبة الصادرات غير النفطية وتغليب القطاع التجاري للاستهلاك المحلي الممول نفطيا؛
9. التوظيف في القطاع العام، وكبر حجم القطاع العقاري في بعض الدول النفطية كدول الخليج، وتوجه النظام المالي نحوها.
10. ويعود السبب في عدم نجاح تنويع الاقتصاد، التي تم الإعلان عنها كغاية إستراتيجية في البلدان النفطية منذ سبعينات القرن الماضي إلى ضعف وتدني التحولات الهيكلية التي أجريت في هذه البلدان، بحيث تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات (les institutions) والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية[1].

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تقييم مدى تطور الاقتصاد في أي دولة، لذلك تحرص مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تحقيقه و الوصول إليه،فهو من أهم المسائل التي تحظى و تستحوذ على اهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، و لهذا سنتناول في هذا المبحث عن مجموعة من المفاهيم و الأسس النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي بشكل عام و أهم عناصره الأساسية.

[1] محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش (2018)،"ميكانيزميات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط إمكانية الاستفادة من تجارب دولية"،المجلد04،العدد02، الجزائر، ص308 –309.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي،أنواعه،نظرياته

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تنوعت و تعددت التعاريف المرتبطة بالنمو الاقتصادي فمن أبرزها نذكر:

- يرى محمد حسين وجدي بان النمو الاقتصادي هو:" مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي نتيجة حصول تغيرات عضوية في مكونات المجتمع الاقتصادي، تعكس بصفة تلقائية، ومن خلال تحقق التوازن الاقتصادي، زيادة في طاقة البلد الإنتاجية يتسع بها حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات أو تزداد بها عوامل الإنتاج وترتفع إنتاجيتها، مع احتفاظ تعداد السكان بمعدل تزايد طبيعي"[1].
- أما Flamming R.A فيرى في تعريفه للنمو الاقتصادي بأن: "هذا الأخير يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات، في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها"[2].
- وقد تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[3].
- في حين يعرف محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر احمد النمو الاقتصادي: "بأنه مفهوم كمي و اقتصادي، وهو ظاهرة يمكن قياسها في الزمن و الفضاء، وهو أيضا زيادة ثروات بلد والتي يتم قياسها بواسطة الناتج الداخلي الخام الذي يمكن أن يعبر عنه بالقيمة أو بالحجم، أو بمعنى أخر النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي الذي يعرف بصفة طبيعية كزيادة مستمرة ودائمة للناتج الداخلي الخام وهو يرتبط بزيادة مستمرة بالإنتاج الوطني"[4].

---

[1] محمد حسين وجدي (1973)، " نشاط التصدير و الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة للاقتصاد المصري" ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،ص26.

[2] Flammang, R .A.(1979), "Economic Growth and Economic Development: Counterparts or Competitors? Economic Development and Cultural Change", The University of Chicago Press, USA, vol.28,N°1 ,pp.47-61.

[3] حميد حايد ، البشير عبد الكريم (2018)،" دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد 19،ص148.

[4] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد (1999)،"النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،،ص39.

- ومن التعاريف السابقة نستنتج بان النمو الاقتصادي هو العملية التي يشهد فيها الاقتصاد زيادة دائمة ومستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات على مدار فترة زمنية معينة، فهو ظاهرة متواصلة باستمرار و ليست ظاهرة مؤقتة.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي و هي[1]:

1. **النمو التلقائي** :وهو النمو الذي يحدث بشكل طبيعي دون إتباع أي خطة اقتصادية محددة أو تدخل حكومي، بل يتولد من قوى داخلية أي من جهود القطاع الخاص أو المؤسسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية.
2. **النمو العابر**:و يقصد به ذلك النمو الذي يتميز بعدم الاستقرار والزوال، حيث يكون ناتجا عن عوامل خارجية تطرأ بشكل مفاجئ ثم تختفي، مما يؤدي إلى تراجع النمو بشكل سريع ويظهر هذا النوع من النمو بشكل خاص في الدول النامية والدول العربية المصدرة للنفط.
3. **النمو المخطط:** ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويدعى أيضا بالتخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ، والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

1. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك الانجليز مثل ادم سميث، روبيرت مالتوس ودافيد ريكاردو أو بالنسبة لكارل ماركس، النمو الاقتصادي هو ليس مستديم فهو يتجه نحو نهاية أو كذلك نحو حالة استقرار، هذه النظرة التشاؤمية بالنسبة لهؤلاء الاقتصاديين حول تلاشي النمو الاقتصادي في المدى الطويل، تكون بسبب انعدام معدلات الربح وإذن الادخار، الذي يعتبر المحرك الوحيد للنمو الاقتصادي[2].

[1] سمير بن عبد العزيز، العيد طاهري (2023)، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد09، العدد02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر،ص 144.

[2] محمد بودواية (2018)، "دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 المفاضلة لبن مدخل الطلب و مدخل العرض"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص49.

- **نظرية ادم سميث"Adam Smith":**

بين ووضح الاقتصادي ادم سميث الزيادة في النمو الاقتصادي بالإدارة والتنظيم للعملية الإنتاجية أي تقسيم العمل، إذ يعتبر هذا الأخير "تقسيم العمل" يشكل عاملا ايجابيا لعوامل الإنتاج أي يقلل من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج ، كما يرى أن العمل معيار جوهري وأساسي ووحيد لتوليد قيمة مضافة في الإنتاج، وفقا لآدم سميث الإنتاجية تعتمد على ثلاثة عوامل إنتاج رئيسية وهي الأرض و العمل ورأس المال[1].

يشير ادم سميث في هذه النظرية أن قضية ومسالة النمو الاقتصادي مسالة تراكمية، فعند بداية تقسيم العمل ينتج عليه ارتفاع الإنتاجية خصوصا عند توافر قدر من الطلب الفعالوالحجم المناسب من رأس المال فيؤدي إلى ارتفاع الدخل،وعليه زيادة الدخل الوطني الذي يؤثر في زيادة السكان، لأنه يشكل دافعا ومحفزا له،وما إن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب و يتسع السوق، يتبعها زيادة في الادخار كونه عاملا يتأثر بزيادة الدخل[2].

- **نظرية دافيد ريكاردو** "David Ricardo" : منحريكاردو الأهمية للعوامل الغير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بجانب التركيز على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتقليص أسعار المواد الغذائية، مما يتيح لها المساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل[3].

قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات[4]:

- **الرأسماليون:**هم القوة الدافعة الأساسية لعملية الاستثمار، حيث يعملون على تحسين أساليب الإنتاج واستثمار الأموال في مشاريع جديدة بهدف تعزيز مستوى الاستثمار.
- **العمال:** تتمثل مهمتهم في توفير مستلزمات الإنتاج والعمالة، اللازمة لضمان إدارة فعالة للمشاريع الاستثمارية.
- **الإقطاعيون:** هم أصحاب الأراضي، ويعتبرون المحرك الأساسي للاستثمارات الزراعية.

---

[1] عادل مستوي (2019)، "اثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 –2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3،ص99.

[2] سالم توفيق النجفي، محمد صالح التركي القريشي (1988)،" مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق،ص59.

[3] شهيناز بدراوي (2015)، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980–2012)"، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص55.

[4] ميلود وعيل (2014)، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر،مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة (1990–2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص18.

- **نظرية روبرت مالتوس "Robert malthus"**[1]:

قام مالتوس بالتركيز على مدى أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، استند في تحليله إلى نظرية السكان التي تفسر أن معدل الزيادة السكانية يتبع متتالية هندسية بينما الزيادة في الغذاء تتبع متتالية حسابية، هذا بسبب دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي والذي ينتج عنه حدوث مجاعات لتناقص عوائد الزراعة، مما يؤثر سلبًا على المداخيل التي تصل إلى مستوى الكفاف.

وبالتالي،لم تكن تحليلات مالتوس قابلة للتطبيق على جميع دول العالم، باستثناء بعض الدول في أفريقيا وآسيا، فعادةً ما ساهمت التطورات التكنولوجية في عمليات الإنتاج في زيادته بمعدلات تتجاوز معدل نمو السكان.

- **نظرية كارل ماركس**"Karl Marx":

تستند النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي إلى مفهوم التفسير المادي للتاريخ، الذي يبرز أن النظام الاقتصادي هو الأساس الذي تقوم عليه النظم الاجتماعية التي شهدها العالم منذ بدايته، وقد مرت البشرية بعدة نظم اقتصادية تتميز بخصائص فريدة تختلف عن بعضها البعض مما يعكس مراحل التطور الاقتصادي، أما النظام الاجتماعي الذي أولى ماركس اهتمامه هو النظام الرأسمالي، الذي يعتبره مليئًا بالتناقضات الداخلية التي تعيق تحقيق التنمية الناجحة بل تجعلها مستحيلة، من هنا تنبثق نظرية ماركس حول التطور الرأسمالي التي تعتمد على تحليل نقدي لعمليات الإنتاج والتراكم في هذا النظام هذه التناقضات تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي ستُستخدم القوى الاقتصادية بشكل كامل لتعزيز النمو، مما يتيح لجميع أفراد المجتمع الاستفادة من عملية التنمية الناتجة عن ذلك[2].

بحيث اعتبر ماركس أن نظرية القيمة تعد حجر الزاوية للكشف عن القوانين الداخلية[3]، كما قام بتطوير نظرية فائض القيمة، التي تشير إلى القيم التي ينتجها العامل خلال ساعات العمل الإضافية التي تتجاوز ما يحتاجه لتلبية احتياجاته الأساسية، هذه الساعات الإضافية هي التي لا يتلقى العامل مقابلها أي

[1] سيد احمد كبداني (2013) ،" اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية قياسية"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص36.

[2] رابح حمدي باشا (2006)،"أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،ص11.

[3] عبد على كاظم المعموري (2012)، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،ص385.

تعويض،ولتوضيح ذلك نفترض أن العامل يحتاج إلى 6 ساعات يومياً لتحقيق مستوى كافٍ من المعيشة بينما يفرض عليه صاحب العمل الرأسمالي العمل لمدة 12 ساعة في هذه الحالة الفرق بين الرقمين هو 6 ساعات والتي يمكن اعتبارها ساعات فائض العمل، وتمثل قيمة الإنتاج الخارج في هذه الساعات هو فائض القيمة[1].

2. النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد ساهم النجاح الاقتصادي الذي حققته الدول الرأسمالية المتقدمة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والذي تميز بزيادة الأجور الحقيقية وارتفاع معدلات الأرباح والتقدم التكنولوجي، في تخفيف مخاوف الاقتصاديين الكلاسيكيين بشأن الاستقرار والركود الاقتصادي، وهذا أدى إلى بروز النظرية النيوكلاسيكية للنمو، التي ركزت على أهمية التغير الحدي في التوزيع الفعال للموارد[2].

وبناءا على ذلك سيتم مناقشة نظرية Schumpeter و نموذج Solow–Swan الذي يعتبر من ابرز نماذج النيوكلاسيكية للنمو بالإضافة إلى نموذج Harrod–Domar.

- **نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي:**

اعتبر Schumpeter التنمية الاقتصادية بمثابة تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري[3]، يلعب الابتكار دورًا محوريًا في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، حيث تتجلى هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، وهذا يمكّن من إحداث تغييرات في دالة الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج الكلي، وقد حدد "شومبيتر" خمسة أنواع من الابتكارات[4]:

- إنتاج سلعة جديدة.
- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- الحصول على مواد أولية جديدة.

---

[1] محمد بوشمال (2020)، "اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تحليلية– قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990–2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة،ص57.

[2] أمال معط الله (2021) ،" اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية باستخدام بيانات panel لحالة الدول العربية (1999–2019)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،ص80.

[3] Rostow, W.W.(1990), "Theorists of economic growth from David Hume to the present: with a perspectiveon the nextcentury", New York: Oxford UniversityPress, Inc., p.235.

[4] فايزا إبراهيم الحبيب (1985)، "نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود،ص46.

- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

- **نظرية هارود دومار**[1]: يعد نموذج Harrod–Domar توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويعتمد هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو وقد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج.

تتجلى فرضيات النموذج في النقاط التالية:

– غياب الإيرادات الحكومية في النشاط الاقتصادي ووجود اقتصاد مغلق (حيث لا توجد تجارة خارجية).

– تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى مستوى العمالة الكاملة عند توازن الدخل.

– تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.

- ثبات الأسعار، وسعر الفائدة، ومعامل رأس المال، ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.

– وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، حيث تعتمد حسابات الدخل والاستثمار على الدخل المحقق في نفس السنة، ويحدد الاستثمار الكلي الجديد بمستوى الادخار الكلي.

إذ يجب على كل اقتصاد أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال السلع الرأسمالية المهلكة أو التالفة مثل المباني، المعدات، والموارد،ومن الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رصيد المال فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الاجمالي Yعلى سبيل المثال، وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1$ أن نقوم باستثمار 3$ فان ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP.

افترض أن هذه العلاقة والمعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال/ الناتج تكون تقريبا 1:3، و أن معدل رأس المال الناتج ب Kوافترض ان معدل الادخار القومي sيكون ثابتا عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6%، والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، لذلك الآن نستطيع أن نكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي[2]:

[1] مدحت قريشي (2007)، "التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،الأردن،ص74.

[2] ميشال تودارو (2006)،" التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، السعودية،ص126.

1. الادخار (S) يكون نسبة S من الدخل القومي (Y) وبالتالي نكون المعادلة البسيطة: $S = sY$ (1.5)
2. الاستثمار (I) يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال، K ويمكن تقديمه بانه التغيير في رصيد راس المال ΔK على النحو التالي:

$$I = \Delta K \qquad (1.6)$$

لان الرصيد الكلي لرأس المال، K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج، Y وفقا لمعامل راس المال/ الناتج، فان k تكون:

$$\text{Or} \frac{K}{Y} = k$$

$$\text{Or} \quad \frac{\Delta K}{\Delta Y} = k$$

$$\Delta K = k\Delta Y \qquad (1.7)$$

أخيرا لان الادخار القومي الإجمالي S يجب ان يساوي الاستثمار القومي I يمكننا كتابة هذه المتساوية على النحو التالي :

$$I = S \qquad (1.8)$$

ولكن من خلال المعادلة (1.5) يمكن أن نعرف أن $S = sY$ ومن المعادلة (1.6) والمعادلة (1.7) يمكن أن نعرف أن:

$$I = \Delta K = K\Delta Y$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة 1.8 على النحو التالي:

$$S = Sy = k\Delta Y = \Delta K = I \qquad (1.9)$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$sY = k\Delta Y \qquad (1.10)$$

بقسمة جانبي المعادلة 1.10 على Y ثم على k تصبح المعادلة : $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{Y}$ بحيث أن الجانب الأيسر من المعادلة $\Delta y/y$ تشير الى معدل التغيير او معدل النمو في GNP(تمثل تغيير مئوي في GNP).

فالمعادلة $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{Y}$ التي تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود– دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر ببساطة أن معدل النمو GNP يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي،S، معامل راس المال/ الناتج، k .وبشكل اكثرتحديدا فانها تقول انه في غياب الحكومة فان معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة مع معدل الادخار[1].

- **نموذج صولو**[2]:

لقد وجد هذا النموذج كرد فعل نتيجة الاستنتاجات التي توصل إليها هارود حيث نشر صولو بحثه بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956، والذي سعى من خلاله إلى بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.

ومن فرضيات هذا النموذج نجد :

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتوج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق، وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه.
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة، ومخزون رأس المال.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وان مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال.

[1] ميشال تودارو (2006)، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2] عائشة مسلم (2007)،" اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2004)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،ص38.

3. **نظرية النمو الداخلي:** لم يعد نموذج النمو النيوكلاسيكي مناسبًا لدراسة محددات النمو على المدى الطويل منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، فقد أظهرت النتائج التي توصل إليها هذا النموذج أنه في غياب التقدم التكنولوجي ستتجه جميع الاقتصاديات نحو حالة من الثبات، حيث يتوقف النمو الفردي نتيجة لتناقص عوائد رأس المال لذلك بات من الضروري توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري بشكل خاص، مما يستدعي إلغاء فرضية تناقص العوائد، كما يجب التخلي عن اعتبار التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي، بل يجب تفسيره ضمن نموذج النمو ومن هنا، أُطلق على النماذج التي تعتمد على هذه الفكرة اسم نماذج النمو الداخلي[1]، التي تُعتبر الركيزة الأساسية لنظريات النمو الداخلي .

- **نموذج AK**[2]:

تم تقديم نموذج AK من قبل Rebelo، الخاصية الرئيسية لهذه الفئة من نماذج النمو الداخلي هي غياب عوائد متناقصة لرأس المال، حيث تعبر دالة الإنتاج وفقا لهذا النموذج بالشكل التالي:

$$Y_t = AK_t$$

- حيث تمثل A مستوى التكنولوجيا وتكون دائما موجبة.
- K يمثل رأس المال البشري.
- Y يمثل ناتج الفرد.

بحيث تتسم هذه الدالة بثبات العائد، أما حساب تراكم رأس المال فيستند على نفس صيغة نموذج Solow:

$$K^* = sY - \delta K \qquad (1.11)$$

[1] أمال معط الله (2021)، مرجع سبق ذكره،ص93.

[2] وهيبة شهات (2022)، "النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات و الأفاق: دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص35-36.

مع افتراض ثبات عدد السكان فان معدل النمو فيه يكون معدوم أي $nL = 0$ *

استنادا إلى ما تم ذكره، يمكن حساب معدل النمو كالتالي:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = g_y \qquad (1.12)$$

هذا يشير إلى أن معدل نمو رأس المال يساوى مع معدل نمو الإنتاج في الاقتصاد، والذي يُعتبر دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الاستثمار وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية التي تدعم نمو رأس المال تؤثر بشكل طويل الأمد على معدلات النمو في الناتج الكلي.

- **نموذج لوكاس**[1]:

بدأ تحليله للنمو الاقتصادي من أهمية رأس المال البشري في تحقيق النمو على المدى الطويل، حيث اعتبره متغيرًا داخليًا يعتمد على التراكم، وأوضح أن كفاءة الأفراد تعزز من إنتاجيتهم، مشيرًا إلى أن رأس المال البشري يعد مصدرًا أساسيًا لعملية النمو الاقتصادي، واعتبر أن تراكمه يأخذ الشكل:

$$h_t = \varphi(1-u)h_t \qquad (1.13)$$

حيث:

h_t:مقدار التغير في رأس المال البشري.

φ: مقدار فعالية تراكم راس المال البشري.

u: الزمن المسخر للعمل.

$(1-u)$: الزمن المسخر للحصول على المعارف والتكوين والتدريب الخاص بالعنصر البشري.

[1] إشراف رحماني العربي (2017)، "اثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص17-18.

ويعرف لوكاس الاستثمار في رأس المال البشري " بمجموعة القدرات والمهارات التي لها تأثير وكفاءة إنتاجية على الأفراد، ويمكن التعبير عن هذا المتغير بالوسائل المتوفرة لنشاط التعليم والتكوين والتطوير وبالتالي، يمكن القول أن هذا المتغير ينتج من تلقاء نفسه"، لبناء دالة الإنتاج يبدأ لوكاس من فرضية أن الاقتصاد يتألف من قطاعين: قطاع إنتاج السلع والخدمات وقطاع تكوين رأس المال البشري، مع استبعاد القطاع المالي.

يرى لوكاس أن كلا من قطاع تكوين رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع والخدمات يؤثران على معدل النمو، إلا أن تأثير قطاع تكوين رأس المال البشري يكون أكثر.

- **نموذج الأول لرومر**[1]:

يرتكز نموذج AK على نمو ذاتي مستدام على المدى الطويل، بحيث يحد من الأسفل الإنتاجية الحدية لرأس المال $A \geq P$ وبهدف معرفة عناصر النمو الداخلي والسيطرة على أبعاده النظرية ومجالات تطبيقه، فسنقوم بدراسة النموذج الأول الذي قدمه رومر Romer، ومن ابرز فرضياته:

- تظل التأثيرات المردودية المتناقصة على المجال التحليلي والذي يتميز بحوصلة الملاحظات التجريبية حول الآثار التجريبية للتجربة على مستوى الإنتاجية، قام رومر بوضع بعض الفرضيات لصياغة نموذجه.
- المعرفة والأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار والإنتاج خبرة ستنتج من العمل والتطبيق، وبغية الحصول على فرص متساوية للمؤسسة عليها رفع مخزون رأسمالها العيني.
- المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية، فالمعلومة تساعد في تدني التكلفة.

ولتفسير اثر التقدم العلمي على النمو في المدى الطويل من الضروري معرفة مراحل ظهور الابتكار والتجديد التكنولوجي في الاقتصاد وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج أساسية:

[1] محمد الناصر حميداتو(2014)،" نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد02، العدد07، جامعة الوادي.الجزائر، ص14.

- النموذج الثاني لرومر: الذي يركز على المعرفة التكنولوجية حيث يُنظر إليها كسلعة اقتصادية.
- نموذج غروسمان وهالبمان: يُبرز الدور الحاسم للتجديد التكنولوجي، حيث يُنظر إليه كعامل أساسي يؤثر بشكل قوي على الاستهلاك.
- نموذج أنيون وهارث: حيث يسهم التجديد على إصلاح رأس المال.

وتعتبر هذه النماذج المعرفة التكنولوجية بمثابة سلعة عمومية، لا تخضع للمنافسة وهي ذات نشأة خارجية.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي واهم مصادره

سنستعرض في هذا المطلب، عن الطرق الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي و ابرز مصادره.

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي

توجد العديد من الطرق لقياس النمو الاقتصادي، ويُعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أكثر الأساليب شيوعًا في هذا المجال، يُعرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأنه الناتج المحلي الإجمالي بعد إجراء التعديلات اللازمة لاستبعاد تأثيرات التضخم، ومن الطرق الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي نذكر مايلي[1]:

1. **معدل النمو الفصلي السنوي:** تبين هذه الطريقة تقلبات الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي، من خلال إجراء المقارنات والتحليلات ثم يتم تسجيل النتائج في نهاية العام، تستخدم هذه الطريقة على وسائل الإعلام لعرض التغيرات والتطورات الاقتصادية.
2. **معدل النمو الربع سنوي:** هو مقارنة لمستوى الناتج المحلي الإجمالي لكل ربع سنة، حيث يتم مقارنته بين السنة السابقة والسنة الحالية، تستخدم الشركات هذه الطريقة لتقييم ومعرفة أرباحها السنوية وتقليل تأثير التقلبات الموسمية.

[1] حنان مطهري (2022)، "النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر–مقاربة مؤسساتية:دراسة قياسية للفترة(1990–2020)،"أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ،ص61–62.

3. **متوسط معدل النمو السنوي:**تعتبر هذه الطريقة أقل تقلبًا مقارنة بالطرق الأخرى، حيث تعكس التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إجراء مقارنة شاملة للتطورات والتغيرات التي حدثت خلال العام الماضي.

الفرع الثاني: مصادر النمو الاقتصادي

تتعدد مصادر النمو الاقتصادي وتتنوع، مما يجعل دراستها وتحليلها بشكل شامل أمراً صعبا ومع ذلك، تم الاتفاق على تحديد مصادر النمو الاقتصادي بالشكل التالي[1]:

1. رأس المال (Capital):

يتحقق تراكم رأس المال عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من دخلها الحالي للاستثمار، بهدف تعزيز الإنتاج والدخل في المستقبل، كما يمكن أن ينشأ تراكم رأس المال من خلال الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية بالإضافة إلى المساعدات الدولية، وينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين هما:

- رأس المال المادي (Physical Capital).
- رأس المال البشري (Human Capital).

تشمل أشكال رأس المال المادي: المصانع الجديدة، والآلات والمعدات والأدوات.

أما رأس المال البشري فمن إشكاله: استثمار العنصر البشري في التعليم الرسمي، والتعليم غير الرسمي والتدريب في العمل (On The Job Training) والتعليم أثناء العمل، وأيضا الاستثمار في الصحة.

لكي يسهم رأس المال سواء كان مادياً أو بشرياً، دوره في تعزيز النمو الاقتصادي يجب أن يسبقه استثمارات في البنية التحتية للدولة والتي تلعب دورا مهما في تسريع العملية الإنتاجية، تشمل هذه الاستثمارات: إنشاء الطرق وشبكات السكك الحديدية، وتطوير نظام اتصالات فعال، إلى جانب بناء السدود، وحفر القنوات وتوفير الكهرباء لكافة المناطق التنموية.

[1] كامل علي الرشيد التل (1991)،"اثر التعليم على النمو الاقتصادي: حالة الأردن"، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ص44-45.

2. **عنصر العمل(Labor):**

يُعتبر عنصر العمل من العوامل الأساسية التي تسهم في زيادة الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز معدلات نمو الناتج القومي، ويُعد نمو السكان عاملاً رئيسياً في زيادة عنصر العمل وتوسيع قاعدة القوى العاملة بشكل عام، فكلما زاد عدد السكان زاد حجم السوق المحلي، مما يساهم في زيادة حجم القوى العاملة المتاحة، بحيث يجب التركيز في هذا المجال ليس فقط على حجم القوى العاملة، وإنما أيضا على نوعية عنصر العمل، حيث يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر الهامة في زيادة إنتاجيته.

3. **التقدم التكنولوجي:**

يعد التقدم التكنولوجي من العناصر الأساسية التي تسهم في زيادة حجم الناتج الداخلي لمختلف القطاعات، وبالتالي الاستغلال الأمثل للقطاعات الاقتصادية، فزيادة حجم الإنتاج لا يعتمد فقط على ارتفاع حجم العمل ورأس المال، وإنما يتأثر كذلك بالتقدم التكنولوجي وهو ما استغلته واستفادت منه مختلف الدول المتقدمة[1].

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي واهم معوقاته

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي:

يوجد العديد من العوامل التي تؤدي دورا رئيسيا في تحديد النمو الاقتصادي، والتي تنقسم إلى العوامل الاقتصادية و غير اقتصادية.

1. العوامل الاقتصادية:

و تتمثل ابرز العوامل الاقتصادية للنمو في:

[1] جلول بن با (2019)،" التنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للدول: الجزائر،الإمارات والسعودية خلال الفترة (1996-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار،ص107.

- **الموارد الطبيعية:**

إن الدول التي تمتلك موارد طبيعية وفيرة تستطيع إن تستفيد منها لتعزيز مستويات نموها بشكل أفضل من الدول التي تعاني من نقص في هذه الموارد، فإن معظم الاقتصاديين لا يرون أن عامل الموارد الطبيعية محدداً أساسياً للتمويل بل يرونه عاملاً مساعداً فقط، وعلى سبيل المثال دولة مثل اليابان تمتلك كمية قليلة من الموارد الطبيعية، بينما هونج كونج لا تمتلك مواد أولية تذكر ولديها مساحة صغيرة جداً من الأراضي الخصبة ولا تملك مصادر محلية للطاقة، ورغم ذلك حققت هاتان الدولتان مستويات مرتفعة من التقدم والنمو،وبالمقابل هناك دول غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية مثل غانا وكينيا لكنها لم تحقق سوى معدلات نمو بطيئة، وهذا يدل على أن توفر الموارد الطبيعية في ظل غياب بعض العوامل ليس له تأثير إيجابي بالضرورة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي[1].

- **العامل البشري:**

إن العمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنه الزيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة، أي أن كلما كانت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي اكبر من النمو السكاني تؤدي إلى رفع من معدلات متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وعليه تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والعكس صحيح، أي أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة اكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي فهذا سوف يؤثر سلبا على معدل الدخل الحقيقي للفرد، ومنه نستنتج أن زيادة الكثافة السكانية يعتبر كابح للنمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات وخاصة الدول النامية، التي تسجل معدلات مرتفعة لزيادة السكان مقارنة مع الدول المتقدمة[2].

---

[1] الوليد قسوم ميساوي (2019)، "اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،ص41.

[2] شهينازسومية طالب(2017)، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس،ص17.

- **تراكم رأس المال المادي:**

لا يمكن فصل أهمية رأس المال المادي عن عملية نموه، حيث يمكن تقسيمه إلى نوعين: رأس المال التقني، الذي يشمل جميع وسائل الإنتاج مثل العقارات والتجهيزات، ورأس المال النقدي، الذي يتعلق بالوسائل المالية التي تتيح الحصول على وسائل الإنتاج، فمعدل تراكم رأس المال المادي يُعتبر أحد العوامل الأساسية التي تحدد مستوى الإنتاج الفردي الحقيقي، ومع ذلك فإن تأثيره على النمو الاقتصادي لا يتميز بالاستمرارية بسبب العوائد المتناقصة، لذا من الضروري دمج التطور التقني في رأس المال الجديد، ويُعتبر الاستثمار هو العنصر الذي يتيح تراكم رأس المال المادي[1].

- **التقدم التقني:**

يقصد بها التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي نتكلم عن التقدم التقني في حالة الاستخدام التجاري للاختراعات والاكتشافات العلمية، والذي يؤدي إلى نمو لطاقات الإنتاجية،وبالتالي فهو يمثل مجمل الابتكارات التي تحسن نتائج نظام إنتاجي وتعدل العملية الإنتاجية[2].

2. العوامل غير الاقتصادية:

وتتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية للنمو في[3]:

- **انتشار التعليم:**

يُعتبر انتشار التعليم أحد العوامل الأساسية التي تحدد النمو الاقتصادي، فقد أكدJ.K. Galbraith في كتابه "التنمية الاقتصادية"، على أهمية التعليم كعامل محوري في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما أشار

[1]راضية بختاش (2015)،" مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله :حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص33.

[2]نزار سعد الدين العيسى (2001)،"مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق"، الدار العلمية الدولية، الطبعة الأولى، الأردن،ص 52.

[3]أمال معط الله (2021)، مرجع سبق ذكره، ص70.

Walter Krause إلى أن التعليم يُحدث ثورات في الأفكار تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي، من ناحية أخرى يرى Singer أن الاستثمار في التعليم لا يساهم فقط في زيادة الإنتاجية بل يعزز أيضًا العوائد وبالتالي، يلعب التعليم دورًا حيويًا في بناء رأس المال البشري وتعزيز التقدم الاجتماعي، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

- **العوامل السياسية والاجتماعية:**

يتأثر النمو الاقتصادي في البلاد بشكل كبير بالبيئة السياسية المحيطة بها، يُعتبر الاستقرار السياسي والإدارة القوية والفعالة من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، كما ترتبط عملية النمو الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات الاجتماعية، الناتجة عن توسع التعليم وانتقال الثقافات بين المجتمعات المختلفة.

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي

هناك الكثير من الأفراد في مختلف بقاع العالم يتمتعون بصحة أفضل ويحققون ثروات أكبر، كما أنهم يحصلون على مستويات تعليمية أعلى أكثر من أي وقت مضى،ومع ذلك لم يكن التقدم المحرز متساويًا بين جميع دول العالم ولا يزال الكثير من الناس محرومين من حقوقهم السياسية، بالإضافة إلى ذلك تنتشر أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خاصة في الدول النامية، ومن أبرز التحديات التي تواجه هذه الدول والتي تعيق النمو الاقتصادي نجد ما يلي[1]:

- ندرة الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية(معظمها بسبب هجرة الأدمغة)؛
- سوء استخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها؛

[1] ليلى بعوني (2017)،" النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية : دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي و التنمية في الجزائر(1970-2010)"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية، المجلد06،العدد02، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، ص788.

- نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأس المالي و التكنولوجي؛
- غياب أو ضعف الأسواق المالية؛
- ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية؛
- زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي؛
- عدم المساواة في توزيع الدخل؛

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، وبعد استعراض شامل لمفاهيم التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، يتضح أن الاعتماد على مصادر محدودة يجعل الاقتصاد هشا وعرضة لكثير من المشاكل، ولتجنب هذه المخاطر يتعين على الدول النفطية وخاصة النامية منها التي تدور في فلك النفط تقليل اعتمادها المفرط على هذه السلعة،إذ يُعد النفط المصدر الرئيسي والركيزة الأساسية للاقتصاديات النفطية، حيث يلعب دورًا حيويًا في تشكيل السياسات الاقتصادية كونه مصدر الطاقة وسلعة مهمة في التجارة الدولية وبالتالي، فإن عدم استقرار سوق النفط يؤدي إلى حدوث صدمات نفطية أصبحت ظاهرة متكررة في هذا السوق.

يُعتبر التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية مثل النفط مدخلًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة،فالحقيقة التي باتت واضحة هي أن الاقتصاديات النفطية تتجه نحو قطاعات أكثر انفتاحًا وتنوعًا، حيث أصبحت سياسة التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي الذي تسعى إليه مختلف الاقتصاديات النفطية، بما في ذلك الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

الفصل الثاني:

العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية من اجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، لذلك حظي موضوع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين نظرا لما يتضمنه من تحديات تتعلق بعدة جوانب مثل: رأس المال البشري، الزراعة، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات..الخ والتي تتكامل جميعها في إطار واحد.

واستنادًا إلى ما تم الإشارة إليه سابقًا، سنركز في هذا الفصل على دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع و النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي

تعد مسألة النمو والتنويع الاقتصادي من أبرز القضايا المحورية التي شغلت الفكر الاقتصادي منذ البدايات الأولى لكتابات الرواد الكلاسيكيين وحتى يومنا هذا، عند استعراض تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن ملاحظة وجود تفسيرات عديدة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية عبر الزمن، ومن بين المفكرين الأوائل الذين تطرقوا لهذه القضية نجد آدم سميث، كارل ماركس، وجوزيف شومبيتر، بحيث ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع بشكل خاص خلال الفترة بين الحربين العالميتين لاسيما في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وذلك نتيجة للانهيار الكبير في أسعار السلع الأساسية في تلك الفترة ومع بداية عام 1950، بحيث بدأ التركيز يتجه نحو تنويع الصادرات كأداة لتعزيز عملية التنمية،لذلك قد أظهرت دراسة Koren أن الأداء الاقتصادي عندما يكون مرتبطًا بإنتاج منتج واحد فانه يتعرض لمخاطر كبيرة في حال حدوث انخفاض في الأسعار أو الطلب على هذا المنتج وعلى العكس من ذلك، فإن التنويع الاقتصادي يسهم في التخفيف من تلك المخاطر ويقلل من الآثار السلبية التي تنتج عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج واحد أو سلعة واحدة، وبالتالي انقسمت الآراء حول العلاقة بين النمو والتنويع الاقتصادي، في هذا السياق هناك اتجاهان فكريان فالأول هو نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي تعتبر أن التخصص (أي انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي) يعد محفزًا ومصدرًا للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيستند إلى العديد من الدراسات التي تشير إلى أن انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي وعليه تدعو هذه الدراسات إلى زيادة درجة التنويع الاقتصادي وتجنب التركيز على عدد محدود من المنتجات والقطاعات والنشاطات[1].

المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المطلب ذكر أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وفي المطلب الثاني سنتناول أهم الدراسات.

[1] منصوري حاج موسى، عبد الغني بوشري (2018)،" التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، جامعة احمد دراية ادرار .الجزائر، ص248-249.

الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية

لقد أثارت الاستفسارات السابقة اهتمام الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو(David Ricardo)، الذي نشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817قدم فيه ريكاردو قانون النفقات النسبية الذي يُعتبر من أهم القوانين الاقتصادية حتى يومنا،يُعرف هذا القانون أيضًا بنظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، وقد قام جون ستيوارت ميل وآخرون بتطوير هذه النظرية بعد ريكاردو، وفقًا لهذه النظرية وفي إطار التجارة الحرة تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بنفقات نسبية أقل مقارنة بالدول الأخرى وتقوم هذه الدول بتصديرها لاستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بتكاليف نسبية أقل،ويحدث التبادل التجاري بين الدولتين عندما تختلف التكاليف النسبية بينهما، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يبرز هذا النموذج الدور الأساسي للتكنولوجيا، حيث إن التقنيات المختلفة تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة[1].

بحيث اعتمد ريكاردو في نظريته على الافتراضات التالية[2]:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق؛
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول؛
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذول في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة، وهذا يشير إلى أن منحنى عرض السلعة يكون أفقيا؛
- ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية، في داخل كل دولة من الدولتين، ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة إلى أخرى؛
- انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية؛

[1] سامي بلبخاري (2022)، "نظريات التجارة الدولية "، مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس نظام جديد في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ، ص31-32.

[2] أمينة اينال (2017)،" محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص10-11.

- تتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة؛
- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها؛
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري؛
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ؛

وعلى الرغم من المساهمات التي قدمتها هذه النظرية في تفسير أسباب نشوء التجارة الخارجية، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات التي تركزت حول النقاط التالية[1]:

1. تميزت النظرية بالمبالغة في التبسيط، إذ بدت بعيدة عن الواقع، فهي افترضت وجود دولتين فقط تتبادل سلعتين فقط.
2. استندت نظرية ريكاردو على نظرية العمل في تحديد القيمة، إذ تأخذ في الحسبان تكاليف العمل فقط عند حساب تكاليف الإنتاج، في حين أنها تهمل تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة في إنتاج السلعة.
3. تفترض أن عناصر الإنتاج غير قادرة على الانتقال إلى الخارج، وبالتالي اكتفت بتبادل السلع، ومع ذلك يشير الواقع إلى أن هذه العناصر وخاصة رأس المال، تتمتع بقدرة كبيرة على التنقل عبر الحدود.
4. تفترض هذه النظرية شأنها شأن جميع النظريات الكلاسيكية، تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ولكنهم أكدوا أن قوى السوق الحرة قادرة دائما على تصحيح أي خلل في توازن الاقتصاد الوطني بشكل تلقائي، إلا أن الكساد العظيم في بداية الثلاثينات من القرن العشرين بينت خطأ هذا الافتراض واثبت كذلك عجز النظام الرأسمالي على استعادة التوازن تلقائيا في حالة حدوث الاختلال.
5. تواجه التجارة الخارجية صعوبة في تحديد التكاليف النسبية الداخلية، حيث يفتقر المنتجون في أي دولة إلى معرفة شاملة بتكاليف إنتاج السلع المماثلة لتلك التي ينتجونها في بلدانهم وبالتالي، يصبح البديل لمقارنة التكاليف النسبية هو الاعتماد على مقارنة الأسعار للسلع المماثلة التي يقدمها المنتجون في السوق الدولية، وقد وُجهت انتقادات للنظرية بسبب عدم اهتمامها بالأسعار.

[1] ليندة بلقاسم (2019)،" اثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية: دراسة قياسية تحليلية حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2014)"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص 118.

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

1. النمو المتوازن Balanced Growth :

تعود نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتين رودان (Eisenstein Rodan,1943)، ونيركس (Nurkse,1953)، اللذان أكدا على ضرورة وأهمية توجيه دفعة قوية Big Push إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك بهدف مواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغةViciousCircles التي تودي للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات[1].

ومن أبرز تبريرات روزنشتين رودان ونيركسه،لإتباع نظرية النمو المتوازن في أن ضيق السوق يُعتبر من أهم العقبات التي تعترض مسيرة التنمية، ويعود ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية الناتج عن تدني مستوى الدخل الفردي الذي يسهم فيه انخفاض الإنتاجية، تهدف نظرية النمو المتوازن إلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لتلبية احتياجات السوق المحلية وليس بغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، نظراً لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات الدول المتخلفة وفيما يتعلق بتوفير التمويل لتنفيذ البرنامج الاستثماري الكبير في إطار نظرية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المراحل الأولى، بسبب عدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي غالباً ما تكون شروطها غير مواتية للدول النامية التي تصدر المواد الأولية، ويؤكد على أن توفير المواد المحلية يجب أن يأتي من موارد القطاع الزراعي[2].

2. النمو غير المتوازن Unbalanced Growth:

تتبنى هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ابرز روادها هيرشمان الذي يرى أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية والتي بدروها تساهم في خلق وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية[3].

---

[1] عبد الحليم شاهين (2021)، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص15.

[2] عبد الله خبابة (2014)،" تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، دط، الجزائر،ص 58.

[3] عبد الله خبابة (2010)،" تقييم مدى مساهمة نظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية"، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد 8، العدد 8، جامعة المسيلة. الجزائر، ص 4.

الفرع الثالث: نظرية الدفعة القوية

يعتقد " روزنشتين رودان" صاحب هذه النظرية أن صغر حجم السوق في البلدان المتخلفة يعيق تقدمها وهذا يستلزم جهدا استثماريا يتجاوز نسبة 13% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس من التنمية ثم تبدأ في التصاعد، وهذا ما يسميه بالدفعة القوية[1]، ترتكز هذه الأخيرة على أمرين، الأول هو ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج وذلك لجني وفورات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية، أما الأمر الثاني فيتعلق بضرورة زيادة مستويات الدخل بشكل ملحوظ في جميع أنحاء الاقتصاد الوطني لرفع الطلب على أي سلعة معينة[2].

إن فكرة Rosenstein–Rodan حول ضرورة إحداث "دفعة كبيرة" للاستثمار المتزامن في عدة قطاعات صناعية، بالإضافة إلى تأكيده على أهمية رأس المال الاجتماعي العام كعنصر أساسي لنجاح مشاريع التنمية في البلدان الأقل تقدماً هي من أبرز مساهماته الفكرية في أدبيات التنمية،ومع ذلك فإن هذه الفكرة ليست كل ما قدمه حول عملية التنمية، فقد أشار Rosenstein–Rodan إلى أنه قام بأربعة ابتكارات[3]:

أولا، شدد على البطالة المقنعة، أو العمال في مجال الزراعة الذين يحصلون على اجر منخفض جدا، أو بدون اجر واللذين يتيح عن جهودهم زيادة طفيفة نسبيا في إجمالي الناتج.

ثانيا، من خلال التأكيد على الشروط التكميلية والاقتصاديات الخارجية للاستثمارات المتميزة، أظهر روزنشتين رودان أن الاستثمارات الكبيرة يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي العام بشكل أكبر مما يُتوقع استنادًا إلى حسابات أصحاب المشاريع الفردية فقط.

وابتكاره الثالث، يركز على أهمية رأس المال الاجتماعي العام، حيث يرى أن هذه الاستثمارات تساهم في تقليل تكاليف الصناعات الأخرى، ويجب أن تسبق التوسع في استثمار تصنيع السلع الاستهلاكية إذا كان لهذه الأخيرة أن تنجح وهي وجهة نظر تدعمها الأبحاث الحديثة في نماذج النمو الداخلي وتشخيص النمو.

---

[1] معمري بن عيسى (2018)،" التنمية: تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية"، مجلة أبحاث، العدد05، جامعة الاغواط. الجزائر ،ص 58.

[2] سارة دولاش (2021)،" فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار النفط: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1986–2018)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، ص95.

[3] أمين حواس (2021)،" نظريات التنمية"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة (LMD) تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، ص5–6 .

ورابعا، يمكن أن تؤدي " دفعة كبيرة" للاستثمار في اقتصاد ما لظهور اقتصاديات خارجية تكنولوجية ممثلة بتدريب القوى العاملة.

الفرع الرابع: نظريات التغيير الهيكلي

تركز نظريات التغير الهيكلي Structural– Change Theories ، على الآلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي[1].

وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية وهما[2]:

- نموذج "Arthur Lewis ": استند على نموذج القطاعين وفائض العمل في تفسيره لعملية التغير الهيكلي للدول المختلفة.
- نموذج "HollisChenery": اعتمد هذا النموذج على البحث التجريبي لتحليل أنماط التنمية في عدد كبير من دول العالم الثالث خلال الفترة من 1950 إلى 1973، استخدم تقنية الانحدار من خلال أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات الدخل الفردي المختلفة، والتي من خلالها توصل إلى تحديد العديد من الخصائص الهامة لعملية التنمية.

المطلب الثاني: أهمية علاقة التنويع والنمو الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الإنتاجية للدولة من خلال تطوير قطاعات متعددة بدلا من الاعتماد على قطاع واحد فقط، بحيث يساعد على بناء اقتصاد أكثر استقرارا وقدرة على مواجهة مختلف التحديات، لذلك يرى الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك لعدة أسباب رئيسية وهي كالتالي[3]:

1. **زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطور المالي:** يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

[1] عبد الحليم شاهين (2021)، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] رشيد ساطور (2013)،" محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص:دراسة قياسية للفترة (1970–2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص96.

[3] ابتسام مهيز، ناجي بن حسين(2023)،" تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندال . هيرشمان خلال الفترة(2001–2020)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد1، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.الجزائر،144–145.

2. **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يساعد التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية يتم تقليل المخاطر الناتجة عن تركز تلك الاستثمارات في عدد محدود منها.
3. **تقليص المخاطر على الهيكل الإنتاجي:** يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدة مزايا، من جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات.
4. **تقليص المخاطر المؤدية لانخفاض حصيلة الصادرات:** الدول التي تعتمد على درجة منخفضة وضعيفة من التنويع الاقتصادي من خلال تصدير منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، فإنها تواجه مشكلة كبيرة عند انخفاض أسعارها، حيث يؤدي ذلك إلى تراجع عوائد صادراتها من النقد الأجنبي وهذا بدوره يحد من قدرة الدولة على تمويل الواردات أو دعم عملية التنمية الاقتصادية.
5. **تحفيز معدلات التبادل التجاري والرفع منها:** إن انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات، سيؤدي إلى تراجع مستوى معدل التبادل التجاري فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد فقط، فان انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، وذلك يعني خسارة الدولة في تجارتها الخارجية (عجز في الميزان التجاري)، أما في حالة تنوع الصادرات فان مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على مجموعة واسعة من السلع والخدمات، مما يقلل من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، و بالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري، وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ايجابية و طردية بين تنوع الصادرات و النمو الاقتصادي[1].
6. **زيادة القيمة المضافة:** يدعم التنويع الراسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لان مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا[2].

[1] سليم شبورو(2021)،" اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2018"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص67.

[2] سمية موري، منيربن عيسى (2022)،" واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر: مقاربة تحليلية (1990-2020)"، مجلة البشائر الاقتصاديةّ، المجلد08، العدد01، جامعة طاهري محمد.الجزائر،ص 676.

7. **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته:** لقد كان النقاش حول التنويع الاقتصادي حاضرا في وقت مبكر في نظريات النمو وخاصة من خلال نموذج رومر، الذي ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو،وبناءً على ذلك فإن تنوع المنتجات (التي يمكن أن تُستخدم كمدخلات) يعد أيضًا أمرًا مهمًا لتحقيق النمو الاقتصادي، في هذه الحالة فإن الاقتصاد القادر على إنتاج مجموعة متنوعة وكثيرة من السلع يحقق عوائد مرتفعة مما يؤدي إلى التطور والنمو الاقتصادي، وفي الواقع أظهرت دراسات تجريبية متعددة أن النمو والإنتاجية مرتبطان بشكل كبير وإيجابي بالتنويع الاقتصادي[1].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث عرضًا لعدد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من عدة جوانب، بحيث تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، حيث استخدم بعضها المنهج القياسي، بينما اعتمد البعض الآخر على تحليل ووصف البيانات، شملت دراسات وطنية، دراسات حول دول أخرى ودراسات مقارنة، في هذا السياق سنقوم بتحليلها من خلال محاور متعددة تشمل: الموضوعات التي تم تناولها، الأهداف التي سعت الدراسات لتحقيقها، نوع العينة المستخدمة الإجراءات المنهجية المتبعة، الأدوات المستعملة، وأخيرًا النتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول: دراسات حول الجزائر

ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- **دراسة محمد داودي(2015)**[2]:استخدم الباحث طريقة التكامل المتزامن التي تبين العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل لنموذج تصحيح الخطأECM في المدى القصير، لإظهار تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013، حيث توصل الباحث في النهاية إن معدل الإنتاجية غير مفسر إحصائيا وله علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي،وهناك علاقة طردية بين مخزون رأس المال(الاستثمارات) وبين الناتج المحلي الإجمالي وهو غير مفسر إحصائيا سعر البترول وصادرات المحروقات ذات معنوية إحصائية، ولهما علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد، كما وضحت الدراسة أيضا أن صادرات خارج المحروقات مفسرة

[1] نبيلة نوي (2018)،" التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد35، العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة.الجزائر،1813.

[2] محمد داودي (2015)، " التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية (1970-2013)"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد2،العدد2، جامعة تلمسان. الجزائر،ص ص 54-66.

إحصائيا وترتبط بشكل طردي مع الناتج المحلي الإجمالي، ولا وجود لأي علاقة سببية بين المتغيرين،كما بينت النتائج مدى محدودية الصادرات خارج المحروقات في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر،وهدا يؤكد مدى مراهنة الجزائر في مداخيلها على قطاع المحروقات من جهة والنقص الكبير في درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى.

- **دراسة قرجيج بن علي، زايري بلقاسم(2017)**[1]: قام الباحثان بإجراء دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، تمثل هدف هذه الدراسة في إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، بحيث أبرزت نتائج الدراسة القياسية أن هناك ضعف مساهمة قطاعات الزراعة،الصناعة، الخدمات في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، وكذلك وضحت الدراسة وجود ارتباط قوي للإيرادات العامة بقطاعات غير القطاعات الثلاثة المدروسة في الفترة1980-2015، وهذا ما يبثث ميزة الاقتصاد الريعي للجزائر التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تترجم بمدى أهمية القطاعات الزراعة، الصناعة الخدمات في تحسين الوضعية الاقتصادية للوطن، حيث أن تعزيز التنوع في المنتجات عبر مختلف القطاعات المذكورة يسهم بشكل كبير في زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة متوسطة تتجاوز 41% للقطاعات المعنية بالتنويع.
- **دراسة بن با جلول، بن العارية حسين (2018)**[2]: رمت هذه الدراسة إلى قياس درجة التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة 2017/2013، بحيث احتوت على عرض أهم القطاعات التنموية التي تمتلكها الجزائر، تم الاعتماد على مقياس هيرفندال-هيرشمان لقياس وتركيب نسبة النمو الاقتصادي ومدى تنوعه، بينت نتائج الدراسة أن مساهمة قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة مساهمة معتبرة في نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات، زيادة نسبة قطاع الفلاحة في نمو الناتج الداخلي بوتيرة متصاعدة خلال سنوات الدراسة، قطاع المحروقات لا يزال يسيطر على نمو الناتج الداخلي محققا اكبر نسبة مساهمة، كما خلص الباحثان دراستهما بان معالم التنويع الاقتصادي الذي سعت إليه الجزائر لم تصل بعد إلى النسبة المثلى وهي الصفر.

---

[1] قرجيج بن علي، زايري بلقاسم (2017)، "اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة(1980-2015)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد7،العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2،الجزائر،ص ص242-271.

[2] جلول بن با ، حسين بن العارية(2018)، " التنويع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2013-2017)"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد06، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير،جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، ص ص 116-127.

- **دراسة نجاة كورتل (2019)**[1]: حاولت الباحثة في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2011-2017، بالاعتماد على معامل هيرفندال- هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني، فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي: الناتج المحلي الخام،الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، أظهرت نتائج الدراسة لحساب معاملات هيرفندال- هيرشمان للتنويع تحقيق تنويع نسبي وطفيف في الاقتصاد الوطني والذي كان ينخفض بارتفاع أسعار النفط ويتزايد بانخفاض أسعار النفط، وخلصت دراستها بان اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الاحفورية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعيتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن.
- **دراسة دنيا خنشول(2020)**[2]: تهدف دراسة الباحثة إلى عرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكيف يمكن تحقيقه ودعمه في الاقتصاد الجزائري، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى الأساليب الإحصائية وذلك من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وكذا واقع ومساعي الحكومة الجزائرية في مجال التنويع الاقتصادي، وثم بعد ذلك تقديم سياسة مقترحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال سياسة التصنيع لإحلال الواردات ومختلف القطاعات التي يجب الاستثمار فيها لتحقيق ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر، بحيث بينت دراستها أن الاقتصاد الجزائري يتسم بعدم التنويع في الناتج المحلي الإجمالي، عدم تنوع على مستوى الاستثمارات بسيطرة قطاع المحروقات عليه حيث بلغ مؤشر هيرفندال هيرشمان0.44، عدم تنوع الصادرات وسيطرة قطاع المحروقات عليها حيث بلغ مؤشر هيرفندال هيرشمان 0.89، إضافة إلى أن الإيرادات العامة للدولة غير متنوعة وتعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية حيث بلغ مؤشر هيرفندال هيرشمان 0.39 ويمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، بإتباع سياسة التصنيع لإحلال الواردات القائمة على تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير القطاعات المستهدفة للتنويع والتي

[1] نجاة كورتل (2019)، " الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة (2011-2017)"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد52، جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري، الجزائر، ص ص 1-20.

[2] دنيا خنشول (2020)،" التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري.الجزائر، ص ص 200-222.

من أهمها: الصناعات البتروكيماوية، المنتجات الغذائية، الاسمنت، الصلب، قطاع السيارات وكذا قطاع المعرفة.

- **منادعلي، شبوروسليم (2020)**[1]: تناول الباحثان في هذه الدراسة التعريف بالاقتصاديات النفطية والأهمية التي يكتسبها النفط في حشد الموارد المالية من جهة ومن جهة أخرى التعريف بموضوع التنويع الاقتصادي كخيار لهذه الاقتصاديات في ظل توالي الصدمات النفطية، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها واحدة من أكثر البلدان اعتمادا على المداخيل المتأتية من المحروقات، وقد أثبتت هذه الدراسة التي أجريت خلال الفترة ما بين سنة 1990 وسنة 2016 أن الاقتصاد الجزائري لايزال رهين ريع المحروقات وذلك راجع لمساهمات القطاعات الأخرى المحتشمة والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.
- **دراسة مدوري حادة، مكيديش محمد (2021)**[2]: سعى الباحثان إلى دراسة التنويع الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال نموذجين للاقتصاد القياسي، يسلط النموذج الأول الضوء على دراسة العلاقة بين السياسة التجارية وتنويع الصادرات بجانب ذلك، يركز النموذج الثاني على استكشاف نوع العلاقة بين التنويع الاقتصادي في (الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي) ومؤشر التنمية الاقتصادية معبرا عنه بمعدل النمو الاقتصادي، لهذا الغرض، استخدم الباحثان البيانات الفصلية من 2000 الى2019 مع نموذج ARDL.

  تتلخص نتائج الدراسة في وجود علاقة طويلة الأمد وتأثير سلبي بين السياسة التجارية ومؤشر تنويع الصادرات، بجانب وجود علاقة سلبية طويلة الأمد بين مؤشرات التنويع الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي، ويشير هذا إلى تركيز التنويع الاقتصادي في المورد النفطي.
- **دراسة لحول علي، كرار محمد عبد الغني، بن ديمة نسرين (2021)**[3]: قام الباحثون بإجراء دراسة تحليلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم وتحليل أهمية التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، والنهوض بالاقتصاد الوطني بحيث اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للإحاطة بمختلف جوانب

[1] علي مناد ، سليم شبورو (2020)،" الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2016"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد16، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايدتلمسان.الجزائر، ص ص 332-344.

[2] حادة مدوري ، محمد مكيديش (2021)،" علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد17، العدد 01، الجزائر، ص ص423-435.

[3] علي لحول ، محمد عبد الغني كرار، نسرين بن ديمة (2021) ،" التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2020)"، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد12،العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة. الجزائر، ص ص149-164.

الموضوع، حيث بينت نتائج الدراسة أن حجم الناتج الداخلي الخام مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات، وان هنالك ضعف في قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج الداخلي الخام، كما أظهرت النتائج أيضا عدم وجود علاقات تشابكية بين القطاعات الاقتصادية، وان مساهمة القطاع الخاص محدودة في النموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة،و أهم ما توصل إليه الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة التنويع الاقتصادي وذلك باستغلال الإمكانيات في قطاع الزراعة والصناعة، عن طريق ترقية القطاع الخاص وتنويع الصادرات ولنجاح عملية التنويع لابد من خلق إطار مؤسساتي يدعم النمو الاقتصادي.

- **دراسة عبد الرزاق بن عمرة (2021)**[1]: قامت الدراسة بقياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير التنويع الاقتصادي مقاسا بالقيمة المضافة لقطاع الخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على النمو الاقتصادي هو تأثير طردي ومعنوي، في حين تأثيره مقاسا ببقية المؤشرات(القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، الجباية البترولية كنسب من إجمالي الناتج المحلي) هو تأثير غير معنوي سواء كان طردي أو عكسي.
- **دراسة زدون جمال، بن ديمة نسرين(2022)**[2]: اهتمت هذه الدراسة بقياس اثر بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات كمقياس للتنويع الاقتصادي ف الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور: الأول خاص بالمقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي وذلك بالتركيز على واقعه في الجزائر، أما الثاني تناول فيه الباحثان مختلف الدراسات السابقة والتجريبية المتعلقة بموضوع الدراسة، أما الثالث خصص للدراسة القياسية من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الصادرات غير النفطية والتجارة الخارجية، حيث أظهرت معلماتها سالبة تقدر ب 0.11 كما

[1] عبد الرزاق بن عمرة (2021)، " دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)"، ورقة بحثية مقدمة للمتلقى الوطني حول رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر،جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر: 29مارس.

[2] جمال زدون، نسرين بن ديمة (2022)،" النمذجة القياسية لمصادر التنويع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2020"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، الجزائر، ص ص 54-71.

بينت معنوية التأثير الايجابي فيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات.

- **دراسة سحنون خيرة، فتان الطيب(2022)**[1]: استخدم الباحثان بيانات حول الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2020، إذ تبحث هذه الدراسة في أهم المحددات التي تدعم تنويع الصادرات، بالاعتماد على الصادرات خارج المحروقات كمؤشر لتنويع الصادرات باستخدام نموذج ARDL، توصلت الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك الانفتاح لا يساعد الدولة على تنويع صادراتها، كما وجد الباحثان أن تراكم رأس المال البشري يساهم بشكل ايجابي في تنويع الصادرات، ولكن هذا الأثر غير معنوي لرأس المال البشري، فيما اتضح الغياب التام للاستثمار الأجنبي في تحقيق التنويع في الصادرات.
- **دراسة بوخاتم صديق، بن مريم محمد (2022)**[2]: تمثل هدف هذه الدراسة في تقدير اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات باستخدام نموذج ARDL في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، حيث اعتمدت هذه الدراسة على معامل هيرفندال-هيرشمان، ومن خلال نتائج الدراسة القياسية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي خارج المحروقات، توصل الباحثان إلى وجود علاقة تكامل مشترك حسب اختبار الحدود بين متغيرات الدراسة، والتي تعني وجود علاقة طويلة الأجل تدل على أهمية التنويع وأسعار البترول قي تحقيق النمو، وكذلك أوضحت نتائج التقدير أن هناك اثر ايجابي لمؤشر التنويع الاقتصادي وأسعار البترول على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الأجل الطويل، إضافة إلى وجود اثر ايجابي للتنويع على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، مع عدم تأثر النمو خارج المحروقات بتغير أسعار البترول في الأجل القصير.
- **دراسة بوعلام العربي،جمال هاشم (2022)**[3]: تمثل هدف هذه الدراسة في اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2020، من خلال الاعتماد على مؤشر تركز الصادرات(مؤشر هيرفندال-هيرشمان)، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان منهجية

---

[1] خيرة سحنون، الطيب فتان (2022)،" التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات في الجزائر: دراسة قياسية(1995-2020)"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد18، العدد2، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.الجزائر، ص ص613-625.

[2] صديق بوخاتم، محمد بن مريم (2022)،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد11،العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص ص43-66.

[3] العربي بوعلام، جمال هاشم (2022)،" دراسة قياسية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1990-2020)"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص ص 321-334.

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بينت دراستهما أن نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ ECT معنوية مع الإشارة السالبة المتوقعة وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات النموذج، نتائج اختبار سببية جرانجر وضحت أن ثمة علاقة سببية في اتجاه واحد بين متغير التنويع الاقتصادي إلى متغير الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص إلى مؤشر (HHI) وتمتد علاقة أخرى في اتجاه واحد بين أسعار النفط إلى مؤشر (HHI)، ولا يوجد بين بقية المتغيرات علاقة سببية، وتوصلت دراستهما أن الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، وأن التنويع لم يحقق النتائج المتوقعة على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الجزائر في تنويع اقتصادها.

- **دراسة فتيحة سي محمد، فايزة سي محمد (2023)**[1]: اهتمت هذه الدراسة بإبراز ضرورة انتهاج الجزائر سياسة التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للخروج من تبعية قطاع المحروقات، فتنوع الاقتصاد الجزائري هو متطلب أساسي من أبعاد التنمية المستدامة، لذلك قامت الباحثتان بدراسة أهمية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات كالقطاع الزراعي، قطاع التكنولوجيا والاتصال، وقطاع تجارة الخدمات استنادا لنموذج المربعات الصغرى، وخلصت هذه الدراسة القياسية بوجود علاقة إحصائية معنوية بين القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر، القيمة المضافة في قطاع الزراعة(%من إجمالي الناتج المحلي) معنوية وموجبة وهذا يشير إلى التأثير الايجابي الذي تلعبه هذه المتغيرة على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، عكس معامل انحدار صادرات الخدمات التجارية الغير معنوي، وجود اثر ايجابي معنوي لسياسة التنويع الاقتصادي على الجزائر، وما يؤكده الاتجاه الخطي العام والمتوسط للدراسة من خلال معامل التحديد والذي يدل على مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويؤكد أهمية التنويع القطاعي على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لنسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا يشير إلى الدور الذي تلعبه هذه المتغيرات على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر في ظل اعتمادها سياسة تنموية للخروج من التبعية النفطية.

[1] فتيحة سي محمد، فايزة سي محمد (2023)،" اثر التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر" ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد01، منشورات جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري. الجزائر، ص ص117-135.

- **دراسة سليم مجلخ، إخلاص خلفاوي،وليد بشيشي(2023)**[1] : سعى الباحثون للقيام بدراسة تحليلية قياسية لتحديد اثر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1976-2020، واعتمدوا في ذلك على منهجية VAR، حيث تم قياس التنويع الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر هيرفندال-هيرشمان، في حين تم قياس النمو استنادا على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث توصل الباحثون في هذه الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وان العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و النمو الاقتصادي في الجزائر طيلة فترة الدراسة عبارة عن علاقة طردية في المدى الطويل، المتوسط، والقصير، بحيث تميزت فترة الدراسة بالعلاقة الطردية بين التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر،أي أن التنويع الاقتصادي كان له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي فارتفاع مؤشر التنويع يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- **دراسة بن عبد العزيز سمير، طاهري العيد (2023)**[2]: حاول الباحثان في هذه الدراسة تحليل وقياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع تطرقا إلى الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وكذا الاستعانة بمؤشر هيرفندال هيرشمان لحساب التنويع الاقتصادي، ثم محاولة بناء نموذج قياسي لأثر القطاعات الارتكازية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم تشكيل نموذج انحدار خطي متعدد بالاعتماد على برنامج Eviews لدراسة الظاهرة، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى ضعف درجة التنويع الاقتصادي رغم محاولات الدولة لتحقيق ذلك، وان هناك اثر موجب معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي والصناعي والتجاري، في حين كان الأثر سالبا مع قطاع الخدمات.

[1] سليم مجلخ، إخلاص خلفاوي، وليد بشيشي (2023)،" التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1976-2020)"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد10،العدد1، جامعة8 ماي 1945، الجزائر، ص ص 280-307

[2] سمير بن عبد العزيز، العيد طاهري(2023)،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد09، العدد02، جامعة طاهري محمد بشار.الجزائر، ص ص141-158.

- **دراسة سارة عجمي (2024)**[1]: قامت الباحثة بتسليط الضوء على سياسة التنويع الاقتصادي كإحدى السياسات الاقتصادية الضرورية والمهمة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، من خلال التعرف عليها وتحديد مؤشراتها، ومؤشرات قياسها نظريا، وتحليل وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2021، من خلال معامل هيرفندال- هيرشمان لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وقد خلصت دراستها بعجز الدولة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وبناءا عليه نصت على مجموعة من السبل والاستراتيجيات لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيزه في الجزائر.

المطلب الثاني: دراسات حول دول أخرى

ومن بين هذه الدراسات يتم الإشارة إلى:

- **دراسة Caroline Mudenda، IreenChogaو CleopasChigamb(2014)**[2]: تناولت الدراسة دور تنويع الصادرات في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، بحيث استخدمت بيانات ثانوية سنوية لسلسلة زمنية تغطي الفترة من 1980 إلى 2010، كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي لتحديد تأثير تنويع الصادرات والعوامل المحتملة التي تؤثر عليه في النمو الاقتصادي،وتشمل العوامل المحتملة التي تؤثر على تنويع الصادرات والتي تعتبر متغيرات مستقلة في هذه الدراسة،كلا من تكوين رأس المال الإجمالي، ورأس المال البشري، سعر الصرف الفعلي الحقيقي والانفتاح التجاري، وتكشف النتائج أن تنويع الصادرات والانفتاح التجاري يرتبطان بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي في حين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي وتكوين رأس المال ورأس المال البشري لها علاقات سلبية طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي.
- **دراسة ممدوح عوض الخطيب (2015)**[3]: حاول الباحث دراسة اثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، سعت الدراسة إلى تحليل اثر التنويع على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2013، تم تقدير مؤشرات التنويع اعتمادا على مكمل معامل هرفندال-هيرشمان قدر المعامل انطلاقا من خمسة متغيرات و هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات الواردات، الإيرادات الحكومية، و إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم قدر معامل مركب للتنويع

[1] سارة عجمي(2024)،" مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1991-2021"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد12، العدد01، جامعة باجي مختارعنابة.الجزائر، ص ص50-60.

[2] Mudenda, C. ,Choga, I., and Chigamba,C.(2014),"The Role of Export Diversification on EconomicGrowth in South Africa",Mediterranean Journal of Social Sciences,5(9), pp.705-712.

[3] ممدوح عوض الخطيب (2015)، " اثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد22،العدد3، جامعة الكويت،ص ص 455-485.

اعتمادا على الوسط الحسابي للمرجح لمعاملات التنويع البسيطة للمتغيرات الخمسة،وقام الباحث بدراسة اثر التنويع على النمو الاقتصادي و ذلك بتفسير معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بمعدلات نمو كل من رأس المال، قوة العمل، الناتج النفطي الحقيقي ومعامل التنويع الاقتصادي المركب و متغير صوري، و استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير وأظهرت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي في المملكة، وهو ما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يتوافق مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية.

- **دراسة Innocent U.Duru و Paul O.Ehidiamhen(2018)**[1] : بحثت هذه الدراسة في تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في نيجيريا من عام 1980 إلى عام 2016،وتم استخدام نهج اختبار حدود ARDLللتكامل المشترك كمنهجية للدراسة، وأظهرت النتائج أن تنويع الصادرات كان له علاقة إيجابية وغير مهمة بالنمو الاقتصادي في نيجيريا ومع ذلك، كان لصادرات السلع والخدمات ومعدل نمو الصادرات تأثير إيجابي وهام إحصائيًا على النمو الاقتصادي للبلاد، في حين كان للانفتاح على التجارة تأثير سلبي وغير مهم وعلاوة على ذلك، مارس الاستثمار الذي يمثله تكوين رأس المال الثابت الإجمالي علاقة إيجابية وهامة إحصائيًا مع النمو الاقتصادي، خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري لم يكن محددًا للنمو الاقتصادي في نيجيريا وكانت للنتائج آثار سياسية مهمة على السياسة الاقتصادية.
- **دراسة طارق سليمان مسعود بغني(2018)**[2]: استهدفت الدراسة التنويع الاقتصادي و أثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014، وقد تمثل هدفها تحليل واقع ودرجة التنوع في الاقتصاد الليبي واثر هذا التنوع على النمو الاقتصادي، بحيث استندت الدراسة على فرضية أن الاقتصاد الليبي اقتصاد تضعف فيه درجة التنوع الاقتصادي وهو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو في الاقتصاد الليبي، وقد استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها واختبار فرضيتها المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل أهم المؤشرات التي تعكس درجة التنوع، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي من خلال معامل هيرشمان لتحديد درجة التنوع الاقتصادي، وقد خلص الباحث دراسته أن هناك ضعف درجة التنوع في الاقتصاد الليبي والتي بلغت وفقا لمعامل هيرشمان 74% في المتوسط وهو ما

[1]Duru, I.U. and Ehidiamhen, P.O. (2018),"Empirical Investigation of the Impact of Export Diversification on EconomicGrowth: Evidence from Nigeria,1980-2016" Journal of Economics ,Management and trade,21(7),pp.1-24.

[2] طارق سليمان مسعود بغني (2018)،" التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من (1990-2014)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الأول- الجزء الثاني، جامعة قناة السويس، ص ص630-617.

انعكس سلبا على عدم استقرار النمو الاقتصادي في ليبيا وظل ارتباط النمو الاقتصادي فيه مرهونا بالتطورات الجارية في قطاع النفط.

- دراسة **Nwosa Philip Ifeakachukwu،Fasina Oluwadamilola Tosin و Ogbuagu Matthew Ikechukwu (2019)**[1]: اهتم الباحثون بدراسة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في نيجيريا من عام 1962 إلى عام 2016، تم استخدام أسلوب الانحدار التلقائي للتأخر الموزع (ARDL)،إذ تظهر نتيجة هذه الدراسة أن تنويع الصادرات له تأثير إيجابي ولكنه غير مهم على النمو الاقتصادي في نيجيريا، بحيث تشير النتيجة المذكورة أعلاه إلى أن قطاع النفط لا يزال يهيمن على الاقتصاد النيجيري في حين لم يكن محرك التنويع من قبل الحكومة مهمًا في قطاعات أخرى من الاقتصاد، وبالتالي يخلص الباحثون دراستهم إلى أن تنويع الصادرات هو عامل غير مهم في تحديد النمو الاقتصادي في نيجيريا.
- دراسة **Siham Matallah(2020)**[2]:تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير ريع النفط على النمو الاقتصادي، ودراسة الأعراض الرئيسية لظاهرة لعنة الموارد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الغنية بالنفط ومن جهة أخرى، إلى دراسة دور الحوكمة في تجنب لعنة الموارد وتحويل ريع النفط إلى أداة للتنويع الاقتصادي في 11 دولة مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، واليمن) خلال الفترة 1996–2017، وذلك باستخدام تقديرات المربعات الصغرى العادية المجمعة، والآثار الثابتة، والآثار العشوائية، وطريقة العزوم المعممة (GMM)، وتشير النتائج الرئيسية إلى أن للنموذج الثلاثي: ريع النفط، والحوكمة، والتنويع دورًا حاسمًا في الحفاظ على نمو اقتصادي سليم، تُظهر عائدات النفط تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، بينما تُظهر معظم المتغيرات التفسيرية الأخرى (الزراعة، والصناعة، والخدمات) معاملاتٍ غير دالة إحصائيًا ذات إشارات غير متوقعة، ويمكن تفسير ذلك بحقيقة أن قطاع النفط لا يترك مجالًا للاستثمار في القطاعات غير النفطية الأخرى وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد على عائدات النفط يُبقي الأبواب مغلقة أمام استراتيجيات التنويع ويُسبب تركيز النشاط الاقتصادي، تُظهر النتائج أيضًا أن الحوكمة عنصر أساسي في وصفة التنويع، في حين أن ريع النفط يُحبط التنويع الاقتصادي من

[1] Nwosa, P.l., Fasina, O.T., and Ogbuagu,M.l. (2019)," Export Diversification and Economic Growth in Nigeria",JurnalIImu Ekonomi,8(2), pp.227-234.

[2] Matallah, S.(2020)," Economic diversification in MENA œil exporters: Undersatanding the rôle of governance", Resource Policy, vol66,pp1-11

خلال تشجيع أنشطة البحث عن الريع، ويشير مصطلح التفاعل المضاعف بين مؤشر الحوكمة وإيرادات النفط إلى أن التأثير المشترك لهذين المتغيرين فعال في تعزيز التنويع وباختصار، يُعد تعزيز قدرات الحوكمة الرشيدة لدى الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا السبيل الأمثل للتخلص من لعنة الموارد، إذ يُمكنه تحويل الثروة النفطية إلى نعمة، ويوفر لهذه الدول الغنية بالنفط فرصًا أكبر للتنويع الاقتصادي، وبالتالي تمكينها من تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.

- **دراسة سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد (2021)**[1]: تطرقت دراستهما إلى اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من 1980-2017، حيث تمحورت إشكالية دراستهما حول معرفة دور القطاعات الاقتصادية الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ومدى إتباعها سياسة التنويع الاقتصادي، إذ تمثل هدف الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية وضرورة تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي في حالة الاقتصاد العراقي، ومعرفة مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في (قطاع الزراعة، قطاع الصناعات التحويلية، السياحة النفط وقطاع أنواع أخرى من التعدين) على الناتج المحلي الإجمالي، استخدم الباحثان النموذج والمؤشرات القياسية وبعد التأكد من ملائمة البيانات المستخدمة وخلو النموذج من المشكلات القياسية ومن ثم تحليل النتائج توصلت دراستهما إلى أن جميع القطاعات الاقتصادية المشمولة في الدراسة ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي ارتباطا ايجابيا، وان تأثير القطاع النفطي على النمو الاقتصادي أعلى بكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية وبالذات استخراج النفط.
- **دراسةMaliki Samir B، Si Mohammed Kamel، Hassaine Amal و Hartani Abdelmadjid(2021)**[2]: تهتم هذه الدراسة بقياس آثار التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر، مع التركيز على متغير قطاع النفط الذي يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي،إذ يعد مؤشر هيرفيندال هيرشمان هو العنصر الأساسي للتنويع الاقتصادي، بحيث تستند البيانات إلى مصادر مقدمة من صندوق النقد الدولي والمكتب الوطني للإحصاء في الجزائر (ONS) وتغطي الفترة

[1] سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد(2021)،" اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2017)"، المجلة العربية للإدارة، المجلد41، العدد2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، ص ص245-263.

[2]Maliki, S. B., Si Mohammed, K., Hassaine, A., and Hartani, A. (2021), "Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing",Journal of Review MECAS,17(1),pp.10-24.

2015-1980،تبين نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط طويل الأمد بين النمو والتنويع الاقتصادي بعد تطبيق نموذج ARDL متبوعًا بإشارة سلبية تشير إلى العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي المنخفض في الجزائر مما يؤكد هيمنتها على صناعة الهيدروكربون، كما يظهر النموذج أن ارتفاع مؤشر هيرفيندال-هيرشمان بنسبة 1% ينتج عنه تأثير سلبي بنسبة 0.8% مماثل لمعيار المرونة.

- **دراسة بلقاسم بن علال، مراد بركات، مفتاح غزال (2021)**[1]: سعى الباحثون إلى إبراز واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، والمغرب)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية لبيانات البانل خلال الفترة الممتدة بين 1990و2018، وقد أظهرت الدراسة أن هذه الدول تعاني من ضعف التنويع الاقتصادي، كما بينت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين الواردات و النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة ذو دلالة إحصائية، كما بينت الدراسة أيضا عدم وجود دلالة إحصائية لأثر القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المحركة لاقتصاديات(الزراعة،الصناعة،الخدمات) لهذه الدول على النمو الاقتصادي.
- **دراسة Mohamed Ali Houfi(2021)**[2]: تقدم هذه الدراسة تحقيقا حول تأثير التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1990-2018، ولتحقيق هذه الغاية استخدم الباحث نماذج تصحيح الخطأ الخطية وغير الخطية (مثل نموذج ARDLلبساران وآخرون 2001 ونموذج NARDL لشين وآخرون 2014)، المناسبة لالتقاط التأثيرات المتماثلة وغير المتماثلة للتنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي بناءً على نموذج Solow، كمقياس للتنوع الاقتصادي استخدمنا مؤشر Herfindahl في المواصفات الخطية وغير الخطية، تبين نتائج دراسته أن التنوع الاقتصادي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل علاوة على ذلك، باستخدام اختبار Wald لا يتم رفض فرضية التماثل في هذه العلاقة، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل متماثل للتغيرات الإيجابية والسلبية في التنويع الاقتصادي، وتكشف النتائج أيضًا أن المملكة العربية السعودية حققت نجاحًا نسبيًا في تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق درجة من التنوع الاقتصادي وتعزيز نموها الاقتصادي.

---

[1] بلقاسم بن علال، مراد بركات، غزال مفتاح (2021)،" واقع التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة تجريبية"، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد07، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .الجزائر، ص ص503-519.

[2]Houfi,M.A. (2021),"Is the impact of the Economic Diversification on Economic Growth Symmetric or Asymmetric? Evidence from Saudi Arabia",International Journal of Economics and Finance,13(10),pp.1-11.

- **دراسة أسماء بللعما (2021)**[1]:حاولت الباحثة تحليل واقع التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وإمكاناته في إرساء الاستدامة الاقتصادية، بحيث ركزت على تشخيص مؤشرات كل من التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الأخير تطرح هذه الدراسة بعض آليات التنويع الاقتصادي التي تعزز الاستدامة الاقتصادية، خلصت دراستها بان دول مجلس التعاون الخليجي في حاجة إلى تعزيز اكبر لسياسات تنويع اقتصاداتها من اجل إرساء الاستدامة الاقتصادية، فقد سجلت ضعف وتدني في مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، لذا يتطلب الأمر تجاوز مختلف التحديات التي تعرقل التنويع والاستدامة الاقتصادية.
- **دراسة جاوي فايزة، حفصي بونبعو ياسين(2022)**[2]: قام الباحثان بقياس وتحليل اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للبترول " أوبك"، باستخدام نماذج بانل لعينة من ستة دول خلال الفترة 2000-2020، بحيث ضمت الدراسة مؤشرات التنويع الاقتصادي والمستوى العام للأسعار النفط كمتغيرات مستقلة، واستخدام معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع توصلت هذه الدراسة في شقها التحليلي إلى ضعف درجة التنويع الاقتصادي باستثناء نموذج الإمارات الذي اظهر نتائج ايجابية، أما بالنسبة للجانب القياسي تبين أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم، وتبين كذلك أن الريع النفطي ممثل بمستوى عام لأسعار النفط، ومؤشرات التنويع الاقتصادي له تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي.
- **دراسة نصير عبد الله، عبد الحميد حفيظ (2022)**[3]: تهتم هذه الدراسة بالتعرف على أهم العوامل التي من شانها تدخل في تحديد درجة التنويع الاقتصادي، في تسع دول عربية بالاعتماد على المنهج التجريبي، وذلك من خلال استخدام نموذج البيانات المقطعية (البانل)، حيث تم عرض لأهم الدراسات التي تطرقت لنفس الموضوع إلى جانب استعراض لبعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي والاستفادة منها محليا وعربيا، أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرين (تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف) من أهم محددات التنويع الاقتصادي في دول محل الدراسة خلال الفترة

[1] أسماء بللعما (2021)،" التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد04، العدد01، جامعة احمد دراية بادرار .الجزائر، ص ص335-353.

[2]فايزة جاوي، ياسين حفصي بونبعو(2022)،" قياس وتحليل اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل: حالة الدول العربية المصدرة للنفط اوبك للفترة 2000-2020"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد02، جامعة مرسلي عبد الله تيبازة.الجزائر، ص ص 801-821.

[3]عبد الله نصير، عبد الحميد حفيظ(2022)،" محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة2000-2019"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد07، العدد02، جامعة العربي تبسي تبسة. الجزائر، ص ص410-430.

الممتدة من 2000-2019، على عكس المتغيرات(نصيب الفرد من الناتج المحلي والانفتاح التجاري)، التي لم تكن عاملا محددا للتنويع الاقتصادي.

- **دراسة هاني محمد على الدمرداش (2023)**[1]: اهتمت دراسته باختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتطبيق على بيانات الاقتصاد المصري في الفترة الممتدة 1994-2021، ولكي يتم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن تكون هذه العلاقة غير خطية تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة غير الخطي NARDL على دالة إنتاج مشتقة من نموذج سولو تشتمل على كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري والتكنولوجيا ومؤشر هيرفندال- هيرشمان(HHI) Herfindahl-Hirschman Index كمقياس للتنوع الاقتصادي، وقد أكدت نتائج اختبار عدم التماثل إلى وجود علاقة غير متماثلة أو غير خطية طويلة الأجل، أو تكامل مشترك بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر، حيث إن الصدمات موجبة في مؤشر HHI ، أي انخفاض التنويع الاقتصادي، لها تأثير سلبي على النمو في حين إن الصدمات سالبة، أي زيادة التنويع الاقتصادي، يكون تأثيرها على النمو ايجابيا.
- **دراسة Sabna Ali، Syed Mansoob Murshed و Elissaios Papyrakis (2023)**[2]: هناك أدبيات واسعة النطاق توضح وجود صلة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي وبالتوازي مع ذلك، تفترض أطروحة لعنة الموارد أن تركيز الصادرات يشكل آلية مهمة تحد من النمو في البلدان الغنية بالمعادن، ويساهم تحليل الباحثون في هذه الأدبيات من خلال التحقيق التجريبي في التفاعل بين الاعتماد على النفط الذي يتم التقاطه من خلال حصة عائدات النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي للسودان، وقام الباحثون بفعل ذلك بمساعدة نموذج VAR باستخدام البيانات السنوية بين عامي 1960 و2018،وبالمقارنة بالدراسات السابقة تغطي مجموعة البيانات الخاصة أيضًا فترة ما بعد النفط في السودان، والتي تزامنت مع انخفاض كبير في الاعتماد على النفط بعد انفصال جنوب السودان عام 2011،ووجد أن عائدات النفط يبدو أنها لها تأثير سلبي كبير إحصائيًا على تنويع الصادرات وإن كان ذلك في نفس الوقت وليس في الأمد البعيد

[1] هاني محمد على الدمرداش(2023)،" اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر باستخدام نموذج NARDL"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا،810-847.

[2] Sabna, A. ,Murshed, S.M., and Papyrakis ,E. (2023)," Oil, export diversification and economicgrowth in Sudan:évidencefrom a VAR model", Mineral Economics,36(1),pp.77-96.

ومع ذلك لا يوجد أي دليل على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للاعتماد على النفط أو تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي كما تشير فرضية لعنة الموارد.

- **دراسة معيفي ضياء الدين، حفيظ عبد الحميد(2023)**[1]: سعى الباحثان إلى اختبار اثر التنويع الاقتصادي المعبر عنه بالقيمة المضافة لكل من قطاعات الفلاحة، الصناعة و الخدمات على النمو الاقتصادي ممثل بالناتج المحلي الإجمالي لعينة من 6 دول عربية وهي الجزائر، تونس، المغرب، السعودية، العراق، والإمارات العربية المتحدة للفترة الممتدة من2000 إلى 2021 باستخدام نماذج البانل، وضحت نتائج اختبار المفاضلة بين نماذج بانل أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة، وهذا ما يدل على أن مصدر الاختلاف في الدول مجتمع الدراسة يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، كما بينت النتائج أيضا ضعف مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في زيادة معدلات النمو وهو ما تثبته العلاقة العكسية بين القيمة المضافة لكل من قطاع الفلاحة والصناعة وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهو ذو دلالة إحصائية، كما اتضح أن القيمة المضافة للقطاع التجاري له اثر موجب ومعنوي وذو دلالة إحصائية، وهذا ما يوضح أن لهذا القطاع دور فعال في زيادة إجمالي الناتج المحلي الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو.
- **دراسة سلمى بيطاط (2024)**[2]:تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على عينة تتكون من 6 دول عربية وهي الجزائر المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، ليبيا خلال الفترة 2000-2022، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري، أما من الجانب التطبيقي، فقد تم بالاعتماد على المنهج الاستقرائي لقياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) لدراسة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة ونماذج البانل الساكنة والديناميكية، كما تم اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، توصلت الباحثة في دراستها في التحليل الساكن إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر كفاءة لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التنويع، حيث توصلت إلى وجود اثر ايجابي للعمالة، الصادرات غير النفطية

[1] معيفي ضياء الدين، حفيظ عبد الحميد(2023)،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2000-2021"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد08، العدد02، جامعة الشهيد العربي التبسي، الجزائر، ص ص89-106.

[2] سلمى بيطاط (2024)،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.

والإيرادات غير النفطية على معدل النمو الاقتصادي لدول العينة، كما تم التوصل بالاعتماد على التحليل الديناميكي أن طريقة PMG هي الأنسب لدراسة الأثر الديناميكي لمجموعة المتغيرات التفسيرية على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وأيضا إلى وجود اثر ايجابي لتنويع الناتج، العمالة، الإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما في الأجل القصير لا يوجد اثر لجل المتغيرات على النمو الاقتصادي، وهذا ما أكد على ضعف مساهمة متغيرات التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي، الذي يبين بدوره على أن الاقتصاديات العربية المختارة مازالت ريعية.

- **دراسة Mohamed Neffati و RafikJbir (2024)**[1]: تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير التنويع الاقتصادي والرقمنة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2021 ، لقد قام الباحثان بالبحث في هذه العلاقة في كل من القطاعين الاقتصاديين الإجمالي وغير النفطي باستخدام نهج التكامل المشترك للتأخر الموزع التلقائي (ARDL)،إذ تقدم النتائج التجريبية أدلة دامغة على أن التنويع الاقتصادي والرقمنة يؤثران على النمو الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال تأثيراتهما على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، تشير النتائج إلى وجود ديناميكية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والرقمنة على المدى الطويل،بحيث تساهم الرقمنة في تقدم النمو الاقتصادي غير النفطي وبالتالي النمو الاقتصادي المستدام بالإضافة إلى ذلك، كشف اختبار السببية أن التنويع الاقتصادي يطور اقتصاد المعرفة الجديدة، مما يعزز التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي غير النفطي يدعم الرقمنة وعليه، لعبت الرقمنة دوراً مهماً في التحول الاقتصادي للمملكة نحو التنويع الاقتصادي، والواقع أن النتائج تثبت أن الرقمنة تزيد الدخل غير النفطي ومن ثم تقلل من تفوق القطاع النفطي في الاقتصاد وهو ما يعزز التنويع الاقتصادي.
- **دراسة Khaddache fares, Mohammad saad Alfiky و Kourtel nadjet (2024)**[2]: تهدف الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الذي تنتهجه السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال اعتماد عدة نماذج للتنويع الاقتصادي من نموذج أقطاب النمو في عام

[1] Neffati, M.andJbir, R. (2024)," the Impact of Digitalization and Economic Diversification on EconomicGrowth: Evidence fromSaudiArabia",Journal of Technological and EconomicDevelopment of Economy,30(5),pp.1510-1532.

[2]Alfiky,M.S., Khaddache, F., and Kourtel, N. (2024),"A Standard Study on the Impact of Economic Diversification on the EconomicGrowth Rate in AlgeriaUsing the ARDL Model for the Period 1990-2021", Journal of NorthAfrican Economies,20(35),pp.29-50.

1968 إلى نموذج آفاق التنويع الاقتصادي 2030، وهذا الأمر له أهمية خاصة حيث يتميز الاقتصاد الجزائري بطبيعته الريعية، ويسعى إلى تقليل اعتماده على الموارد النفطية ومن خلال التحليل التجريبي باستخدام برنامج E-VIEWS لقياس أثر التنويع الاقتصادي من عام 1990 إلى عام 2021 على النمو الاقتصادي، وجدنا تأثيرًا سلبيًا قصير المدى للتنويع على النمو الاقتصادي ويظل النمو الاقتصادي في الجزائر متوقفًا على عائدات النفط، نظرًا لغياب القطاعات الإنتاجية المولدة للقيمة المضافة، مثل قطاع التصنيع.

- **دراسة كريمة بن بقة، علي عز الدين (2024)**[1]: تمثل هدف هذه الدراسة في إبراز تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، كونها الدولة النفطية الأقل تأثرا بتقلبات أسعار النفط، وهذا من خلال التعرف على الإطار النظري لإستراتيجية التنويع الاقتصادي، والتطرق لأهم التجارب الدولية الناجحة في التنويع، أما في الجانب التطبيقي فقد تم قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة الممتدة من 2000-2020، من خلال مؤشر هرفندال هيرشمانH.H، لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة لأهم عوامل نجاحها في تحقيق التنويع، وخلصت الدراسة إلى ضرورة التنويع في مصادر الدخل وذلك باستغلال الإمارات لإيراداتها النفطية في زيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية، تطوير وتعزيز البنى التحتية، استغلال إمكانياتها في الصناعة، وكذا تنويع صادراتها غير النفطية.

المطلب الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

استنادا إلى ما تم عرضه في الدراسات السابقة نلاحظ بان الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي إلا أنها تختلف في بعض النقاط التي تتمثل في الفجوة العلمية (البحثية) التي تتناولها الدراسة حيث:

- تضمنت الدراسة الحالية ربط مشكلة الدراسة بأكبر عدد ممكن من المتغيرات.
- اختلاف في منهجية التحليل المطبقة، وتباين الإطار الزماني حيث أن الدراسة الحالية قد ركزت على عينة واحدة فقط وهي دولة الجزائر كبلد يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، بينما عالجت بعض الدراسات السابقة أسلوب المقارنة كدراسة "Siham Matallah"(2020)، دراسة" بلقاسم بن علال" و " مراد بركات" و " مفتاح غزال" (2021)، دراسة " أسماء بللعما"(2021)، دراسة "جاوي

[1] كريمة بقة، علي عز الدين(2024)،" التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط: الإمارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد09، العدد02، جامعة الجلفة. الجزائر، ص ص231-252.

فايزة" و "حفصي بونبعو ياسين" (2022)، دراسة "معيفي ضياء الدين" و "حفيظ عبد الحميد" (2023)، "دراسة سلمى بيطاط" (2024)، أو عينة لتجربة دولة أخرى كدراسة "ممدوح عوض الخطيب" (2015)، دراسة "طارق سليمان مسعود بغني" (2018)، دراسة "سعود غالي صبر"و"شفان جمال حمه سعيد" (2021)، دراسة "هاني محمد علي الدمراش" (2023)، دراسة "كريمة بن بقة""وعلي عز الدين" (2024)، دراسة Innocent U.Duru وPaul O.Ehidiamhen (2018)،دراسة Fasina Oluwadamilo Tosin،Philip Ifeakachukwu Nwosa، و Ogbuagu Matthew Ikechukwu (2019)، دراسة "Mohamed Ali Houfi"(2021)، دراسة Sabna Ali، Syed Mansoob Murshed وElissaios Papyrakis (2023)، دراسة " Mohamed Neffati"و"RafikJbir" (2024).

- اغلب الدراسات السابقة تناولت موضوع التنويع الاقتصادي باستخدام نماذج قياسية ومعاملات عددية بينما في المقابل تناولت بعض الدراسات القليلة لاتتعدى دراستين التنويع الاقتصادي بمفهومه الوصفي دون قياسه بمعاملات عددية دراسة "لحول علي" و "كرار محمد عبد الغني" و "بن ديمة نسرين" (2021)، دراسة "أسماء بللعما" (2021).
- تتفق معظم الدراسات السابقة على أن جهود التنويع الاقتصادي في الدول النفطية محدودة، حيث أدى الاعتماد المستمر على النفط إلى تحقيق نتائج ضعيفة دراسة "محمد داودي" (2015)، دراسة "قرجيج بن علي" و "زايري بلقاسم"(2017)، دراسة "بن با جلول" و "بن العارية حسين" (2018)، دراسة "نجاة كورتل" (2019)، دراسة "دنيا خنشول" (2020)، دراسة "مناد علي و شبورو سليم" (2020)، دراسة "مدوري حادة" و "مكيديش محمد" (2021)، دراسة "سحنون خيرة" و "فتان الطيب" (2022)، دراسة "بوعلام العربي" و "جمال هاشم" (2022)، دراسة "بن عبد العزيز سمير"، "طاهري العيد" (2023)، دراسة "سارة عجمي" (2024)، دراسة "طارق سليمان مسعود بغني"(2018)، دراسة "سعود غالي صبر" و "شفان جمال حمه سعيد"(2021)، دراسة "سلمى بيطاط" (2024)، دراسة "Mohamed Ali Houfi"(2021)، دراسة Maliki Samir B، Si Mohammed Kamel ، Philip Ifeakachukwu Nwosa، Hassaine Amal وHartani Abdelmadjid(2021)، دراسة Ogbuagu Matthew Ikechukwu وFasina Oluwadamilola Tosin، (2019)، دراسة Khaddache fares, Mohammad saad Alfiky و Kourtel nadjet (2024).

- استفادت الدراسة الحالية من مجمل الدراسات السابقة في تحديد عنوان البحث بدقة، واختيار المنهج المناسب، بالإضافة إلى استخدام التوصيات والمقترحات والنتائج المستخلصة من تلك الدراسات في توجيه ودعم مشكلة الدراسة وتعزيز أهميتها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الوقوف على الطرح النظري لهذا الفصل، يتضح أن العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي قد حظيت بمكانة مرموقة في مجالات البحث و الفكر الاقتصادي بداية من الكتابات الأولى للمفكرين الكلاسكين إلى غاية وقتنا هذا، فقد شهد موضوع التنويع الاقتصادي عودة ملحوظة في الفكر الاقتصادي، حيث أثبت أهميته في توسيع نطاق مساهمة الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، وقد أكدت التطورات للنظريات الاقتصادية على ضرورة تطوير مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، وهذا ما أظهرته الدراسات السابقة نظرا لان النمو و التنويع أمران حاسمان لتحقيق التنمية المستدامة في الدول ذات المصدر الواحد(خاصة النفط منها).

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق للقسم النظري سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما سنقوم بإجراء دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 1996-2023، من خلال نظرية الاقتصاد القياسي وسنسعى في هذا الفصل إلى بناء نموذج قياسي في الجزائر بالاعتماد على برنامج الإحصائي Eviews.

وبناءا على ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1996-2023

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر1996-2023.

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1996-2023

تعتبر سياسات تنويع الصادرات من أبرز التحديات التي تواجه اقتصادات الدول النفطية، التي تعتمد على مورد اقتصادي محدود، بحيث تسعى كل دولة سواء كانت ريعية أو غير ريعية إلى تنويع اقتصادها، والجزائر هي واحدة من الدول التي بذلت جهودًا لتقليل اعتمادها على النفط وتحقيق تنوع أكبر في اقتصادها، إذ تختلف سياسات و استراتيجيات التنويع من دولة إلى أخرى، حيث تمكنت بعض الدول من تحقيق مستوى مقبول من التنويع، بينما لا تزال دول أخرى تسعى لتحقيق ذلك.

و سنقوم في هذا المبحث بعرض بعض الآليات التي اتبعتها الجزائر للخروج من التبعية النفطية.

المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

انتهجت الجزائر مجموعة من الآليات في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد على قطاع المحروقات، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، ومن أهمها نذكر ما يلي:

الفرع الأول: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات[1]:

تظل ترقية الصادرات خارج المحروقات من أبرز التحديات التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية ولتحقيق هذا الهدف قامت هذه السلطات بوضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز هذا القطاع، وقد جاء هذا التوجه الجديد نتيجة للأزمة البترولية التي حدثت في عام 1986 حيث انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوياته، مما دفع السلطات إلى التركيز على تحسين أداء الاقتصاد الوطني ضمن إطار القطاع غير النفطي.

1. **إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية:** في ظل الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي على التجارة الخارجية، اتخذت الحكومة خطوات تدريجية لتحرير هذا القطاع عبر برنامج "التعديل الهيكلي" الذي أُطلق في عام 1989، تضمن هذا البرنامج مجموعة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والجزئية، وقد تعهدت السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه

[1] عبد الرزاق مدوري (2012)، " تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 209-212.

التدابير مقابل الحصول على المساعدة من صندوق النقد الدولي. وتشمل هذه التدابير التي تم تحديدها في إطار برنامج التعديل الهيكلي ما يلي:

- ✓ تخفيض عجز الميزانية؛
- ✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة؛
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار؛
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛

ولتفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي الهادفة لتحرير التجارة الخارجية، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات، حيث تتمثل في:

- القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام الأسعار، يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض و الطلب.
- القانون رقم 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 يعد من ابرز الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية في سياق التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية.
- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 الذي يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، قد ساهم هذا المرسوم في تحرير التجارة الخارجية بشكل فعلي على حساب الترخيصات و التدخلات الإدارية.
- التعليمة رقم 625، التي تم إصدارها في 1992/08/18 من قبل رئيس الحكومة، وذلك لغرض تنظيم أفضل لقطاع التجارة الخارجية، وقد ساهمت هذه التعليمة في تنظيم عملية تمويل الواردات.
- إعادة جدولة الديون
- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 1994/04/12.
- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94-90 الذي يتعلق بمراقبة جودة المواد المعدة للتصدير ومطابقتها.
- الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها.

وبناءا على ذلك، تظهر إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الجزائر رغبة الحكومة في تبني مبادئ السوق وقواعده، فقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة للانتقال من منهج الاحتكار الذي كان سائدا في التجارة الخارجية إلى منهج حر يتماشى مع متطلبات السوق.

2. **إستراتيجية سعر الصرف وتخفيض العملة**[1]: تواجه الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، مثل الاقتصاد الجزائري العديد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الاضطرابات في موازين الاقتصاد الكلي، ويُعتبر أن أسعار الصرف غير الواقعية لا يمكن أن تستمر لفترات قصيرة دون أن تترتب عليها آثار اقتصادية سلبية، مثل هروب العملة الصعبة، تدهور النظم الضريبية، وازدهار السوق الموازية، ونتيجة لذلك وجدت الجزائر نفسها محاصرة في دائرة مفرغة من اختلالات الاقتصاد الكلي، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار بخفض قيمة العملة الوطنية بنسبة 45%.

إن هذا التخفيض المتواصل الذي اتخذته الجزائر يعود لعدة أسباب منها:

- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار؛
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية؛
- هو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف؛

3. **التحفيزات الجبائية**[2]: في إطار سعيها لتعزيز وترقية الصادرات غير النفطية وتشجيع الإنتاج الموجه للتصدير، عملت الدولة على تقديم تحفيزات جبائية للمصدرين والغرض منه:

- تشجيع الاستثمار في القطاع التصديري؛
- تقليل العبء الضريبي على المنتجين المصدرين؛
- تطوير و تحسين الإنتاج التصديري؛
- تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية؛

تتمثل هذه التحفيزات في إعفاء المصدرين من بعض الضرائب، بما في ذلك الضرائب المباشرة مثل الرسم على النشاط المهني وضريبة أرباح الشركات بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على رقم الأعمال والمتمثل في الرسم على القيمة المضافة.

---

[1] مبارك بوعشة (1999)، " السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 83.

[2] الهام ايت بن اعمر بن عجال (2017)، " آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع و افاق"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص115.

4. **التسهيلات الجمركية:** تُعد التسهيلات الجمركية التي تقدمها إدارة الجمارك في إطار تعزيز الصادرات وتشجيع المنتجين على دخول الأسواق الدولية، حافزًا مهمًا نظرًا للهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو الحفاظ على الأسعار التنافسية للمنتجات المصدرة[1]، وتُعد الأنظمة الاقتصادية الجمركية ذات أهمية كبيرة للمصدرين من عدة جوانب، حيث توفر لهم حوافز جبائية و إدارية ومالية وتتمثل التسهيلات فيما يلي[2]:

- في الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي لتصدر لاحقا؛
- زيارة الموقع و التخلص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- تفعيل الدفتر (ATA) بمدة صلاحية (01) سنة؛
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع؛

الفرع الثاني: إجراءات متعلقة بالاستثمار

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لم تنجح السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وحتى أواخر الثمانينات في تعزيز التنمية بشكل فعال، وقد تزامن ذلك مع تفاقم العديد من المشاكل الاقتصادية أبرزها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، واختلال ميزان المدفوعات، وزيادة الديون الخارجية، خاصة بعد الأزمة البترولية العالمية في عام 1986، إلى جانب التحديات خارجية من خلال تصاعد حدة العولمة وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، في هذا السياق عملت الجزائر على بدل جهود مكثفة لمواكبة هذه التحولات حيث بدأت في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار التوجه نحو الاقتصاد الحر من خلال استبدال آليات السوق والمنافسة بالاقتصاد

[1] لحسن عقومة (2022)،" دور إستراتيجية التوزيع الدولي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص168-169.

[2] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، متاح على:
http://www.algex.dz/ar/%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%84%D8%AC%D9%83%D8%B3/item/597-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9 تم الاطلاع في تاريخ 10/3/2025.

الموجه،وذلك عبر تحرير التجارة وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار وضعت الجزائر العديد من القوانين لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته[1].

- **قانون النقد و القرض:** صدر هذا القانون في سنة 1990 تحت رقم10/90 ويختص بإعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي، بالإضافة إلى تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، كما يظهر تأكيده على عدد من المبادئ التي تتيح للأجانب بممارسة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، مما ساهم في تعزيز حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، ومن ابرز ما يتضمنه هذا القانون هو تأكيده على حرية الاستثمار في المجالات المرخصة، وقبول الجزائر لمبدأ التحكيم الدولي في حال نشوب أي نزاع مع الأطراف الأجنبية، كما شدد على مبدأ المساواة بين المستثمرين وألغى شرط الشراكة بنسب محدودة مع إقرار إمكانية تحويل أرباح رأس المال[2].
- **الأمر رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمار و ترقيته:** إن صدور الأمر الرئاسي 01-03 في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار الذي جاء بمثابة خطوة جديدة في توجيه السياسات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على حوافز أو مثبطات الاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، وقد تميز هذا الأمر بالوضوح في محتواه حيث اظهر انه يمثل امتدادا لقانون 93-05 بالاحتفاظ بنفس المبادئ التي تحمي مكاسب تحرير الاستثمار بمعنى نفس الحقوق تعطى للقطاعين العام و الخاص وبين المستثمر المحلي والأجنبي[3]، ومن من ابرز ما جاء به هذا الأمر إنشاء هيئتين لدعم الاستثمار بحيث تضمن ما يلي حسب ما جاء في الجريدة الرسمية[4]:

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يقترح استراتيجيات تطوير الاستثمار وأولوياته إضافة إلى اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار على حساب التطورات الملحوظة علاوة على ذلك يحدد المناطق التي تستفيد من النظام الاستثنائي الذي هو مغاير للنظام العام، القرارات والتدابير التي تحفز الاستثمار وتشجعه، استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار وتطويره.

---

[1] مراد بقلم ناصر(2008)،" واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، العدد01، جامعة البليدة، الجزائر، ص82.

[2] حبيب الرحمان غانس، أحميدة عبيد (2023)،" التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد08، العدد03، جامعة الجزائر، ص238.

[3] ياسين زاهي (2021)،" مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر،ص130.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) التي تعمل على ضمان ترقية الاستثمار وتطويرها واستقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ومساعدتهم، منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، بحيث ينشا على مستوى هذه الوكالة الشباك الوحيد المركزي الذي تتمثل مهمته في الاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية قصد تبسيط وتيسير إجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع إضافة إن الوكالة تقوم بتسيير صندوق دعم الاستثمار لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كل مزايا الممنوحة خاصة أشغال المؤسسات الضرورية لانجاز المشاريع.

2. **تشجيع القطاع الخاص:** خصص المشرع الجزائري مجموعة من الامتيازات العينية والجبائية و المالية لمتعاملي القطاع الخاص، وذلك في إطار ترقية الاستثمار لتحفيزهم على المساهمة في التنمية الوطنية، نوضحها في الآتي[1]:

- **امتيازات عينية:** تتعلق بالعقار الصناعي والتجهيزات والمواد الأولية، حيث يُمنح للمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار قطعة ارض مخصصة لإقامة مصنعه أو وحدته الإنتاجية، كما يحق له الاستفادة من التجهيزات والمواد الأولية عبر الغرفة الوطنية للتجارة.
- **امتيازات جبائية:** حرصا على تقليل العبء الضريبي على القطاع الإنتاجي، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، تم تقديم امتيازات جبائية تتضمن إعفاءات كلية أو جزائية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية.
- **الامتيازات المالية:** تتعلق بتخفيض معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة.

3. **تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**[2]:تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الأساسية لنجاح الدول المتقدمة، ومع ذلك فإن السياسات التنموية السابقة التي ركزت على إنشاء المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة لم تمنح هذه المؤسسات الاهتمام والأهمية التي تستحقها مما أثر سلبًا على فعاليتها في الاقتصاد الوطني، لكن بعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بدأت هذه المؤسسات

[1] بلال شيخي، رحيم سعيد(2016)،" حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي ف الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات،30/29 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند،الجزائر، ص6.

[2] نعيمة زلاطو، نورة سداوي (2022)،" اهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد06، العدد02، الجزائر، ص320.

تستعيد مكانتها في الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا مهمًا في بناء الاقتصاد وتبرز أهميتها من خلال استغلال الطاقات وتطوير الخبرات والمهارات، مما يجعلها أحد الركائز الأساسية للعملية التنموية.

يمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار	الصغيرة جدا أو المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 الى09 أشخاص	من 10 إلى 49 شخص	من 50 إلى 250 شخص
رقم الأعمال	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون إلى 04 ملايير دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز20 مليون دج	لا يتجاوز 200مليون دج	من 200 مليون الى مليار دج

المصدر: وزارة الصناعة الصيدلانية متاح على الموقع https://www.industrie.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/3/2025.

المطلب الثاني: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التغيرات على مدار الزمن، بحيث اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال مجموعة من السياسات والمخططات التنموية بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني ودفعه نحو النمو، وفي هذا المطلب سنستعرض مسار وواقع النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1996-2000 إلى غاية البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر لتحقيق الأهداف المنشودة.

الفرع الأول: الفترة 1996-2000

تم تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي من أفريل 1995 إلى مارس 1998، الذي استهدف إنشاء بيئة تشريعية مناسبة لعملية للخوصصة، وتوفير الحماية اللازمة للفئات المتضررة من الإصلاحات، وإجراء إصلاح هيكلي معمق في المؤسسات الصناعية، وتقليص الدعم الحكومي في جميع القطاعات وضبط وضع ميزان المدفوعات وتحقيق نمو اقتصادي ضمن إطار الاستقرار المالي، مع تحقيق معدل نمو يبلغ 5% في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خارج قطاع المحروقات، وبفضل هذه الإصلاحات الهيكلية استطاعت الجزائر استعادة التوازن في اقتصادها الوطني خاصة خلال الفترة من 1995 إلى 1998،حيثتم تسجيل معدلات نمو إيجابية لكنها لم تكن كافية للتغلب على آثار عملية الإصلاح خصوصًا فيما يتعلق بمعدلات

البطالة وانتشار الفقر، كما عانت قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات من ضعف كبير وملحوظ خاصة أن الهدف من التعديل الهيكلي هو إعادة التوازنات الكبرى في الاقتصاد الوطني[1].

الفرع الثاني: مخططات وبرامج دعم النمو الاقتصادي

1. **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:** تم اعتماد هذا البرنامج في أفريل 2001، حيث بلغت قيمته 525 مليار دينار جزائري، ما يعادل 7 مليار دولار وقد اعتُبر في ذلك الحين برنامجًا قياسيا نظرًا للاحتياطي الصرف المتراكم قبل اعتماده، والذي قُدّر بـ 11.9 مليار دولار، وكان يهدف إلى التقليل من الفقر، تحسين مستوى المعيشة، توفير مناصب عمل، التقليص من البطالة، تعزيز التوازن الجهوي، إعادة تنشيط المناطق الريفية[2].

الجدول رقم(3-2): يمثل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على القطاعات

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
هياكل قاعدية وإشغال كبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: لامية مشوك (2018)، " سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد العاشر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 613.

2. **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:** يعد هذا البرنامج خطوة هامة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يركز على تحسين الوضع في المناطق الجنوبية والهضاب العليا بهدف تقليص الفجوة والعزلة التي تعاني منها هذه المناطق، بحيث يتناول البرنامج قضايا أساسية مثل البطالة،

[1] عبد الباسط ولد عمري (2016)، "" إسهام التعليم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،، ص 135-136.

[2] بودخدخ كريم، سلامنة محمد، " اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001- 2009"، ص9، متاح على: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي https://iefpedia.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/3/2025.

التشغيل، الصحة، التعليم، والأشغال العامة،وفي إطار تعزيز جهود الإنعاش الاقتصادي تسعى الجزائر إلى تقوية البيئة التحفيزية للاستثمار، وتكييف الأدوات الاقتصادية والمالية لتواكب الانفتاح العالمي كما تتبع سياسة تهدف إلى تعزيز الشراكة والخصخصة، إلى جانب تعزيز دور الدولة في تنظيم ومراقبة السوق لمكافحة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة[1].

الجدول رقم (3-3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (مليار دج).

القطاعات	المبلغ	النسب
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50.0	1.2
مجموع مخصصات البرنامج الخماسي	4202.7	100

المصدر: عز الدين القنيعي (2014)،" تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد05، العدد02، جامعة البليدة2، الجزائر، ص132.

3. **برنامج توطيد النمو الاقتصادي" برنامج التنمية الخماسي" 2010-2014:** حمل هذا البرنامج عنوان "برنامج الاستثمارات العمومية"، وهو يأتي في إطار سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني، التي بدأت قبل عشر سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في عام 2000 تم تنفيذ هذا البرنامج وفقًا للإمكانات المتوفرة في تلك الفترة، حيث خصصت الحكومة غلافًا ماليًا قدره 21214 مليار دينار جزائري للاستثمارات العمومية، بحيث تركزت الاستثمارات بشكل خاص في مجالات البنية التحتية مثل الطرق والنقل بالسكك الحديدية، والصحة، بالإضافة إلى إدخال الكهرباء الريفية وتوفير المياه الصالحة للشرب وكان الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو دعم المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضمن البرنامج قسمين رئيسيين: الأول هو استكمال المشاريع الجاري تنفيذها بمبلغ قدره 9700 مليار دج، بينما خصص القسم الثاني لإطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دج[2].

[1] نبيلة عرقوب (2011)،" مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، واليات إنجاحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد24، العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص179.

[2] العالية مناد، عاشور مزريق (2020)،" مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد22، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر، ص211.

4. **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:** يتضمن هذا البرنامج استثمارات عمومية تم تسجيلها خلال الفترة ما بين 2015 و2019، وقد تم إنشاء صندوق خاص لإدارة هذه العمليات تحت الحساب رقم 143-302، مع تخصيص غلاف مالي قدره 4079.6 مليار دينار جزائري في عام 2015 و 1893.2 مليار دينار جزائري في عام 2016 وقد حصلت مشاريع إنشاء الهياكل القاعدية على النصيب الأكبر من هذا التمويل، في إطار سعي الحكومة لتحسين الخدمات العمومية في مجالات الصحة، التكوين المهني وتزويد المنازل بشبكات المياه والكهرباء والغاز بالإضافة إلى تعزيز نمو الصادرات غير النفطية كما تركز الحكومة على تشجيع الاستثمارات المنتجة التي تضيف قيمة اقتصادية وتساهم في توفير فرص عمل وتشمل الأهداف أيضًا توفير العناية والتكوين اللازمين للموارد البشرية، وتحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة 7% للحد من البطالة.[1]

الجدول رقم (3-4): يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

القطاعات	2015	2016	المجموع (دج)	النسبة (%)
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.3	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية	1853.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	**3.1**
دعم الحصول على سكن	234.8	24.4	258.7	**4.3**
مخططات البلدية للتنمية وأنشطة أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	**11.8**
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	**100**

المصدر: هدى بن محمد (2020)،" عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، ص52.

[1] هدى بن محمد (2020)،" عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس ، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، ص51.

5. **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030:** اعترفت الحكومة بان البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي يعد أمرا ضروريا بحيث تعتبر المؤسسة سواء كانت خاصة أو عمومية الركيزة الأساسية، يعتمد النموذج الاقتصادي الجديد على مقاربة واضحة ومبنية على إجماع حتى عام 2019 مع تطلعات تمتد إلى 2030، كما تم الكشف عن ابرز معالم ما يعرف بنموذج النمو الجديد،والذي بدا العمل عليه في سنة 2016، وتشير الوثيقة أن هذا النموذج تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، بحيث يستند على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة، ويتبع مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 إلى 2019، مع أهداف تسعى إلى تحقيق التنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غصون آفاق 2030[1].

يتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي اعتمدته الحكومة ضمن سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6.5% خارج المحروقات، وهكذا فان المرحلة الأولى من النموذج 2016-2019 تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لعدد من القطاعات مما يساهم في الوصول إلى المستويات المستهدفة، أما المرحلة الثانية 2020-2025 فهي مرحلة انتقالية تهدف إلى تدارك الاقتصاد الوطني تليها مرحلة الاستقرار وتوافق 2026-2030 حيث يتمكن الاقتصاد في نهايتها من استنفاذ قدراته الاستدراكية مما يسمح لجميع متغيراته بالالتقاء عند نقطة التوازن[2].

[1] لعمرية لعجال (2019)،" النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، جامعة المسيلة، الجزائر، ص124.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية متاح على:
https://www.aps.dz/ar/economie/41833-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%A7%D9%82-2030-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84 تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/3/2025.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2023.

لغرض تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة ما بين 1996- 2023 سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) الذي طوَّره Pesaran[1] وآخرون (1996، 2001)[2] و Pesaran و Shin (1999)[3].

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى استقرارية السلاسل الزمنية، ونموذج الانحدار الذاتيARDL

الفرع الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي عبارة عن سلسلة من الملاحظات عبر الزمن تمثل ظاهرة اقتصادية (الأسعار، المبيعات،....)[4]، وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا أي لا معنى له، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2، زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي[5] ومن جهة أخرى، إذا كانت السلسة الزمنية غير مستقرة، فان دراسة سلوكها يكون مقتصرا على الفترة الزمنية محل الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تعميم هذا

[1]Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J.(1996), " Testing for the Existence of a Long-run Relationship", DAE Working Paper No.9622, Department of Applied Economics, University of Cambridge.

[2]Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J.(2001)," Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", Journal of applied econometrics, 16(3),pp. 289-326.

[3]Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P.(1999)," Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels", Journal of the American statistical Association, 94(446), pp.621–634.

[4]Bourbonnais, R . and Terraza, M.(2010), "Analyse des sèries temporelles: Applications à l'économic et à la gestion": 3^{éme} èd. ; Dunod; Paris, p.5.

[5]عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، " الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص643.

السلوك على فترات زمنية أخرى، ونتيجة لذلك فان استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ قد تكون له قيمة ضعيفة من الناحية العلمية[1].

1. الخصائص الإحصائية لاستقرار السلسلة الزمنية[2]:يقال عن سلسلة زمنية معينة y_tأنها مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن: $E(y_t) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن: $Var\ (y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$
- أن التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين t، $t+k$ يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك:

$$Cov(_{y_t}, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = y_k$$

إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة، نقول أن السلسلة الزمنية y_t هي ذات استقرار ضعيف، او ذات تباين مشترك مستقر، أو أنها ذات معنى واسع للاستقرار.

وباختصار إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة، فان كل من وسطها الحسابي، تباينها، وتباينها المشترك يبقى ثابت عبر الزمن، وهذا يعني أن السلسلة المستقرة لا تحتوي على اتجاه عام أو موسمية، وبعبارة أخرى فهي لا تضم أي عامل يتطور مع الزمن.

انطلاقا من هذه الخصائص، فان سيرورة الخطأ أو التشويش الأبيض ε_t ، حيث تكون الأخطاء العشوائية ε_t مستقلة وذات توزيع متماثل $N(0, \sigma_\varepsilon^2)$ ، تعتبر مستقرة.

2. اختبارات جذر الوحدة: Unit Roottests

اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرارية، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيرورة TS أو DS)، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة[3]، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة أما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق(سلاسل

[1] Gujarati, D. N.(2004),"Basic Econometrics"; 4^{th} ed؛ The McGraw-Hill Companies; U.S.A; p.798.

[2] أمال معط الله (2015)،" آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970−2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ص318.

[3] Bourbonnais, R .(2011),"Economètrie:Manuel et exercicescorrigès";$8^{ème}$ èd.;Dunod;Paris;p.246

DS)أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسلTS)[1]، و من اجل استيعاب وفهم اختبارات جذر الوحدة لابد من التعرف على نوعين من السلاسل الزمنية غير الساكنة وهما[2]:

- **سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (Trend Stationary) (TS):** هذه السلاسل تبرز عدم سكونية تحديدية (Determinist)، وتستخدم غالبا طريقة المربعات الكبرى من اجل إعادتها مستقرة وتأخذ الصيغة الآتية: $Y_t = f(t + \varepsilon_t)$
- **سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (Différence Stationary) (DS):** هذه السلاسل تبرز عدم سكونية عشوائية (Random) في مركبة الاتجاه العام، وغالبا ما تستخدم معادلة الفروق الأولى من اجل إعادتها مستقرة وتأخذ الصيغة الآتية: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

وتجدر الإشارة إلى أن اختبارات جذر الوحدة تسمح بالكشف عن خصائص سلسلة زمنية معينة، نذكر من بين هذه الاختبارات: "اختبار Dickey–fuller"، "اختبار Dickey–fuller الموسع" AugmentedDickey–Fuller"، اختبار Phillips–Perron.

- **اختبار Dickey–Fuller (1979)**[3]:

يسمح اختبار Dickey–Fuller(DF)، بتحديد صفة الاستقرار او عدم الاستقرار لسلسلة زمنية معينة عن طريق تحديد الاتجاه التحديدي أو العشوائي.

هناك ثلاث نماذج أساسية تستخدم كقاعدة لبناء هذه الاختبارات، مبدأ هذا الاختبار بسيط، ويقوم على اختبار الفرضية العدمية $_0: \emptyset_1 = 1$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: \emptyset_1 < 1$ ، وإذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 في إحدى النماذج الثلاث، فان السلسلة تعتبر بالتالي غير مستقرة.

- نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3.1)$
- نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت: $y_t = \emptyset_1 \quad _{t-1} + \beta + \varepsilon_t \quad (3.2)$
- نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad (3.3)$

لاختبار الفرضية H_0 ، يتم حساب وملاحظة النسبة $t^*_{\widehat{\emptyset}_1}$ حيث[4]:

[1]Cadoret, I., Benjamin, C.,Martin, F .,Herrard ,N .,Tanguy ,S.(2004),"Economètrie appliqué:Mèthpdes,Applications,Corrigès";Editions De BoeckUniversité ; Paris;p.307

[2]محمد شيخي (2012)،" طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر، عمان الأردن، ص 207.

[3] أمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 324.

[4] Song ,H .,Witt, S. F.,Li ,G.(2009),"The Advanced Econometrics of TourismDemand"; Routledge; New York and London; p.76

$$t^*_{\widehat{\emptyset}_1} = \frac{\widehat{\emptyset}_1 - 1}{\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}_1}}$$

ولكن، تحت الفرضية H_0 لعدم الاستقرارية، فان النسبة t لها توزيع غير قياسي وعليه لا يمكن استخدام القيم الحرجة التقليدية للإحصائية t المأخوذة من جدول t–Student.

إذا كانت $t^*_{\widehat{\emptyset}_1} \geq t_{tabulè}$ ، فانه يتم قبول الفرضية H_0 ، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة واحد على الأقل، وبالتالي فهي غير مستقرة[1].

- **اختبار Dickey–Fuller الموسع (1981): "Augmented Dickey–Fuller":**

اقترح Dickey و Fuller اختبارا آخر يعرف باختبار Dickey–Fuller الموسع (ADF) والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، فهذا الاختبار يقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t[2].

إن اختبار Dickey–Fuller الموسع (ADF) تحت الفرضية البديلة $|\emptyset_1| < 1$ ، يستند على التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة التالية[3]:

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \qquad (3.4)$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t (3.5)$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \qquad (3.6)$$

مع: $\varepsilon_t \rightarrow i.i.d.$

من المهم تحديد درجة التأخر (p) المناسبة للمتغير التابع، حيث أن عدد صغير جدا لدرجات التأخر قد يؤدي إلى الإفراط في رفض العدم في حين أنها قد تكون صحيحة، بينما عدد كبير لدرجات التأخر قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية[4].

يمكن تحديد طول فترة التأخر (p) وفقا لمعيار Akaike(AIC)، أو معيار Schwarz(SC).

[1] Bourbonnais, R.(2011),"Economètrie";op.cit; p.247
[2] Gujarati,D .N.(2004),"Basic Econometrics"; op.cit; p. 817
[3] أمال معط الله (2015)، مرجع سبق ذكره، ص326.
[4] Song, H.,Witt, S. F.,Li,G.(2009),"The Advanced Econometrics of TourismDemand";op.cit; p.78

✓ **معيار Akaike(AIC)**[1]:

تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة p التي تحقق أدنى قيمة لدالة Akaik و التي تعطى كما يلي:

$$AIC(p) = Ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{2p}{n}$$

مع:

SCR_p: مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p.

n: عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان مشاهدة أو ملاحظة).

Ln: اللوغاريتم النيبيري.

✓ **معيار Schwarz (SC)**[2]:

هذه الطريقة هي قريبة جدا من الطريقة السابقة، حيث تعمل على اخذ القيمة p التي تقوم بتدنية دالة Schwarz:

$$SC(p) = Ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{p\ Ln\ n}{n}$$

- **اختبار Phillips–Perron (1988):**

طور كل من Phillips و Perron (1988) اختبارا شاملا لجذر الوحدة الخاص بعدم الاستقرارية، وهذا الاختبار هو مماثل لاختبار Dickey–Fuller الموسع (ADF)، ولكنه يتضمن تصحيحا تلقائيا لاختبار Dickey –Fuller البسيط من اجل الأخذ بعين الاعتبار كل من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ، وفي الكثير من الأحيان تعطي هذه الاختبارات نفس النتائج[3].

يشمل اختبار Phillips–Perron أربع خطوات وهي[4]:

أولا: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار Dickey–Fuller، وحساب الإحصائيات المرافقة، تسمى e_t المتبقى المقدر.

ثانيا: تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء:

[1] Akaike, H.(1974),"A New Lookat the Statistical Model Identification"; IEEE Transactions on Automatic Control; Vol.19; pp.716-723

[2] Schwarz, G.(1978),"Estimating the Dimension of a Model": The Annals of Statistics; Vol.6; No.2; pp.461-464

[3] Brooks, C.(2008)," Introductory Econometrics For Finance"; 2^{nd} ed.;Cambridge University Press; New York; U.S.A; p.330

[4] Bourbonnais, R.(2011)," Économètrie" ; op.cit; p.248

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

ثالثا: تقدير العامل المصحح s_t^2 (والذي يسمى بالتباين في المدى الطويل)، وذلك بناءا على صيغة التباينات المشاركة لبواقي عملية التقدير للنماذج السابقة، بحيث تؤدي التحولات المحققة الى توزيعات مطابقة لتوزيعات Dickey–Fuller المعياري:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التاخرات l والذي يقدر على أساس عدد المشاهدات n ، $l \approx 4(n/100)^{2/9}$.

رابعا: حساب إحصائية Phillips– Perron "PP" كما يلي:

$$t^*_{\hat{\emptyset}_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\emptyset}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (والتي تساوي $1-$ بصفة تقريبية – إذا كان e_t عبارة عن خطا أو تشويش ابيض).

تتم مقارنة إحصائية $PP: t^*_{\hat{\emptyset}_1}$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon (حيث قام Mackinnon بإعداد جدول أكثر اتساعا "شاملة" للقيم الحرجة[1]، مقارنة بجداول Dickey و Fuller التي تعتبر محدودة، وهذه الجداول قد تم دمجها الآن في العديد من برامج الاقتصاد القياسي).

إذا كانت $t^*_{\hat{\emptyset}_1} \geq t_{tabulè}$ ، يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL

1. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)[2]:

تتطلب اختبارات التكامل المشترك مثل (Engel & Granger Johansen)أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما أن هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم

[1]Mackinnon, J.G.(1991)," Critical Values for Cointegration Tests " ; in R.F. Enfle and C.W.J. Granger (eds); Long-run Economic Relationships: Readings in Cointegration; Chap. 13; Oxford University Press; New York

[2] صليحة مفتاح (2020)، " نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، ص 173–174.

العينة صغيرا، وهذا يضع شرطا على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية Autoregressive DistributedLag Model) (ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل (Pesaran et.al عام (2001)، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة(DistributedLag Model) في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالة وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر.

بحيث يتميز نموذج (ARDL) بعدة مزايا منها:

أولا: لايستلزم اختبار (ARDL)، أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $\mathbf{I}(0)$أو من الرتبة الأولى $\mathbf{I}(1)$، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية $\mathbf{I}(2)$ فقط .

ثانيا: إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

ثالثا: إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيرا، فضلا عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

رابعا: إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج، والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى– Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي $\mathbf{I}(0)$ و $\mathbf{I}(1)$ او مزيج منهما.

خامسا: أن استخدام هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.

سادسا: أن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

سابعا: أن نموذج(ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

ثامنا: من خلال نموذج(ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلا عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك.

والصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابع(Y) و(K) ومن المتغيرات التفسيرية$(X_1, X_2 \dots\dots X_k)$ يكتب النموذج (ARDL)$(P, q_1, q_2 \dots\dots\dots q_k)$بالشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots\dots\dots\dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=\cap}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=\cap}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots\dots + \sum_{i=\cap}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t \dots \quad (3.7)$$

حيث:

Δ :الفروق الأولى. C : الحد الثابت ε_t. : حد الخطا العشوائي.

B :معلمات العلاقة طويلة الاجل. λ : معلمات العلاقة قصيرة الاجل.

$(P, q_1, q_2 \dots\dots q_k)$:تمثلفتراتالإبطاءللمتغيرات$(Y, X_1, X_2 \dots\dots X_k)$ على الترتيب.

2. اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds test)[1]:

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار (Wald) أو إحصائية اختبار (F)، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التالية:

$$H_0: B_1 = B_2 = \dots\dots\dots = B_{k+1} = 0$$

التي تعبر عن عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات(انعدام التكامل المشترك بين المتغيرات)، أما (الفرضية البديلة)، فتمثل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq \dots\dots\dots \neq B_{k+1} \neq 0$$

وبعد احتساب قيمة إحصائية (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل (Pesaran et al) عام (2001)، ونظرا لان اختبار (F) له توزيع غير معياري فان هناك قيمتين حرجتين له:

[1] صليحة مفتاح (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 175.

- قيمة الحد الأدنى: وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر **I(0)**.
- قيمة الحد الأعلى: وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى **I(1)**.

3. تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):[1]

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج (ARDL) وفق المعادلة (3.7) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك استنادا إلى عدد فترات الإبطاء المثلى المحددة.

4. تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL):

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج ECMالذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

5. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

يتمّ استخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقُّق من صحّة نتائج نموذجيARDL، مثل اختبار Breusch–Godfrey LM المعروف أيضاً باسم اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي، الذي طوَّره كل من Breusch(1978)[2] وGodfrey(1978)[3]، اختبار عدم ثبات التباين (ARCH) المقترح من قِبَل Engle(1982)[4]، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque–Bera)، واختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET) المقترح من قِبَل Ramsey(1969)[5]، بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذجي ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ من اجل التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذجين.

---

[1] صليحة مفتاح (2020)، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] Breusch, T.S.(1978)," Testing for autocorrelation in dynamiclinearmodels ", Australianeconomicpapers, 17(31), pp.334-355

[3] Godfrey, L. G.(1978)," Testing for higher order serial correlation in regression equations when the regressors include lagged dependent variables Econometrica" Journal of the Econometric Society 46,pp. 1303–1310.

[4] Engle, R. F.(1982)" Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation. Econometrica", Journal of the econometric society, pp.987-1007

[5] Ramsey, J. B.(1969)," Tests for specification errors in classical linear least-squares regression analysis", Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 31(2), pp.350–371.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: تحديد معطيات الدراسة ومصادرها:

تغطِّي هذه الدراسة الفترة الممتدّة من 1996 إلى 2023بناءً على توفُّر البيانات المتعلِّقة بالمتغيّرات محل الدراسة التالية:

– **النمو الاقتصادي (GDP)**: تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من موقع البنك العالمي. (http://data.worldbank.org/).

– **التنويع الاقتصادي(DIV)** : الذي يمثِّله بشكل مباشر مؤشِّر تنويع الصادرات الذي يعكس بدوره درجة اختلاف هيكل التصدير لكل بلد عن الأنماط العالمية،ويأخذ هذا المؤشِّر قيماً بين 0 (درجة عالية من التنويع) و1 (درجة منخفضة من التنويع) ،حيث تشير درجة التنويع المنخفضة إلى مستوى عالٍ من التنويع الاقتصادي والعكس صحيح؛ تتوفَّر البيانات لدى موقع الأونكتاد.

(https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx).

–**عائدات النفط(OILR)**:كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛تتوفر البيانات لدى موقع البنك الدولي (http://data.worldbank.org/).

– **القيمة المضافة لقطاع الزراعة (AGR)**:كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ تتوفَّر البيانات لدى موقع البنك الدولي (http://data.worldbank.org/).

– **القيمة المضافة لقطاع الصناعة (IND)**:كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ تتوفَّر البيانات لدى موقع البنك الدولي (http://data.worldbank.org/).

– **القيمة المضافة لقطاع الخدمات (SER)**:كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛تتوفر البيانات لدى موقع البنك الدولي (http://data.worldbank.org/).

– **مؤشر الحوكمة (GI)**:وهو عبارة عن متوسط مؤشرات الحوكمة الستة التالية: الصوت و المساءلة الاستقرار السياسي وغياب العنف ، فعالية الحكومة ، النوعية التنظيمية ،سيادة القانون ، مراقبة

الفسادوتصنف هذه المؤشرات على سلم من −2.5 (سيء) إلى +2.5 (جيد)، تم أخذ المعطيات من موقع البنك العالمي (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp).

الفرع الثاني: تحديد النموذج والمتغيرات:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة ما بين 1996 و2023 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) الذي طوَّره Pesaran وآخرون (1996، 2001) وPesaran وShin (1999).

حيث تتَّخذ معادلتي النموذجين الشكل التالي:

$$GDP = f(DIV_t, GI_t, OILR_t) \qquad (3.8)$$

$$GDP = f(AGR_t, IND_t, SER_t, OILR_t) \qquad (3.9)$$

حيث تشير GDP، DIV، GI، OILR، AGR، IND وSER إلى النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، مؤشر الحوكمة، ريع النفط، القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات،على التوالي.

بناءً على المعادلتين (3.8) و(3.9)،يتمّ تحديد نماذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) كالآتي:

$$\Delta GDP_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i}\Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i}\Delta DIV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i}\Delta GI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i}\Delta OILR_{t-i} + b_1 GDP_{t-1} + b_2 DIV_{t-1} + b_3 GI_{t-1} + b_4 OILR_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (3.10)$$

$$\Delta GDP_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i}\Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i}\Delta AGR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i}\Delta IND_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i}\Delta SER_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} a_{4i}\Delta OILR_{t-i} + b_1 GDP_{t-1} + b_2 AGR_{t-1} + b_3 IND_{t-1} + b_4 SER_{t-1} + b_5 OILR_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (3.11)$$

حيث يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى، a_0 هو الثابت و ε_t هو حدّ الخطأ الذي من المفترض أنّه تشويش أبيض. تمثِّل المعلمات b_1 ، b_2، b_3، b_4 و b_5 مُضاعِفات طويلة الأجل. يتمّ استخدام القيم المتأخِّرة لـ ΔGDP_t والقيم الحالية والمتأخِّرة لـ ΔDIV، ΔGI، $\Delta OILR$، ΔAGR، ΔIND، و ΔSER لنمذجة العلاقات قصيرة الأجل. يتمّ تحديد فترات الإبطاء المثلى بناءً على معيار Akaike (AIC) نظراً لدقّة نتائجه.

الفرع الثالث: تحليل ومناقشة النتائج:

الجدول (3-5): نتائج اختبارات جذر الوحدة (أنظر الملحق رقم(1) و(2))

	GDP	DIV	GI	OILR
اختبار ADF				
المستوى	-3.742314 (0.0090)***	-2.206375 (0.2087)	-2.029886 (0.2728)	-1.647930 (0.4443)
الفروق الأولى	-	-6.846447 *** (0.0000)	-3.662227 ** (0.0136)	-4.624474 *** (0.0013)
اختبار PP				
المستوى	-3.782098 *** (0.0082)	-2.206375 (0.27087)	-2.209141 (0.2089)	-1.650561 (0.4430)
الفروق الأولى	-	-6.818329 (0.0000)***	-3.623887 ** (0.0148)	-4.615668 ***(0.0013)

	AGR	IND	SER	
اختبار ADF				
المستوى	-0.867780 (0.7807)	-1.858036 (0.3452)	-2.014342 (0.2791)	
الفروق الأولى	-5.576332 *** (0.0002)	-6.101110 ***(0.0000)	-6.046815 *** (0.0001)	
اختبار PP				
المستوى	-0.802840 (0.8002)	-1.793295 (0.3746)	-1.904831 (0.3246)	
الفروق الأولى	-5.587906 *** (0.0001)	-5.985297 *** (0.0001)	-5.928748 ***(0.0001)	

ملاحظات: تتضمّن جميع اختبارات جذر الوحدة الحدّ الثابت (Intercept). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمالP؛ معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

يلخص الجدول (3-5) نتائج اختباراي جذر الوحدة ADF و PP لجميع المتغيّرات عند المستوى والفروق الأولى،وقد أكدت النتائج رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة (عدم الاستقرار) عند المستوى بالنسبة

للمتغير الخاص بالنمو الاقتصادي (GDP) ،ممّا يعني أن هذا المتغير مستقر عند المستوى، في حين يتضح أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة لبقية المتغيّرات عند المستوى والمتمثلة في:التنويع الاقتصادي (DIV) ، عائدات النفط (OILR) ، القيمة المضافة لقطاع الزراعة (AGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة (IND) ، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (SER)، ومؤشر الحوكمة (GI)،حيث تصبح هذه المتغيّرات مستقرّة بعد أخذ الفروق الأولى، وبالتالي تتمثَّل الخطوة الموالية في إجراء اختبار الحدود لنموذجي ARDL بهدف التحقُّق من إمكانية وجود ارتباط طويل المدى بين المتغيّرات.

الجدول (3-6): نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL (انظر الملحق رقم(3))

	النموذج 1	
فترات الإبطاء المثلى	(3، 3، 3، 3)	
إحصائية F	7.636678	
عدد المتغيرات المستقلةK	3	
القيم الحرجة	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66
	النموذج 2	
فترات الإبطاء المثلى	(3، 0، 3، 2،3)	
إحصائية F	10.52572	
عدد المتغيرات المستقلةK	4	
القيم الحرجة	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

يوضِّح الجدول (3-6) فترات الإبطاء المثلى التي تمَّ اختيارها بناءً على معيارAkaike(AIC)ويعرض نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL وإحصائياتF المحسوبة والقيم الحرجة المناسبة، تشير النتائج إلى أنّ إحصائيةF المحسوبة في النموذجين أكبر من الحدّ الأعلى للقيم الحرجةI(1) عند مستويات المعنوية 1% و2.5% و5% و10%،الأمر الذي يؤدِّي إلى رفض الفرضية العدمية التي تنصّ على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيّرات وقبول الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

بين المتغيِّرات، وبالتالي تتمثَّل الخطوة الموالية في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيِّرات محلّ الدراسة.

الجدول (3-7): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذجي ARDL(أنظر الملحق رقم(4))

المتغيِّرات المستقلة	(أ): النموذج 1	(ب): النموذج 2
المعاملات طويلة الأجل		
DIV	-44.71885 (0.2661)	
GI	18.11626 **(0.0319)	
OILR	0.509065 **(0.0312)	0.409007 *(0.0732)
AGR		-3.752727 (0.2391)
IND		-2.030669 (0.2790)
SER		-0.871382 (0.2336)
الثابت Constant	115.4022 (0.2902)	134.5265 *(0.0545)
المعاملات قصيرة الأجل		
ΔDIV	-16.05636 (0.3130)	
ΔGI	11.93559 (0.1820)	
ΔOILR	0.238604 (0.1367)	0.625888 ***(0.0001)
ΔAGR		-3.752727 (0.2391)
ΔIND		-3.638766 (0.1019)
ΔSER		-5.155570 *(0.0982)
معامل تصحيح الخطأ (ECT_{-1})	-2.507501 **(0.0460)	-0.688660 ***(0.0002)

ملاحظات: المتغير التابع هو النمو الاقتصادي (GDP). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمالP؛ معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

يبيِّن الجدول (3-7) العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيِّرات في النموذجين. بالنسبة للنموذج الأوّل المُوضَّح في العمود (أ) وتحديداً في المدى الطويل، يتَّضح أنّ التنويع الاقتصادي (DIV) له أثر إيجابي

(يتمّ تفسير الإشارة السالبة هنا على أنّها تأثير إيجابي لأنّ درجة التنويع المنخفضة تشير إلى مستوى عالٍ من التنويع الاقتصادي) ولكن غير معنوي على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر.

يُظهر العمود (أ) أنّ عائدات النفط (OILR) لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي (GDP) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 5 %، حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1% في عائدات النفط إلى رفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.50% في المدى الطويل في الجزائر، مما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Matallah (2020)وفي الواقع، تمثل إيرادات النفط المصدر الأساسي لتمويل العديد من القطاعات الأخرى.

كما تؤكِّد النتائج المُبيَّنة في العمود (أ) التأثير الإيجابي والمعنوي لمؤشر الحوكمة (GI) على النمو الاقتصادي (GDP) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره5 %، حيث أن ارتفاع مؤشر الحوكمة بنسبة 1% يؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي بنسبة 18.11% في المدى الطويل في الجزائر، مما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Matallah (2020)، حيث تمثل الحوكمة الرشيدة عاملا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق الحد من سوء تخصيص الموارد، كبح الفساد، تعزيز مساءلة الحكومة، تشجيع المشاركة العامة، وإعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري.

في المدى القصير، يتَّضح أنّ هناك أثر غير معنوي لكل من التنويع الاقتصادي، مؤشر الحوكمة وعائدات النفط على النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر.

وفقاً للنتائج الموضَّحة في العمود (أ)،يتَّضح أنّ معامل تصحيح الخطأ (ECT) سلبي ومعنوي،الأمر الذي يؤكِّد اتِّساق نموذج ARDL. علاوة على ذلك،يؤكِّد معامل تصحيح الخطأ العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، مؤشر الحوكمة، وعائدات النفط في الجزائر.

أمّا فيما يتعلَّق بالنموذج الثاني المُوضَّح في العمود (ب) وتحديداً في المدى الطويل،يتَّضح أنّ عائدات النفط (OILR) لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي (GDP) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 10 %، في حين أن معظم المتغيرات المفسِّرة الأخرى (القيمة المضافة لقطاع الزراعة (AGR)، القيمة المضافة لقطاع الصناعة (IND) والقيمة المضافة لقطاع الخدمات (SER)) لها معاملات غير معنوية إحصائيا وبإشارات غير متوقعة، مما يتفق مع النتائج التي توصلت اليها كل من دراسة بلقاسم بن علال، مراد بركات، مفتاح غزال (2021) و دراسة Matallah(2020)، ويمكن تفسير ذلك بأن القطاع النفطي لا يترك مجالاً للاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية.

في المدى القصير، يتَّضح أيضا أن هناك أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% لعائدات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 10% للقيمة المضافة لقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في الجزائرمما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة بن عبد العزيز سمير، طاهري العيد(2023)،، في حين أشارت النتائج إلى وجود أثر غير معنوي للقيمة المضافة لقطاع الزراعة والصناعة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة عبد الرزاق بن عمرة (2021).

وفقاً للنتائج المُبيَّنة في العمود (ب)، يتَّضح أنّ معامل تصحيح الخطأ (ECT) سلبي ومعنوي،الأمر الذي يؤكِّد اتِّساق نموذجARDL. علاوة على ذلك،يؤكِّد معامل تصحيح الخطأ العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، عائدات النفط، والقيم المضافة لقطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في الجزائر.

جدول (3-8): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي ARDL (انظر الملحق رقم (5))

	(أ): النموذج 1		(ب): النموذج 2	
	إحصائية F	إحصائية χ^2	إحصائية F	إحصائية χ^2
اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey LM	0.434344 (0.5264)	1.012850 (0.3142)	0.284247 (0.8354)	2.862071 (0.4134)
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera)	-	1.330305 (0.514195)	-	0.696299 (0.705993)
اختبار عدم ثبات التباين (ARCH)	0.310714 (0.5834)	0.336557 (0.5618)	0.721525 (0.5537)	2.383293 (0.4968)
اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار(Ramsey RESET)	2.909963 (0.1308)	-	1.837282 (0.2013)	-

ملاحظة: تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمالP.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

وفقاً للنتائج المبيَّنة في الجدول(3-8)،يشير اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقيBreusch-Godfrey LM إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي في النموذجين نظراً لكون قيم الاحتمال P المرافقة لإحصائيتي F وχ^2أكبرمن 0.05، تشير النتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque-Bera) إلى أنّ الأخطاء العشوائية في النموذجين تتَّبع توزيعاً طبيعياً لكون إحصائية χ^2 غير معنوية عند مستوى 5%، تؤكِّد نتائج اختبار ARCHعدم معنوية إحصائيتي F وχ^2عند مستوى 5%، وبالتالي يتمّ قبول الفرضية العدمية التي تنصّ على ثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي في نموذجي ARDL علاوة على ذلك،تمَّ استخدام اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey

(RESET الذي أكَّد ملائمة تحديد وتصميم نموذجي ARDL نظراً لعدم معنوية إحصائية F عند مستوى 5%وفي الواقع،لقد اجتاز النموذجان جميعا لاختبارات التشخيصية بنجاح.

من أجل التحقُّق من استقرار نموذجيARDL،تمَّ استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المتابعةCUSUM والمجموع التراكمي لمربَّعات البواقي المتابعةCUSUMSQ، حيث يوضِّح الشكل (3-1) بشكل مفصَّل نتائج هاذين الاختبارين.

الشكل(3-1): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذجيARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUMوالمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ.

النموذج 1:

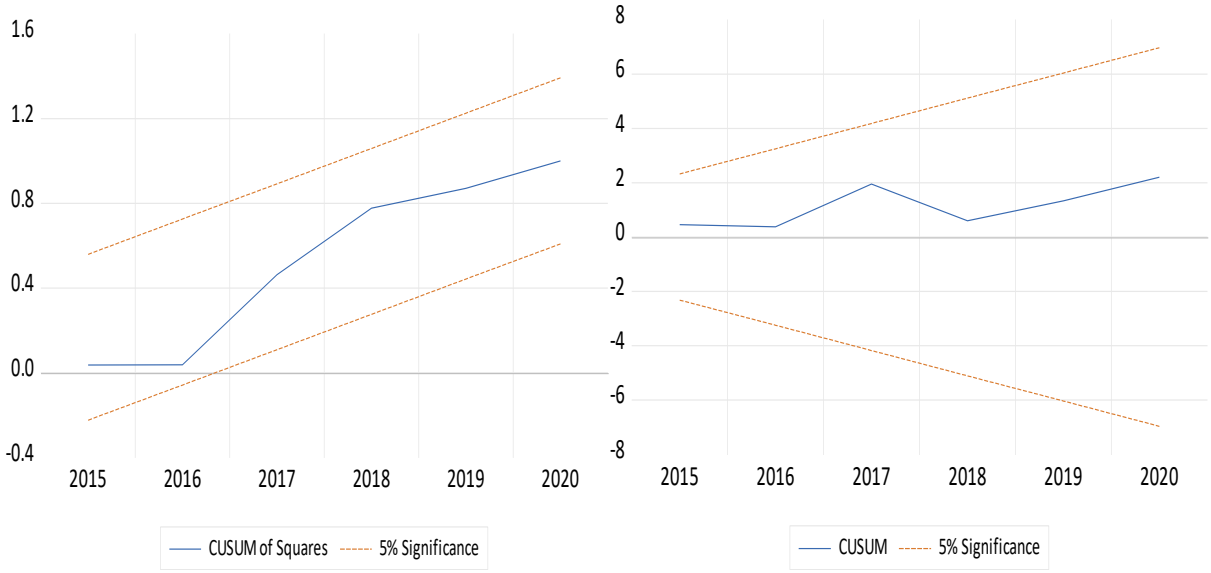

النموذج 2:

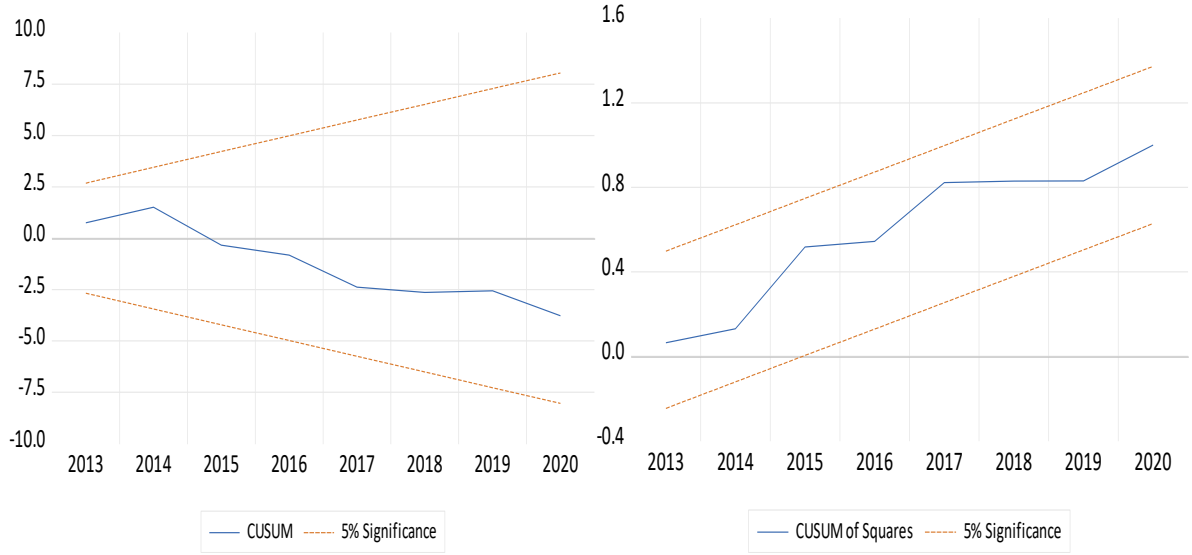

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 .

كماهو مبيَّن في الشكل(3-1)،يقع منحنى إحصائياتCUSUM وCUSUMSQ ضمن الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية5% (الممثَّلة بزوج من الخطوط المستقيمة المرسومة عند مستوى معنوية قدره5%)الأمر الذي يؤكِّد استقرار النموذجين خلاصة القول، تعكس هذه الاختبارات صحّة النتائج المتحصَّل عليها.

خلاصة الفصل الثالث:

سلطنا الضوء في هذا الفصل على أهم الآليات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال البرامج التنموية التي سطرتها الحكومة، وكذلك على دراسة اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث وضحت النتائج أن نجاح وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يبقى بعيد المنال، بحكم أن الاقتصاد الجزائري لازال ريعيا يعتمد على قطاع المحروقات، حيث أن مساهمة القطاعات الاقتصادية بقيت دون المستوى المطلوب، وذلك لان القطاع النفطي لا يترك المجال للاستثمار في القطاعات الأخرى، وبالرغم من الجهود المبذولة من خلال الخطط التنموية في سبيل التنويع مصادر الدخل الوطني، لازال الواقع الاقتصادي رهين قطاع المحروقات، وعليه تحقيق التنويع الاقتصادي يظل بعيد عن الواقع، ويتطلب إعادة النظر في القطاعات الأخرى حتى يتسنى خلق قيمة مضافة في الاقتصاد، من خلال قطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات.....الخ للتخلص من التبعية النفطية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

استنادا إلى الإشكالية التي طرحت في المقدمة العامة، كان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على واقع التنويع الاقتصادي واستكشاف فرص تحقيقه في الجزائر، في ظل التطورات والتحديات العالمية الراهنة باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات وكذلك التعرف على أهم الآليات التي اتبعتها الدولة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولقد تمت معالجة حيثيات هذه الدراسة من خلال ثلاث فصول، حيث خُصص الفصل الأول لعرض ابرز المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، أما في الفصل الثاني تم التطرق إلى العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي واهم الاتجاهات والنماذج الفكرية التي عرفتها علاقة التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، مع استقراء لأهم الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع من خلال عرض ابرز الدراسات حول الجزائر ودراسات مقارنة حول دول أخرى.

بالنسبة للفصل الثالث تم إجراء دراسة قياسية للكشف عن مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على الجهود الجزائرية في التنويع الاقتصادي عبر مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية وذلك عن طريق استخدام المنهج التحليلي وكذا استخدام الطريقة القياسية لمعرفة اثر مجموعة من مؤشرات التنويع والمتمثلة في متغيرات الدراسة حيث تمكنا من الإجابة على الفرضيات فكانت النتائج كالآتي:

- ✓ **تم قبول الفرضية الأولى:** نظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.
- ✓ **تم قبول الفرضية الثانية:** تؤدي الزيادة في عائدات النفط إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إذ تمثل هذه الأخيرة المصدر الأساسي لتمويل العديد من القطاعات الأخرى.
- ✓ **تم رفض الفرضية الثالثة:** نظرا لوجود اثر غير معنوي للقيمة المضافة لكل من قطاع الزراعة الصناعة، والخدمات وذلك لان القطاع النفطي يستحوذ على الاقتصاد الجزائري ولا يترك المجال للاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ تفعيل وتطوير قطاعات اقتصادية أخرى غير بترولية(قطاع الزراعة، الصناعة، الخدمات) لكي يتم التخلص من التبعية النفطية.
- ✓ تقليل الاعتماد على المورد الواحد المهدد بالنضوب، والبحث عن مصادر أخرى لتمويل الاقتصاد الجزائري.
- ✓ توظيف الخبرات الدولية المكتسبة، من دول تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي رغم افتقارها للموارد الطبيعية، مقارنة بالدول التي تمتلك ثروات وتحقق مستويات نمو اقل.
- ✓ تعزيز وتشجيع القطاع الخاص على التنويع، فمن اجل تحقيق التنويع الاقتصادي يجب على القطاع الخاص أن يرافق القطاع العام من خلال تنويع أنشطته والتركيز على الأنشطة الإنتاجية مع إعطاء الأولوية لتنويع الصادرات.

آفاق البحث:

بعد عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وتقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات المستوحاة من عمق هذه الدراسة تبين أن هناك بعض الجوانب التي لا تزال في حاجة إلى دراسة وهي مكملة لما تناوله هذا البحث وبالتالي، يمكننا اقتراح بعض الإشكاليات البحثية مستقبلا منها:

- ✓ دراسة قياسية لأسباب ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ دور القطاع الزراعي في تحقيق التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- حمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد (1999)،"النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،،ص39.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح التركي القريشي (1988)،" مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق،ص59.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005)، " الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص643.
- عبد الله خبابة (2014)،" تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، دط، الجزائر،ص 58.
- عبد على كاظم المعموري (2012)، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،ص385.
- فايزا إبراهيم الحبيب (1985)، "نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود،ص46.
- محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)،" تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر،ص292.
- محمد حسين وجدي (1973)، " نشاط التصدير و الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة للاقتصاد المصري" ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،ص26.
- محمد شيخي (2012)،" طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر، عمان الأردن، ص 207.
- مدحت قريشي (2007)، "التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،الأردن،ص74.
- ميشال تودارو (2006)،" التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، السعودية،ص126.
- نزار سعد الدين العيسى (2001)،"مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق"، الدار العلمية الدولية، الطبعة الأولى، الأردن،ص 52.

الرسائل والأطروحات:

- أمال معط الله (2021) ،" اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية باستخدام بيانات panel لحالة الدول العربية (1999-2019)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان،ص80.

- أسماء بللعما (2018)،" دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار، ص 27-28.
- أمينة اينال (2017)،" محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص10-11.
- إشراف رحماني العربي (2017)، "اثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص17-18.
- جلول بن با (2019)،" التنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للدول: الجزائر،الإمارات والسعودية خلال الفترة (1996-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار،ص107.
- حنان مطهري (2022)، "النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر-مقاربة مؤسساتية:دراسة قياسية للفترة(1990-2020)،"أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ،ص61-62.
- رابح حمدي باشا (2006)،"أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،ص11.
- راضية بختاش (2015)،" مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله :حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص33.
- سلمى بيطاط (2024)، "اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل،ص39.
- سمية بوصالح (2018)،" إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة(1995-2015)"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،ص15.
- سيد احمد كبداني (2013) ،" اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية قياسية"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص36.

- سيدي محمد شكوري (2012)، "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي:دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 63.
- شهيناز بدراوي (2015)، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)"، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص55.
- شهيناز سومية طالب (2017)، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس،ص17.
- صادق هادي (2014)،" دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف1،ص10.
- عادل مستوي (2019)، "اثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 -2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3،ص99.
- عائشة مسلم (2007)،" اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،ص38.
- عبد الباسط ولد عمري (2016)، "" إسهام التعليم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،، ص 135-136.
- عطية خمخام (2022)،" تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة،ص78.
- عبد الرزاق مدوري (2012)، " تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 209-212.

- فاطمة زهرة عماري (2020)،"اثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج المحروقات:دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية والتسيير، جامعة المسيلة،ص60.
- كامل علي الرشيد التل (1991)،"اثر التعليم على النمو الاقتصادي: حالة الأردن"، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ص44-45.
- ليندة بلقاسم (2019)،" اثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية: دراسة قياسية تحليلية حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2014)"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص 118.
- محمد بودواية (2018)، "دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 المفاضلة لبن مدخل الطلب و مدخل العرض"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص49.
- محمد بوشمال (2020)، "اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة تحليلية- قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة،ص57.
- ميلود وعيل (2014)، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر،مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص18.
- ناجي بن حسين (2007)،" دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،ص77.
- الوليد قسوم ميساوي (2019)، "اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،ص41.
- وهيبة شهات (2022)، "النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات و الأفاق: دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص35-36.

المقالات العلمية:

- أسماء بللعما (2021)،" التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد04، العدد01، جامعة احمد دراية ادرار .الجزائر، ص ص335-353.

- احمد ضيف ، احمد عزوز (2018)،" واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد14،العدد19،جامعة البويرة.الجزائر ،ص24.
- ابتسام مهيز، ناجي بن حسين(2023)،" تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندال . هيرشمان خلال الفترة(2001-2020)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد1، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.الجزائر ، ص144-145.
- بلقاسم العباس، نواف أبو شماله (2019)،" تقرير التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية "، الإصدار الثالث يونيو2018، تصدر عن مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد21، العدد01، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، ص61.
- بلقاسم بن علال، مراد بركات، غزال مفتاح (2021)،" واقع التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة تجريبية"، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد07، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .الجزائر، ص ص503-519.
- توفيق بن الشيخ (2017)،" تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط: حالة الجزائر" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،العدد السابع، جامعة قالمة.الجزائر ،ص590.
- جلول بن با ، حسين بن العارية(2018)، " التنويع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2013-2017)"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد06، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير،جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، ص ص 116-127.
- جمال زدون، نسرين بن ديمة (2022)،" النمذجة القياسية لمصادر التنويع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2020"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، الجزائر، ص ص 54-71.
- حادة مدوري ، محمد مكيديش (2021)،" علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد17، العدد 01، الجزائر، ص ص423-435.
- حبيب الرحمان غانس، أحميدة عبيد (2023)،" التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد08، العدد03، جامعة الجزائر، ص238.
- حميد حايد ، البشير عبد الكريم (2018)،" دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد 19،ص148.

- خيرة سحنون، الطيب فتان (2022)،" التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات في الجزائر: دراسة قياسية(1995-2020)"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد18، العدد2، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.الجزائر، ص ص613-625.
- دحمان بن عبد الفتاح، أسماء بللعما (2018)، "استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد01، جامعة احمد دراية ادرار. الجزائر،ص333.
- دنيا خنشول (2020)، "التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع و إمكانية التحقيق"، مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 7،العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2.الجزائر، ص203.
- دنيا خنشول (2020)،" التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري.الجزائر، ص ص 200-222.
- ريم عمام، عباس فرحات (2018)، " التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاغواط"، مجلة آفاق للعلوم، المجلد04، العدد13، جامعة زيان عاشور الجلفة.الجزائر،ص261.
- سارة عجمي(2024)،" مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1991-2021"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد12، العدد01، جامعة باجي مختارعنابة.الجزائر، ص ص50-60.
- سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد(2021)،" اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2017)"، المجلة العربية للإدارة، المجلد41، العدد2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، ص ص245-263.+
- سليم مجلخ، إخلاص خلفاوي، وليد بشيشي (2023)،" التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1976-2020)"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد10،العدد1، جامعة8 ماي 1945، الجزائر، ص ص 280-307
- سمية موري، منيربن عيسى (2022)،" واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر: مقاربة تحليلية (1990-2020)"، مجلة البشائر الاقتصاديةّ، المجلد08، العدد01، جامعة طاهري محمد.الجزائر،ص 676.
- سمير بن عبد العزيز، العيد طاهري (2023)، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد09، العدد02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر،ص 144.

- سمير بن عبد العزيز، العيد طاهري(2023)،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد09، العدد02، جامعة طاهري محمد بشار.الجزائر، ص ص141-158.
- صديق بوخاتم، محمد بن مريم (2022)،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد11،العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص ص43-66.
- طارق سليمان مسعود بغني (2018)،" التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من (1990-2014)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الأول- الجزء الثاني، جامعة قناة السويس، ص ص630-617.
- الطاهرشليحي، زروق بن موفق (2018)،" المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية"،مجلة الحقيقة، مجلد17، العدد04، جامعة الجلفة. الجزائر،ص200.
- العالية مناد، عاشور مزريق (2020)،" مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد22، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر، ص211.
- عبد الحق بدروني، براهيم بلقلة، ومحمد بن مريم (2020)، "تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر"،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23 ،العدد2، جامعة شلف .الجزائر،ص ص517-497.
- عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمة ناصر(2012)، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد10 ،العدد34، العراق،ص197.
- عبد الله خبابة (2010)،" تقييم مدى مساهمة نظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية"، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد 8، العدد 8، جامعة المسيلة. الجزائر، ص 4.
- العربي بوعلام، جمال هاشم (2022)،" دراسة قياسية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1990-2020)"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص ص 321-334.
- عطاء الله بن طيرش،عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل (2020)،" دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر"،مجلة آفاق للعلوم، المجلد05،العدد18، جامعة زيان عاشور الجلفة.الجزائر،ص309.

- علي لحول ، محمد عبد الغني كرار، نسرين بن ديمة (2021) ،" التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2020)"، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد12،العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة. الجزائر، ص ص149-164.
- علي مناد ، سليم شبورو (2020)،" الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2016"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد16، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايدتلمسان.الجزائر، ص ص 332-344.
- عبد الحليم شاهين (2021)، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص15.
- عز الدين القنيعي (2014)،" تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد05، العدد02، جامعة البليدة2، الجزائر، ص132
- فايزة جاوي، ياسين حفصي بونبعو(2022)،" قياس وتحليل اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل: حالة الدول العربية المصدرة للنفط اوبك للفترة 2000-2020"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد02، جامعة مرسلي عبد الله تيبازة.الجزائر، ص ص 801-821.
- فتيحة سي محمد، فايزة سي محمد (2023)،" اثر التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر" ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد01، منشورات جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري. الجزائر، ص ص117-135.
- قرجيج بن علي، زايري بلقاسم (2017)، "اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة(1980-2015)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد7،العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2،الجزائر،ص ص242-271.
- كريمة بقة، علي عز الدين(2024)،" التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط: الإمارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد09، العدد02، جامعة الجلفة. الجزائر، ص ص231-252.
- لعمرية لعجال (2019)،" النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، جامعة المسيلة، الجزائر، ص124.
- لامية مشوك (2018)، " سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد العاشر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 613.

- ليلى بعوني (2017)،" النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية : دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر(1970-2010)"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية، المجلد06،العدد02، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، ص788.
- محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش (2018)،"مكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط إمكانية الاستفادة من تجارب دولية"،المجلد04،العدد02، الجزائر ،ص308-309.
- محمد داودي (2015)، " التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية (1970-2013)"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد2،العدد2، جامعة تلمسان. الجزائر ،ص ص 54-66.
- محمد كريم قروف (2016): "قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية في الفترة (1980-2014)"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد09، العدد 02، جامعة غرداية .الجزائر ،ص641.
- محمد مسعودي (2018)، "استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب و نماذج رائدة"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد02 العدد07، جامعة ادرار. الجزائر، ص 228.
- مراد بقلم ناصر(2008)،" واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، العدد01، جامعة البليدة، الجزائر، ص82.
- معمري بن عيسى (2018)،" التنمية: تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية"، مجلة أبحاث، العدد05، جامعة الاغواط. الجزائر ،ص 58.
- معيفي ضياء الدين، حفيظ عبد الحميد(2023)،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2000-2021"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد08، العدد02، جامعة الشهيد العربي التبسي، الجزائر، ص ص89-106.
- ممدوح عوض الخطيب (2015)، " اثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد22،العدد3، جامعة الكويت،ص ص 455-485.
- منصوري حاج موسى، بوشري عبد الغني (2018)،" التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، جامعة احمد دراية ادرار.الجزائر، ص248-249.

- محمد الناصر حميداتو(2014)،" نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد02، العدد07، جامعة الوادي.الجزائر، ص14.
- نبيلة عرقوب (2011)،" مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، واليات إنجاحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد24، العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص179.
- نبيلة نوي (2018)،" التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد35، العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة.الجزائر، ص 182.
- نجاة كورتل (2019)، " الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة (2011-2017)"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد52، جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري، الجزائر، ص ص 1-20.
- نعيمة زلاطو، نورة سداوي (2022)،" اهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد06، العدد02، الجزائر، ص320.
- هدى بن محمد (2020)،" عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس ، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، ص51.
- هدى بن محمد (2020)،" عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، ص52.

- هاني محمد على الدمرداش(2023)،" اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر باستخدام نموذج NARDL"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا،810-847.
- هيبة الله اوريسي (2018)،" الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016)"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع، جامعة أم بواقي، الجزائر،ص695.

المطبوعات:

- أمين حواس (2021)،" نظريات التنمية"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة (LMD) تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، ص5-6 .
- سامي بلبخاري (2022)، "نظريات التجارة الدولية "، مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس نظام جديد في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ، ص31-32.

الملتقيات:

- شيخي بلال، رحيم سعيد(2016)،" حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي ف الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات،30/29 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند،الجزائر، ص6.
- عبد الرزاق بن عمرة (2021)، " دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر،جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر: 29مارس

التقارير :

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2001)،" التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، نيويورك، ص12-13.

القوانين والتشريعات:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

مواقع الإنترنت:

- بودخدخ كريم، سلامنة محمد، " اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009"، ص9، متاح على:

موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي https://iefpedia.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/3/2025.

- محمد أمين لزعر،" سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية"،المعهد العربي للتخطيط، ص3 إلى 9 متاح على:

http://www.arab-api.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/1/2025.

- البنك العالمي:

/http://data.worldbank.org

- الأنكتاد:

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، متاح على:

http://www.algex.dz/ar/%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%84%D8%AC%D9%83%D8%B3/item/597-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9 تم الاطلاع في تاريخ 10/3/2025.

- وكالة الأنباء الجزائرية متاح على:

https://www.aps.dz/ar/economie/41833-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%A7%D9%82-2030-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84 تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/3/2025.

- وزارة الصناعة الصيدلانية متاح على الموقع https://www.industrie.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/3/2025.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

- Bourbonnais, R .(2011),"Econométrie:Manuel et exercicescorrigès";8ème èd.;Dunod;Paris;p.246

- Bourbonnais, R .andTerraza, M.(2010), "Analyse des sèriestemporelles: Applications à l'économic et à la gestion": $3^{éme}$ èd. ; Dunod; Paris, p.5
- Cadoret, I., Benjamin, C., Martin, F., Herrard,N., Tanguy.,S(2004)," Econométrie appliqué : Méthode, Applications, Corrigés"; Editions De Boeck Université ; Paris ; p.307

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

- Brooks, C.(2008)," Introductory Econometrics For Finance"; 2^{nd} ed.;Cambridge University Press; New York; U.S.A; p.330
- Gujarati, D. N.(2004),"Basic Econometrics"; 4^{th} ed؛ The McGraw-Hill Companies; U.S.A; p.798.
- Mackinnon, J.G.(1991)," Critical Values for Cointegration Tests " ; in R.F. Enfle and C.W.J. Granger (eds); Long-run Economic Relationships: Readings in Cointegration; Chap. 13; Oxford University Press; New York
- Rostow, W.W.(1990), "Theorists of economic growth from David Hume to the present: with a perspectiveon the nextcentury", New York: Oxford UniversityPress, Inc., p.235.
- Song ,H .,Witt, S. F.,Li ,G.(2009),"The Advanced Econometrics of TourismDemand"; Routledge; New York and London; p.76

المقالات العلمية:

- Akaike, H.(1974),"A New Lookat the Statistical Model Identification"; IEEE Transactions on Automatic Control; Vol.19; pp.716-723
- Alfiky,M.S., Khaddache, F., and Kourtel, N. (2024),"A Standard Study on the Impact of Economic Diversification on the EconomicGrowth Rate in AlgeriaUsing the ARDL Model for the Period 1990-2021", Journal of NorthAfrican Economies,20(35),pp.29-50.
- Breusch, T.S.(1978)," Testing for autocorrelation in dynamiclinearmodels ", Australianeconomicpapers, 17(31), pp.334-355
- Duru, I.U. and Ehidiamhen, P.O. (2018),"Empirical Investigation of the Impact of Export Diversification on EconomicGrowth: Evidence from Nigeria,1980-2016" Journal of Economics ,Management and trade,21(7),pp.1-24.
- Engle, R. F.(1982)" Autoregressiveconditionalheteroscedasticitywithestimates of the variance of United Kingdom inflation. Econometrica", Journaloftheeconometricsociety, pp.987-1007

- Flammang, R .A.(1979), "Economic Growth and Economic Development: Counterparts or Competitors? Economic Development and Cultural Change", The University of Chicago Press, USA, vol.28,N°1 ,pp.47-61.
- Godfrey, L. G.(1978)," Testing for higherorder serial correlation in regressionequationswhen the regressorsincludelaggeddependent variables Econometrica" Journal of the Econometric Society 46,pp. 1303–1310.
- Houfi,M.A. (2021),"Is the impact of the Economic Diversification on EconomicGrowthSymmetric or Asymmetric? Evidence fromSaudiArabia",International Journal of Economics and Finance,13(10),pp.1-11.
- Maliki, S. B., Si Mohammed, K., Hassaine, A., and Hartani, A. (2021), "Algeria'sEconomic Diversification and EconomicGrowth: An ARDL BoundApproachTesting",Journal of Review MECAS,17(1), pp.10-24.
- Matallah, S.(2020)," Economic diversification in MENA œil exporters: Undersatanding the rôle of governance",Resource Policy, vol66,pp.1-11
- Mudenda, C. ,Choga, I., and Chigamba,C.(2014),"The Role of Export Diversification on EconomicGrowth in South Africa",Mediterranean Journal of Social Sciences,5(9), pp.705-712.
- Neffati, M.andJbir, R. (2024)," the Impact of Digitalization and Economic Diversification on EconomicGrowth: Evidenc fromSaudi Arabia",Journal of Technological and EconomicDevelopment of Economy,30(5),pp.1510-1532.
- Nwosa, P.l., Fasina, O.T., and Ogbuagu,M.l. (2019)," Export Diversification and Economic Growth in Nigeria",JurnalIImu Ekonomi,8(2), pp.227-234.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J.(2001)," Boundstestingapproaches to the analysis of levelrelationships", Journal of appliedeconometrics, 16(3),pp. 289-326.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. (1999)," Pooledmean group estimation of dynamicheterogeneous panels", Journal of the American statistical Association, 94(446), pp.621–634.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J.(1996), " Testing for the Existence of a Long-run Relationship", DAE Working Paper No.9622, Department of Applied Economics, University of Cambridge.
- Ramsey, J. B. (1969)," Tests for specificationerrors in classicallinear least-squares regressionanalysis", Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 31(2), pp.350–371.
- Sabna, A. ,Murshed, S.M., and Papyrakis ,E. (2023)," Oil, export diversification and economicgrowth in Sudan:évidencefrom a VAR model", Mineral Economics,36(1),pp.77-96.

- Schwarz, G.(1978),"Estimating the Dimension of a Model": The Annals of Statistics; Vol.6; No.2; pp.461-464

التقارير:

- UNECA."ManagingAfrica 's Natural Resources for Growth and Poverty Réduction", AfricanDevelopmentbank, United Nations Economiic Commission for Africa,2007,P:05.

مواقع الانترنت:

- Ross, M. L.(2017),"What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?",UCLA and Oxford University,January , p2, available online at:
  https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract id=3048585.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

قائمة الجداول:

رقم وعنوان الجدول	الصفحة
الجدول (3-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	78
الجدول (3-2): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 على القطاعات	79
الجدول (3-3): مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	80
الجدول (3-4): يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي2015-2019	81
الجدول(3-5): نتائج اختبارات جذر الوحدة	94
الجدول (3-6): نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL	95
الجدول (3-7): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذجي ARDL	96
الجدول (3-8): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي ARDL	98

قائمة الأشكال:

رقم وعنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (3-1): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذجي ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	99

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): اختبار Dickey–Fuller الموسع لجذر الوحدة:

GDP

Level

Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.742314	0.0090
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.162381	0.0148
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.054490	0.0036
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DIV

Level

Intercept

Null Hypothesis: DIV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.206375	0.2087
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: DIV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.293099	0.4233
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: DIV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.268552	0.5799
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.846447	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.702364	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.986514	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

GI

Level

Intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.029886	0.2728
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.133720	0.4990
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.706147	0.3987
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.662227	0.0136
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.606330	0.0641
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.723693	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

OILR

Level

Intercept

Null Hypothesis: OILR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.647930	0.4443
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: OILR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.737449	0.7039
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: OILR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.581702	0.4551
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(OILR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.624474	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(OILR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.614377	0.0062
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(OILR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.740154	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

AGR

Level

Intercept

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.867780	0.7807
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.027151	0.1457
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.153925	0.7217
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.576332	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.907300	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.614565	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

IND

Level

Intercept

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.858036	0.3452
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.658195	0.2606
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.540335	0.4722
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.101110	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.080033	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.161923	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

SER

Level

Intercept

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.014342	0.2791
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and intercept

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.480558	0.3336
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.156000	0.7224
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.046815	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.385331	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.066965	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (2): اختبار Phillips–Perron لجذر الوحدة:

GDP

Level

Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.782098	0.0082
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.162381	0.0148
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.033925	0.0038
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

DIV

Level

Intercept

Null Hypothesis: DIV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.206375	0.2087
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: DIV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.193666	0.4739
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: DIV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.311152	0.5640
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.818329	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.677744	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.953471	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

GI

Level

Intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.209141	0.2089
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.133720	0.4990
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: GI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.684822	0.4081
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.623887	0.0148
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.483548	0.0687
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(GI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.667189	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

OILR

Level

Intercept

Null Hypothesis: OILR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.650561	0.4430
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: OILR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.664991	0.7365
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: OILR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.518537	0.4818
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(OILR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.615668	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(OILR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.692699	0.0052
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(OILR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.756296	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

AGR

Level

Intercept

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.802840	0.8002
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.169546	0.1140
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.230732	0.7446
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.587906	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.247669	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.682291	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

IND

Level

Intercept

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.793295	0.3746
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.658195	0.2606
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.591647	0.4504
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.985297	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.961488	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.046771	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

SER

Level

Intercept

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.904831	0.3246
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.480558	0.3336
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.412971	0.7945
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st difference

Intercept

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.928748	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Trend and Intercept

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.223429	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

None

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.066965	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (3): نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL

F-Bounds Test		NullHypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.52572	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

F-Bounds Test		NullHypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.636678	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم (4): نتائج تقدير معلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذجي ARDL

ARDL Long RunForm and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1996 2023
Included observations: 17

ConditionalError Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	115.4022	56.58610	2.039408	0.2902
GDP(-1)*	-2.507501	0.764613	-3.279438	0.1884
DIV(-1)	-44.71885	19.86238	-2.251435	0.2661
GI	18.11626	6.781474	2.671434	0.0319
OILR	0.509065	0.189344	2.688572	0.0312
D(GDP(-1))	1.722265	1.037786	1.659557	0.3452
D(GDP(-2))	2.218763	0.719781	3.082553	0.1997
D(DIV)	-16.05636	47.80904	-0.335844	0.7937
D(DIV(-1))	22.23866	50.11820	0.443724	0.7341
D(DIV(-2))	-120.5714	48.81350	-2.470041	0.2449
D(GI)	11.93559	14.07532	0.847980	0.5523
D(GI(-1))	-19.74893	12.00826	-1.644612	0.3478
D(GI(-2))	-12.84359	8.021652	-1.601115	0.3554
D(OILR)	0.238604	0.260203	0.916990	0.5275
D(OILR(-1))	0.232011	0.168825	1.374267	0.4005
D(OILR(-2))	-0.421480	0.130069	-3.240443	0.1906

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Error Correction Regressiond
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/25 Time: 05:42
Sample: 1996 2023
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP (-1))	1.722265	0.182450	9.439667	0.0672
D(GDP(-2))	2.218763	0.159920	13.87420	0.0458
D(DIV)	-16.05636	8.598035	-1.867445	0.3130
D(DIV(-1))	22.23866	7.363724	3.020029	0.2036
D(DIV(-2))	-120.5714	6.487174	-18.58611	0.0342
D(GI)	11.93559	3.508588	3.401822	0.1820
D(GI(-1))	-19.74893	2.665009	-7.410453	0.0854
D(GI(-2))	-12.84359	2.201345	-5.834425	0.1081
D(OILR)	0.238604	0.052032	4.585738	0.1367
D(OILR(-1))	0.232011	0.052538	4.416084	0.1418
D(OILR(-2))	-0.421480	0.045826	-9.197447	0.0689
CointEq(-1)*	-2.507501	0.181476	-13.81727	0.0460

R-squared	0.995864	Meandependent var	-0.054013
Adjusted R-squared	0.986766	S.D. dependent var	2.989106
S.E. of regression	0.343862	Akaike info criterion	0.890836
Sumsquaredresid	0.591205	Schwarz criterion	1.478986
Log likelihood	4.427895	Hannan-Quinn criter.	0.949299
Durbin-Watson stat	3.236238		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Long RunForm and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1996 2023
Included observations: 22

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	134.5265	46.54085	2.890504	0.0277
GDP(-1)*	0.049759	0.507403	0.098067	0.9251
AGR**	-3.752727	2.262949	-1.658335	0.2391
IND(-1)	-2.030669	1.380151	-1.471338	0.2790
SER(-1)	-0.871382	0.657923	-1.324444	0.2336
OILR(-1)	0.409007	0.188639	2.168203	0.0732
D(GDP(-1))	-0.127056	0.317484	-0.400196	0.7029
D(GDP(-2))	0.145260	0.150757	0.963534	0.3725
D(IND)	-3.638766	1.560026	-2.332503	0.1019
D(IND(-1))	0.172874	0.354415	0.487772	0.6430
D(IND(-2))	0.861010	0.510165	1.687707	0.1424
D(SER)	-5.155570	2.171943	-2.373714	0.0982
D(SER(-1))	-0.635011	0.461937	-1.374669	0.2184
D(SER(-2))	0.581368	0.631038	0.921289	0.3924
D(OILR)	0.625888	0.170069	3.680202	0.0103
D(OILR(-1))	-0.211189	0.120393	-1.754155	0.1299

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1996 2023
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.127056	0.091641	-1.386454	0.2149
D(GDP(-2))	0.145260	0.081305	1.786597	0.1242
D(IND)	-3.638766	1.560026	-2.332503	0.1019
D(IND(-1))	0.172874	0.179574	0.962689	0.3729
D(IND(-2))	0.861010	0.192057	4.483099	0.0042
D(SER)	-5.155570	2.171943	-2.373714	0.0982
D(SER(-1))	-0.635011	0.258052	-2.460783	0.0491
D(SER(-2))	0.581368	0.233919	2.485344	0.0475
D(OILR)	0.625888	0.070105	8.927860	0.0001
D(OILR(-1))	-0.211189	0.034057	-6.201120	0.0008
CointEq(-1)*	-0.688660	0.114648	-6.006742	0.0002

R-squared	0.956685	Meandependent var	-0.456908
Adjusted R-squared	0.917307	S.D. dependent var	1.912196
S.E. of regression	0.549879	Akaike info criterion	1.948615
Sumsquaredresid	3.326032	Schwarz criterion	2.494136
Log likelihood	-10.43476	Hannan-Quinn criter.	2.077123
Durbin-Watson stat	3.496928		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (5): الاختبارات التشخيصية لنموذجي ARDL

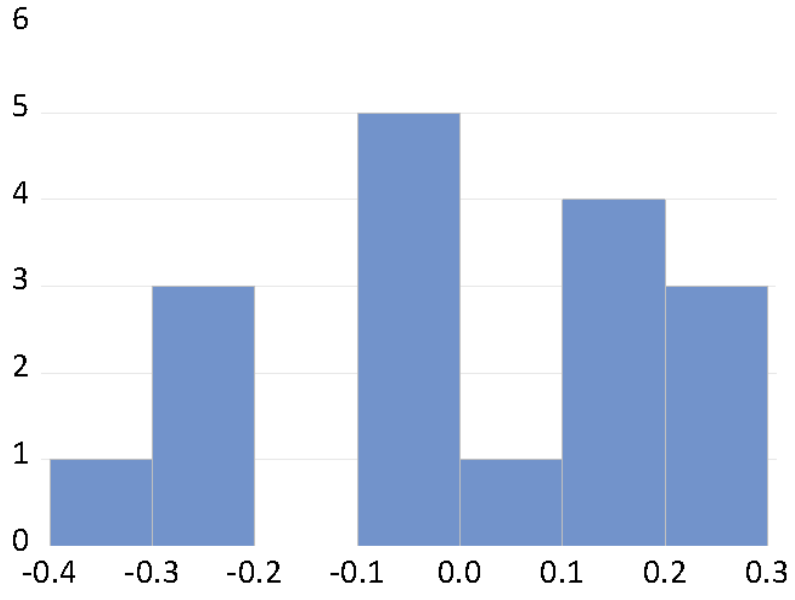

Series: Residuals
Sample 2005 2021
Observations 17

Mean	-1.68e-15
Median	-0.008789
Maximum	0.252956
Minimum	-0.345502
Std. Dev.	0.192225
Skewness	-0.374707
Kurtosis	1.852631
Jarque-Bera	1.330305
Probability	0.514195

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Nullhypothesis: No serial correlationat up to 1 lag

F-statistic	0.434344	Prob. F(1,9)	0.5264
Obs*R-squared	1.012850	Prob. Chi-Square(1)	0.3142

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.310714	Prob. F(1,20)	0.5834
Obs*R-squared	0.336557	Prob. Chi-Square(1)	0.5618

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) DIV DIV(-1) DIV(-2) GI GI(-1) GI(-2) OILR C

	Value	df	Probability
F-statistic	2.909963	(2, 6)	0.1308
Likelihood ratio	12.20449	2	0.0022

F-test summary:

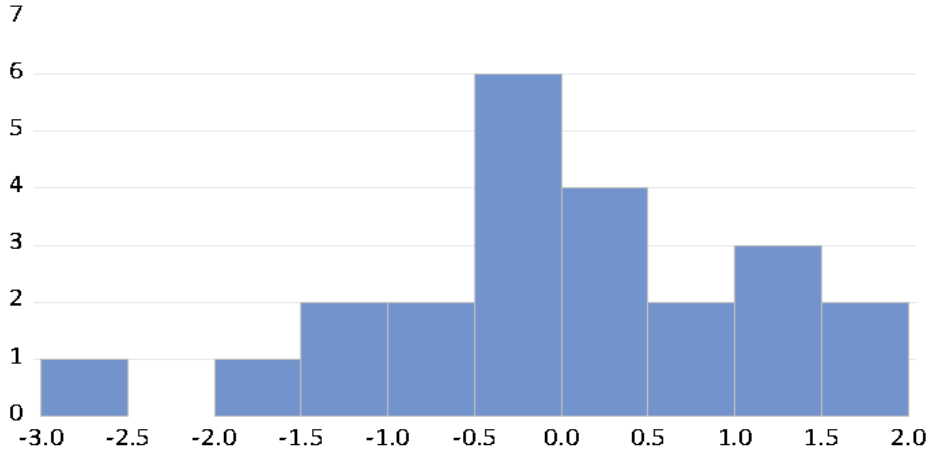

Series: Residuals
Sample 1998 2020
Observations 23

Mean	1.12e-15
Median	-0.040760
Maximum	1.719259
Minimum	-2.596105
Std. Dev.	1.070041
Skewness	-0.425090
Kurtosis	2.938627
Jarque-Bera	0.696299
Probability	0.705993

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 3 lags

F-statistic	0.284247	Prob. F(3,6)	0.8354
Obs*R-squared	2.862071	Prob. Chi-Square(3)	0.4134

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.721525	Prob. F(3,16)	0.5537
Obs*R-squared	2.383293	Prob. Chi-Square(3)	0.4968

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3
Specification: GDP GDP(-1) AGR IND SER SER(-1) SER(-2) OILR OILR(-1) C

	Value	df	Probability
F-statistic	1.837282	(2, 12)	0.2013
Likelihood ratio	6.144051	2	0.0463

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	5.905186	2	2.952593
Restricted SSR	25.18971	14	1.799265
Unrestricted SSR	19.28452	12	1.607044

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996–2023، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء المُوزَّعة (ARDL). توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي له أثر إيجابي ولكن غير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل والقصير، عائدات النفط و الحوكمة لها أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما في المدى القصير تصبح هذه العلاقة غير معنوية، كما أظهرت النتائج أيضا أن قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات لها معاملات غير معنوية إحصائيا وبإشارات غير متوقعة، ويمكن تفسير ذلك بأن قطاع النفط لا يترك مجالاً للاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج ARDL .

Abstract

This study aims to analyze the impact of economic diversification on economic growth in Algeria during the period 1996–2023, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study found that economic diversification has a positive but statistically insignificant effect on economic growth in Algeria in both the short and long run, Oil revenues and governance have a positive and significant impact on economic growth in the long run, while this relationship becomes insignificant in the short run. The results also showed that the agriculture, industry, and services sectors have statistically insignificant coefficients with unexpected signs. This can be explained by the fact that the oil sector leaves little room for investment in non-oil sectors.

Keywords: Economic diversification, economic growth, Algeria, ARDL model